

أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

اسم الطالبة
رهام سلمان المرواني

الرقم الجامعي
232001390

مشروع تخرج - 2
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبد الرحيم نادر
عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026

جدول المحتويات

4	قائمة الجداول
7	فهرس الأشكال
9	المستخلص
10	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
11	1.1. المقدمة
12	1.2. مشكلة الدراسة
13	1.2.1. فجوات على المستوى النظري:
14	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:
14	1.3. أهمية الدراسة
14	1.3.1. على المستوى النظري:
15	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
16	1.4. أسئلة الدراسة:
16	1.5. أهداف الدراسة:
17	1.6. فرضيات الدراسة
18	1.7. نموذج الدراسة
18	1.8. منهجية الدراسة
21	1.9. الدراسة الميدانية
23	1.10. مخطط المشروع المقترح
25	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
26	2.1. المقدمة:
28	2.2. المتغيرات المستقلة:
29	2.3. المتغير التابع:
29	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

2.5.	الخاتمة:	31
3.	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	32
3.1.	المقدمة:	33
3.2.	التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:	35
3.3.	تصميم البحث:	35
3.4.	مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينة:	36
3.5.	طريقة جمع البيانات:	37
3.6.	أنواع البيانات:	38
3.7.	إجراءات التحليل الإحصائي:	38
3.8.	الخاتمة:	40
4.	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج	42
4.1.	المقدمة:	43
4.2.	توصيف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة):	46
4.3.	اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات:	48
4.4.	الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث):	49
4.5.	اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:	91
4.6.	الخاتمة:	102
5.	الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات	105
5.1.	حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:	106
5.2.	توصيات الدراسة:	108
5.3.	الخاتمة:	109
6.	ملحق الاستبانة	112
7.	أدوات البحث:	114
8.	المراجع:	115

قائمة الجداول

48	جدول 1 : التحليلات الإحصائية.....
49	جدول 2 : ملخص التحليلات الإحصائية.....
49	جدول 3 : اختبار الثبات والموثوقية.....
50	جدول 4 : التحليل الإحصائي للعمر.....
52	جدول 5 : التحليل الإحصائي للجنس.....
53	جدول 6 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية.....
55	جدول 7 : التحليل الإحصائي لاتسام التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.....
57	جدول 8 : التحليل الإحصائي للإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.....
59	جدول 9 : التحليل الإحصائي لتوفير الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.....
61	جدول 10 : التحليل الإحصائي للالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.....
62	جدول 11 : التحليل الإحصائي لمساعدة الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.....
64	جدول 12 : التحليل الإحصائي لمساهمة جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.....
65	جدول 13 : التحليل الإحصائي لعرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.....
67	جدول 14 : التحليل الإحصائي لتوفير الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.....
68	جدول 15 : التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.....
70	جدول 16 : التحليل الإحصائي للكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.....
71	جدول 17 : التحليل الإحصائي لمساعدة الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.....
73	جدول 18 : التحليل الإحصائي لتأثير جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.....
74	جدول 19 : التحليل الإحصائي لمساهمة التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.....
76	جدول 20 : التحليل الإحصائي للاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.....
77	جدول 21 : التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.....
79	جدول 22 : التحليل الإحصائي لتحقيق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.....
80	جدول 23 : التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).....
82	جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. وجودة الإفصاح المالي.....
84	جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.....

جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. ووضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات.	85
جدول 27 : ملخص النموذج.	87
جدول 28 : تحليل التباين.	87
جدول 29 : معاملات تحليل الانحدار المتعدد.	88
جدول 30 : اختبار التباين الأحادي.	90
جدول 31 : ملخص نموذج معامل بايز.	90
جدول 32 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	91
جدول 33 : اختبار تي للعينات الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	92
جدول 34 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	92
جدول 35 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	93
جدول 36 : اختبار تي للعينات الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	93
جدول 37 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	94
جدول 38 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.	95
جدول 39 : اختبار تي للعينات الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.	95
جدول 40 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.	96
جدول 41 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.	96

- جدول 42 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيرًا معنويًا في ترشيد قرارات المستثمرين. 97
- جدول 43 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيرًا معنويًا في ترشيد قرارات المستثمرين. 97
- جدول 44 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري. 98
- جدول 45 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري. 98
- جدول 46 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري. 99
- جدول 47 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري. 100
- جدول 48 : اختبار تي للعينه الواحدة للفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري. 100
- جدول 49 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري. 101

فهرس الأشكال

51	شكل توضيحي 1 : التمثيل البياني للعمر.....
52	شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني للجنس.....
54	شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني للدرجة العلمية.....
	شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني لاتسام التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.
56	
58	شكل توضيحي 5 : التمثيل البياني للإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.....
60	شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لتوفير الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.....
61	شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني للالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.....
63	شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لمساعدة الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.....
64	شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لمساهمة جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.....
66	شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لعرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.....
67	شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتوفير الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.....
69	شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لمساهمة الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.....
70	شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني للكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.....
72	شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لمساعدة الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.....
73	شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لتأثير جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.....
75	شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لمساهمة التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.....
76	شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني للاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.....
78	شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لمساهمة الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.....
79	شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لتحقيق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.
	شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لمساهمة الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في
81	السوق المالية السعودية (تداول).....
	شكل توضيحي 21 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. وجودة
83	الإفصاح المالي.....
	شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. والالتزام
84	بالمعايير المحاسبية والرقابية.....

- شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. ووضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات..... 86
- شكل توضيحي 24 : شكل الانتشار للبواقي..... 88
- شكل توضيحي 25 : مصفوفة شكل الانتشار..... 89

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، من خلال قياس مستوى تأثير الشفافية المالية بأبعادها المختلفة في تعزيز جودة القرارات الاستثمارية، وبيان العلاقة بين الإفصاح المالي، وجودة التقارير المالية، ووضوح المعلومات، وثقة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم استخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغ عددها (253) مستجيباً من المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية السعودية. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للشفافية المالية على قرار الاستثمار، كما بينت أن الإفصاح المالي الواضح والدقيق وفي الوقت المناسب يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة القرار الاستثماري. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات الشفافية والإفصاح المالي في الشركات المدرجة، والالتزام الكامل بمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الحوكمة، وتطوير أنظمة الإفصاح الإلكتروني، ورفع مستوى الثقافة المالية لدى المستثمرين، مع استمرار هيئة السوق المالية في تعزيز الرقابة على جودة الإفصاح المالي بما يسهم في رفع كفاءة السوق المالية السعودية وزيادة جاذبيتها للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الشفافية المالية، قرار الاستثمار، السوق المالية السعودية (تداول)، الإفصاح المالي، جودة

التقارير المالية، المستثمرون، الشركات المدرجة.

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تشكل الشفافية المالية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها كفاءة الأسواق المالية واستدامة نشاطها، إذ تمثل الإطار الذي يُمكن المستثمرين من الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب حول الأداء المالي والمركز المالي للشركات. وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي حجم التدفقات الاستثمارية عبر الحدود، أصبحت درجة الإفصاح والوضوح في التقارير المالية عاملاً حاسماً في تعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين، والحد من حالة عدم تماثل المعلومات التي قد تؤدي إلى قرارات استثمارية غير رشيدة. وتبرز أهمية هذا الموضوع بشكل خاص في الأسواق الناشئة، حيث تسعى هذه الأسواق إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تطوير أطر تنظيمية وتشريعية تعزز مستويات الشفافية والحوكمة (Mesioye، 2024).

تمثل السوق المالية السعودية «السوق المالية السعودية (تداول)» أحد أبرز الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات هيكلية وتنظيمية عميقة، انسجاماً مع مستهدفات «رؤية السعودية 2030» الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة جاذبية البيئة الاستثمارية. وقد رافقت هذه التحولات إصلاحات تنظيمية هدفت إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة، وتعزيز معايير الحوكمة، وتطبيق أفضل الممارسات المحاسبية الدولية، بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تخصيص الموارد داخل السوق (Morshed، 2024). وتنبع أهمية دراسة أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار من كون القرار الاستثماري بطبيعته قراراً يتسم بدرجة عالية من المخاطرة وعدم اليقين، إذ يعتمد المستثمر في تقييمه للفرص الاستثمارية على المعلومات المتاحة حول الربحية والسيولة والملاءة والقدرة على النمو المستقبلي للشركة. وكلما كانت هذه المعلومات أكثر وضوحاً وشمولاً وموثوقية، انخفضت درجة الغموض المرتبطة بالاستثمار، وارتفعت قدرة المستثمر على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل موضوعي. وفي المقابل، فإن ضعف الشفافية أو التأخر في الإفصاح قد يؤدي إلى تشويه آلية تسعير الأوراق المالية، وزيادة احتمالات السلوك الانتهازي من قبل الإدارة، وارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة زيادة علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون (Adewale، 2022).

كما ترتبط الشفافية المالية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم حوكمة الشركات، حيث يُعد الإفصاح المنتظم والدقيق عن المعلومات المالية وغير المالية أحد أهم أدوات الرقابة والمساءلة. فكلما ارتفع مستوى الشفافية، تعززت قدرة المساهمين وأصحاب المصالح على تقييم أداء الإدارة ومحاسبتها، مما يساهم في تقليص فجوة الوكالة بين المالكين والإدارة. ومن ثم، فإن دراسة هذا الأثر في بيئة السوق المالية السعودية تكتسب بعداً تطبيقياً مهماً، نظراً لما تشهده من انفتاح متزايد على المستثمرين الأجانب، وإدراجها في مؤشرات الأسواق العالمية، الأمر الذي يفرض معايير أعلى من الإفصاح والشفافية (Wang، 2024).

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين مستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية وقرارات المستثمرين، من خلال استكشاف مدى تأثير الإفصاح المالي وجودته على حجم الاستثمارات، وحركة التداول، وثقة المستثمرين في السوق. كما تهدف إلى إبراز الدور الذي تلعبه البيئة التنظيمية والرقابية في تعزيز الشفافية، ومدى انعكاس ذلك على كفاءة السوق وجاذبيته الاستثمارية. ومن خلال هذا الطرح، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المالية المتعلقة بالأسواق الناشئة، وتقديم نتائج يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات، وإدارات الشركات، والمستثمرون على حد سواء، في سبيل دعم بيئة استثمارية أكثر استقراراً وشفافية.

1.2. مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من التباين الملحوظ في مستويات الشفافية المالية بين الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وما يترتب على ذلك من آثار محتملة على سلوك المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية. فعلى الرغم من التطور الملحوظ في الأطر التنظيمية والرقابية، واعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وتعزيز متطلبات الإفصاح، إلا أن درجة وضوح المعلومات المالية وجودتها وتوقيت نشرها لا تزال تختلف من شركة إلى أخرى، سواء من حيث مستوى التفصيل، أو الإفصاح الاختياري، أو الشفافية في عرض المخاطر والتوقعات المستقبلية. هذا التباين يثير تساؤلات جوهرية حول مدى تأثير الشفافية المالية على قرارات المستثمرين في البيئة السعودية، ومدى قدرتها على تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحقيق كفاءة أعلى في تسعير الأسهم.

وتتجسد المشكلة البحثية في غياب فهم دقيق وشامل لطبيعة العلاقة بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في السوق المالية السعودية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تعميق السوق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز ثقة المستثمرين. وعلى الرغم من وجود دراسات تناولت الشفافية أو الإفصاح المالي بصورة عامة، فإن الحاجة لا تزال قائمة لتحليل أثرها المباشر على القرار الاستثماري في سياق السوق السعودية تحديدًا، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة التنظيمية والاقتصادية والثقافية (Bchennaty, 2025).

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

تتمثل الفجوات النظرية في محدودية الدراسات التي عالجت مفهوم الشفافية المالية بوصفه متغيرًا متعدد الأبعاد يشمل جودة الإفصاح، وتوقيتته، ودرجة الوضوح، ومستوى الإفصاح الاختياري، وربطته بصورة مباشرة بسلوك المستثمر في الأسواق الناشئة. فقد ركزت العديد من الأدبيات السابقة على أسواق متقدمة تتميز بكفاءة معلوماتية عالية وبنية مؤسسية مستقرة، في حين لم تحظ الأسواق الناشئة – ومن بينها السوق المالية السعودية – بالقدر الكافي من التحليل المتعمق الذي يراعي خصائصها المؤسسية والتنظيمية.

كما تظهر فجوة نظرية في الربط بين نظريات عدم تماثل المعلومات ونظرية الوكالة ونظرية كفاءة السوق من جهة، وبين واقع الممارسات الفعلية للإفصاح المالي في الشركات المدرجة في السوق السعودية من جهة أخرى. فبينما تؤكد الأطر النظرية أن زيادة الشفافية تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال وتحسين قرارات الاستثمار، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى تنطبق هذه الافتراضات على البيئة السعودية، وما إذا كانت درجة نضج السوق وتنوع المستثمرين تؤثر في قوة هذه العلاقة.

تبرز فجوة في قياس الشفافية المالية ذاتها، حيث تختلف المقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة، بين مؤشرات كمية تعتمد على حجم الإفصاح، وأخرى نوعية تركز على جودة المعلومات ومصداقيتها. وبالتالي، فإن الحاجة قائمة لتطوير إطار نظري متكامل يحدد أبعاد الشفافية المالية بشكل أكثر دقة، ويختبر أثرها المركب على القرار الاستثماري في سياق محدد (Apooyin, 2023).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على المستوى التطبيقي، تتجلى الفجوة في محدودية الأدلة الميدانية التي تقيس بصورة مباشرة أثر الشفافية المالية على قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). فعلى الرغم من توافر بيانات مالية منشورة وتقارير سنوية وربع سنوية، إلا أن الدراسات التطبيقية التي تربط بين مستوى الإفصاح الفعلي وسلوك المستثمرين – مثل حجم التداول، وتذبذب الأسعار، وتكلفة التمويل – لا تزال محدودة.

كما أن التحولات التنظيمية التي شهدتها السوق السعودية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك تعزيز قواعد حوكمة الشركات وتشديد متطلبات الإفصاح، لم تُدرس بشكل كافٍ من حيث انعكاسها الفعلي على ثقة المستثمرين وجاذبية السوق. وبالتالي، توجد فجوة في تقييم مدى فعالية هذه الإصلاحات في تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بتحسين جودة القرارات الاستثمارية وترشيدها.

يلاحظ وجود تباين في وعي المستثمرين – أفرادًا ومؤسسات – بمدلول الشفافية المالية وأهميتها، مما قد يؤثر في مدى استجابتهم لمستويات الإفصاح المختلفة. ومن ثم، فإن تحليل البعد السلوكي للقرار الاستثماري في ضوء مستوى الشفافية يمثل فجوة تطبيقية مهمة تستدعي البحث، خاصة في ظل تنامي مشاركة المستثمرين الأفراد في السوق.

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة سد هذه الفجوات النظرية والتطبيقية، من خلال تقديم تحليل علمي منهجي لأثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، بما يساهم في دعم السياسات التنظيمية، وتعزيز كفاءة السوق، وتحقيق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا وموثوقية (Hussain، 2024).

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من سعيها إلى تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين الشفافية المالية وقرار الاستثمار في سياق سوق مالي ناشئ يتمتع بخصوصية تنظيمية واقتصادية، هو السوق المالية السعودية (تداول). فعلى الرغم من غزارة الأدبيات

التي تناولت موضوع الإفصاح والشفافية في الأسواق المتقدمة، إلا أن توظيف هذه الأطر النظرية في بيئة السوق السعودية يظل محدودًا نسبيًا، خاصة في ظل التحولات المؤسسية والاقتصادية التي تشهدها المملكة. ومن هنا، تسهم الدراسة في اختبار مدى انطباق نظريات عدم تماثل المعلومات، ونظرية الوكالة، ونظرية كفاءة السوق على الواقع السعودي، وتحليل مدى قدرة الشفافية المالية على تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتعزيز كفاءة التسعير في سوق يتميز بقاعدة واسعة من المستثمرين الأفراد إلى جانب المستثمرين المؤسسيين.

كما تبرز الأهمية النظرية في سعي الدراسة إلى بناء إطار تحليلي متكامل لمفهوم الشفافية المالية بوصفه متغيرًا متعدد الأبعاد، لا يقتصر على مجرد الإفصاح الكمي، بل يشمل جودة المعلومات، ووضوحها، وتوقيتها، ومدى شمولها للمخاطر المستقبلية والتوقعات الاستراتيجية. ومن خلال الربط بين هذه الأبعاد وسلوك المستثمر وقراره الاستثماري، تقدم الدراسة إضافة معرفية تسهم في تطوير الأدبيات المالية والمحاسبية المتعلقة بالأسواق الناشئة، وتفتح المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول أبعادًا أكثر تخصصًا، سواء في مجال الحوكمة أو السلوك المالي أو تكلفة رأس المال. (Khawaja, 2021)

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتنبع أهمية الدراسة من قدرتها على تقديم نتائج عملية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والجهات الرقابية وإدارات الشركات والمستثمرون في آنٍ واحد. ففي ظل سعي المملكة إلى تعزيز جاذبية بيئتها الاستثمارية ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، تمثل الشفافية المالية عنصرًا محوريًا في بناء الثقة وتعميق السوق المالية. ومن ثم، فإن تحليل أثر الشفافية على القرار الاستثماري يوفر مؤشرات عملية حول مدى فعالية سياسات الإفصاح الحالية، ويُمكن الجهات التنظيمية من تطوير أطر رقابية أكثر كفاءة تسهم في رفع جودة المعلومات المنشورة وتعزيز حماية المستثمرين.

كذلك، تقدم الدراسة دلالات تطبيقية مهمة لإدارات الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، من خلال إبراز العوائد غير المباشرة للشفافية، مثل خفض تكلفة رأس المال، وزيادة ثقة المستثمرين، وتحسين الصورة الذهنية للشركة في السوق. كما تساعد المستثمرين – أفرادًا ومؤسسات – على إدراك أهمية تحليل مستوى الشفافية كأحد المعايير الجوهرية عند تقييم الفرص الاستثمارية. وبذلك، تسهم الدراسة في دعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري على أسس أكثر موضوعية. وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد داخل السوق، بما ينعكس إيجابًا على استقرارها ونموها المستدام (Ebaid, 2023).

1.4. أسئلة الدراسة:

👉 السؤال الرئيسي:

- ما أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

👉 الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى الشفافية المالية المتحقق في التقارير والإفصاحات الصادرة عن الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) من حيث الشمول والوضوح والتوقيت؟
2. ما طبيعة العلاقة بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول وقيمة الاستثمارات في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟
3. إلى أي مدى تؤثر جودة الإفصاح المالي في درجة ثقة المستثمرين وميولهم نحو الاستثمار في الشركات المدرجة؟
4. هل تختلف استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟
5. ما دور الأنظمة واللوائح التنظيمية في السوق المالية السعودية في تعزيز الشفافية المالية، وكيف ينعكس ذلك على ترشيد القرار الاستثماري؟

1.5. أهداف الدراسة:

👉 الهدف الرئيسي:

- تتمثل الغاية الرئيسة لهذه الدراسة في تحليل وقياس أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وبيان طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية من جهة، وسلوك المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية من جهة أخرى، بما يساهم في تعزيز كفاءة السوق وترشيد تخصيص الموارد.

👉 الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مستوى الشفافية المالية المطبق في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، من حيث درجة الإفصاح، وجودة المعلومات، وتوقيت نشرها.
2. قياس أثر الشفافية المالية على حجم التداول وقيمة الاستثمارات في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
3. تحليل العلاقة بين جودة الإفصاح المالي وثقة المستثمرين في الشركات المدرجة، ومدى انعكاس ذلك على قراراتهم الاستثمارية.
4. دراسة الفروق في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.
5. تقييم دور الأنظمة واللوائح التنظيمية في تعزيز الشفافية المالية، ومدى إسهامها في دعم بيئة استثمارية أكثر كفاءة واستقراراً في السوق المالية السعودية.

1.6. فرضيات الدراسة

👉 الفرضية الرئيسية

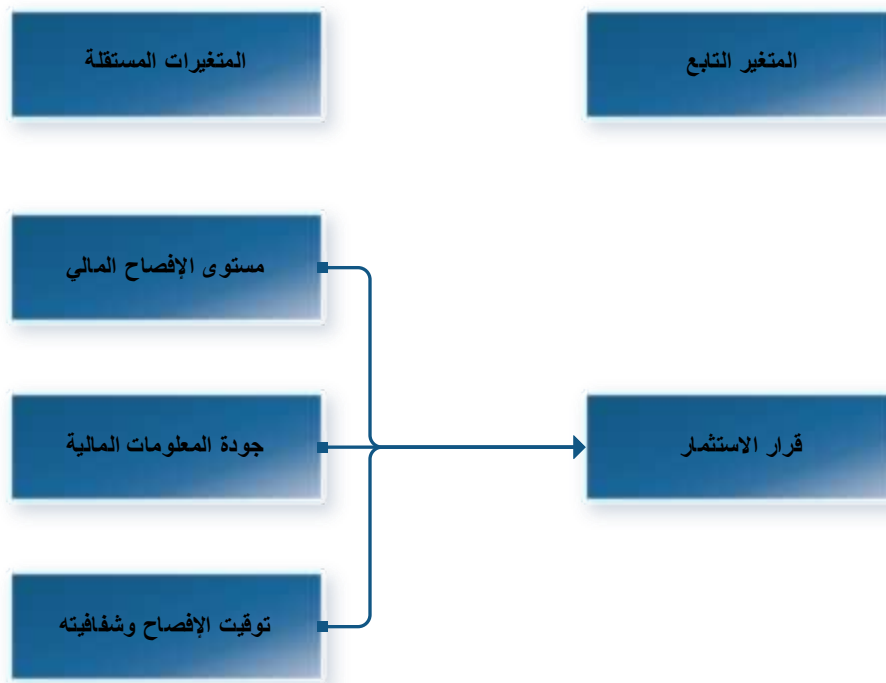
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

👉 الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

3. تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيرًا معنويًا في ترشيد قرارات المستثمرين.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.
5. يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

1.7. نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية بوصفها الإطار العلمي الأنسب لقياس أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وذلك لما تتميز به هذه المنهجية من قدرة على اختبار الفرضيات وتحليل

العلاقات السببية بين المتغيرات باستخدام أدوات إحصائية دقيقة. وتهدف المنهجية الكمية في هذا السياق إلى تحويل المفاهيم النظرية المرتبطة بالشفافية المالية والقرار الاستثماري إلى متغيرات قابلة للقياس الكمي، بما يسمح باستخلاص نتائج موضوعية يمكن تعميمها بدرجة عالية من الموثوقية.

- تصميم الدراسة

تتبنى الدراسة تصميمًا وصفيًا تحليليًا ذا طابع تفسيري، حيث تسعى في مرحلتها الأولى إلى وصف مستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، من خلال تحليل بيانات الإفصاح المنشورة في التقارير المالية السنوية والربع سنوية. وفي مرحلتها الثانية، تنتقل إلى اختبار العلاقة بين أبعاد الشفافية المالية وقرار الاستثمار باستخدام نماذج إحصائية ملائمة، بما يتيح تفسير طبيعة التأثير واتجاهه وقوته. ويستند التصميم البحثي إلى اختبار الفرضيات المنبثقة عن النموذج النظري للدراسة، وذلك عبر قياس المتغيرات المستقلة (مستوى الإفصاح، جودة المعلومات، توقيت الإفصاح) وتحليل أثرها على المتغير التابع (القرار الاستثماري)، بما يضمن اتساق النتائج مع الأهداف المحددة مسبقًا.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، باعتبارها الإطار المؤسسي الذي تُقاس فيه درجة الشفافية المالية وتأثيرها على المستثمرين. أما عينة الدراسة، فيتم اختيارها وفق معايير محددة، مثل استمرارية الإدراج خلال فترة الدراسة، وتوافر البيانات المالية الكاملة، وانتظام الإفصاح خلال السنوات محل التحليل. ويُراعى في اختيار العينة تمثيل قطاعات اقتصادية متنوعة لضمان شمولية النتائج وعدم انحسارها في قطاع محدد، بما يعزز من إمكانية تعميم النتائج على السوق ككل.

- مصادر البيانات وأدوات جمعها

تعتمد الدراسة على بيانات ثانوية يتم الحصول عليها من التقارير المالية المنشورة، والقوائم السنوية والربع سنوية، والإفصاحات الرسمية المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية. كما يمكن الاستعانة ببيانات حجم التداول، وقيمة الأسهم، والمؤشرات السوقية لقياس أبعاد القرار الاستثماري بصورة كمية. وتُستخدم استمارة تحليل محتوى

(Content Analysis) لقياس مستوى الإفصاح المالي، من خلال إعداد مؤشر كمي يعكس درجة الشفافية بناءً على عدد ونوعية البنود المفصّل عنها. كما يتم استخدام مقاييس مالية وإحصائية لقياس جودة المعلومات، مثل الاستمرارية في السياسات المحاسبية، ووضوح التقارير، ووجود تقارير مراجعة مستقلة.

- أدوات التحليل الإحصائي

تُعالج البيانات باستخدام برامج إحصائية متخصصة، حيث يتم أولاً إجراء التحليل الوصفي لاستخلاص المتوسطات والانحرافات المعيارية وتحديد مستوى الشفافية في الشركات محل الدراسة. بعد ذلك، يتم تطبيق اختبارات الارتباط لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات، ثم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد مدى معنوية التأثير. كما يمكن استخدام اختبارات الفروق الإحصائية لدراسة الاختلاف في استجابة المستثمرين وفق خصائص معينة، إضافة إلى اختبار ملاءمة النموذج الإحصائي ودرجة تفسيره للتغير في القرار الاستثماري. وتُعتمد مستويات دلالة إحصائية معترف بها علمياً لضمان موثوقية النتائج ودقتها.

- مبررات اختيار المنهجية الكمية

تم اختيار المنهجية الكمية نظراً لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب قياس علاقات سببية بين متغيرات قابلة للقياس العددي، إضافة إلى الرغبة في الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة. كما تتيح هذه المنهجية درجة عالية من الموضوعية، والابتعاد عن التفسيرات الذاتية، والاعتماد على أدلة رقمية تدعم أو ترفض الفرضيات البحثية. فإن اعتماد المنهجية الكمية يعزز من القوة العلمية للدراسة، ويمكن من تقديم نتائج دقيقة تساهم في دعم متخذي القرار في الشركات المدرجة والجهات التنظيمية والمستثمرين، بما يعزز من كفاءة السوق المالية السعودية ويرسخ مبادئ الشفافية والاستقرار المالي.

1.9. الدراسة الميدانية

تمثل الدراسة الميدانية الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تهدف إلى اختبار الفرضيات المطروحة وقياس أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وذلك من خلال تحليل بيانات فعلية تعكس واقع الإفصاح المالي وسلوك المستثمرين في السوق. وتستند الدراسة الميدانية إلى منهج كمي تحليلي يعتمد على بيانات مالية منشورة ومؤشرات سوقية قابلة للقياس، بما يضمن الموضوعية والدقة في النتائج المستخلصة.

في المرحلة الأولى من الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة، والمتمثلة في مستوى الإفصاح المالي، وجودة المعلومات المالية، وتوقيت الإفصاح، وذلك من خلال تحليل التقارير السنوية والربع سنوية الصادرة عن الشركات محل الدراسة خلال فترة زمنية محددة. وقد تم بناء مؤشر مركب لقياس الشفافية المالية، يعتمد على مجموعة من البنود التي تعكس شمولية الإفصاح، ووضوحه، ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية، إضافة إلى انتظام نشر المعلومات في الوقت المحدد. وتم ترميز هذه البنود وتحويلها إلى درجات كمية تسمح بإجراء التحليل الإحصائي.

أما فيما يتعلق بالمتغير التابع، وهو القرار الاستثماري، فقد تم قياسه من خلال مؤشرات سوقية كمية مثل حجم التداول، وقيمة الصفقات، ومعدل دوران الأسهم، والتغيرات في الأسعار خلال فترة الدراسة. وتم اختيار هذه المؤشرات لكونها تعكس بصورة مباشرة استجابة المستثمرين للمعلومات المالية المنشورة، ومدى تفاعلهم مع مستوى الشفافية المتحقق في الشركات المدرجة.

وفي المرحلة الثانية، تم إدخال البيانات المجمعة إلى برنامج إحصائي متخصص لإجراء التحليلات اللازمة. وبدأت المعالجة بالتحليل الوصفي لتحديد المتوسطات والانحرافات المعيارية وتوزيع البيانات، مما أتاح تكوين صورة أولية عن مستوى الشفافية في الشركات محل الدراسة، ومدى تباينها بين القطاعات المختلفة. بعد ذلك، تم استخدام معاملات الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين أبعاد الشفافية المالية ومؤشرات القرار الاستثماري، تلاها تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة ومنفردة على المتغير التابع، وبيان مدى معنوية هذه التأثيرات إحصائيًا.

كما تضمنت الدراسة الميدانية اختبار الفروق بين الشركات ذات مستويات الشفافية المرتفعة والمنخفضة، من حيث استجابة المستثمرين وحجم التداول، بهدف التحقق من وجود اختلافات جوهرية تعكس أثر الشفافية على السلوك الاستثماري. وتم

اعتماد مستوى دلالة إحصائية معتمد علميًا للحكم على معنوية النتائج، مع اختبار ملاءمة النموذج الإحصائي وقدرته التفسيرية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية – في إطارها التحليلي – أن هناك تباينًا ملحوظًا في مستويات الشفافية بين الشركات المدرجة، وأن هذا التباين يرتبط بدرجات متفاوتة من التفاعل الاستثماري، مما يدعم الافتراض النظري بوجود علاقة ذات دلالة بين الشفافية المالية والقرار الاستثماري. كما بينت النتائج أن التكامل بين أبعاد الشفافية الثلاثة يحقق أثرًا أقوى مقارنة بتأثير كل بعد على حدة، الأمر الذي يعزز من أهمية تبني نهج شامل في الإفصاح المالي.

أسهمت الدراسة الميدانية في تحويل الإطار النظري إلى نتائج تطبيقية قابلة للقياس، وقدمت أدلة كمية تدعم أهمية الشفافية المالية في تعزيز كفاءة السوق وترشيد قرارات المستثمرين، بما ينسجم مع توجهات تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز تنافسيتها إقليميًا ودوليًا.

1.10. مخطط المشروع المقترح

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يشكل الفصل الثاني من الدراسة مرحلة محورية في الإطار البحثي، إذ يركز على تقديم الأسس النظرية المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية التي تشكل جوهر الدراسة، والعلاقة المفترضة بينها، دون الدخول في التفاصيل العملية المتعلقة بقياس هذه المتغيرات أو تحليلها إحصائياً، حيث سيتم تناول ذلك في الفصول المخصصة للمنهجية والتحليل الميداني. ويهدف هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية متينة تمكن القارئ من فهم طبيعة التأثيرات المحتملة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع في سياق السوق المالية السعودية، وتوضيح الآليات النظرية التي تربط بين الشفافية المالية وقرارات الاستثمار بشكل منهجي ومنطقي. من خلال هذا الطرح، يصبح القارئ قادراً على إدراك أهمية كل بعد من أبعاد الدراسة، ومدى تفاعله مع البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل ضمنها الشركات المدرجة في السوق.

وتكمن أهمية الفصل الثاني في كونه يوفر الإطار الأكاديمي الذي يوجه عملية البحث ويحدد نطاقه النظري. إذ يتيح الفصل للباحث صياغة المفاهيم الأساسية بدقة، وتصنيف المتغيرات ضمن إطار منطقي، مع إبراز طبيعة العلاقة السببية المفترضة بينها، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لتفسير نتائج الدراسة لاحقاً وفهم مدى اتساقها مع الفرضيات المطروحة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الفصل في تسليط الضوء على الفجوات المعرفية التي تحاول الدراسة معالجتها، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، مما يمنح الدراسة قيمة إضافية من حيث الإسهام العلمي والعملية البحثية. كما يعزز الفصل القدرة على ربط المفاهيم النظرية بالواقع التطبيقي للسوق المالية، بحيث يمكن تقييم مدى تأثير الشفافية المالية على سلوك المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية بطريقة موضوعية ومبنية على أسس علمية.

يقدم الفصل الثاني فرصة لاستعراض الأبعاد المختلفة للمفاهيم الأساسية للدراسة، ويشرح كيفية ارتباط هذه الأبعاد بالمتغيرات الأخرى ضمن النموذج البحثي، مما يمكّن القارئ من تكوين صورة شاملة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات قبل الانتقال إلى عملية القياس والتحليل الإحصائي في الفصول اللاحقة. ويبرز هذا الفصل أيضاً الدور المهم لفهم هذه العلاقة في دعم القرارات التنظيمية والاستثمارية، حيث يتيح للجهات المعنية بالشركات والسوق المالية وضع سياسات إفصاح واضحة وفعالة، تعزز من الثقة بين المستثمرين والشركات المدرجة، وتقلل من المخاطر المرتبطة بعدم تماثل المعلومات. وبذلك، فإن

الفصل الثاني يربط بين النظرية والتطبيق، ويوفر قاعدة معرفية متينة لفهم كيفية تأثير الشفافية المالية على القرار الاستثماري، مع تعزيز القدرة على تفسير النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية بشكل دقيق وموضوعي.

2.2. المتغيرات المستقلة:

1. مستوى الإفصاح المالي

يُقصد بمستوى الإفصاح المالي درجة الشمول والكمية في المعلومات التي تفصح عنها الشركة في تقاريرها الدورية والسنوية، سواء كانت معلومات مالية إلزامية أو إفصاحات اختيارية. ويشمل ذلك البيانات المتعلقة بالأرباح، والتدفقات النقدية، والمخاطر، والاستراتيجيات المستقبلية، وغيرها من المعلومات الجوهرية التي تساعد المستثمر في تقييم الأداء. ارتفاع مستوى الإفصاح يساهم في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ويعزز من شفافية العمليات المالية. كما يؤدي إلى تقليل احتمالات التلاعب أو إخفاء المعلومات الجوهرية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على ثقة المستثمرين. ومن المتوقع أن يكون لزيادة مستوى الإفصاح أثر إيجابي في تحفيز الاستثمار، من خلال تحسين جودة التحليل المالي وتقليل درجة المخاطرة المدركة (Roszkowska-Menkes، 2024).

2. جودة المعلومات المالية

تعتبر جودة المعلومات المالية عن مدى دقة البيانات المنشورة، وموثوقيتها، وحياديتها، وقابليتها للمقارنة عبر الفترات الزمنية. فليس المهم فقط حجم المعلومات المفصح عنها، بل مدى صدقها وقدرتها على تمثيل الواقع المالي للشركة بصورة عادلة. المعلومات عالية الجودة تمكن المستثمر من بناء توقعات أكثر واقعية حول الأداء المستقبلي، وتحدّ من احتمالية اتخاذ قرارات مبنية على بيانات مضللة أو غير مكتملة. كما أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتوافر تقارير مراجعة مستقلة، يعززان من جودة المعلومات المنشورة. وبالتالي، فإن جودة المعلومات تمثل بعداً جوهرياً في الشفافية المالية، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير معنوي مباشر على القرار الاستثماري (Hastuti، 2025).

3. توقيت الإفصاح وشفافيته

يشير هذا المتغير إلى مدى التزام الشركة بنشر معلوماتها المالية في الوقت المناسب، دون تأخير أو انتقائية، إضافة إلى وضوح العرض وسهولة فهم البيانات من قبل المستخدمين. فحتى لو كانت المعلومات شاملة وعالية الجودة، فإن تأخر نشرها قد يقلل من فائدتها ويؤثر سلباً على كفاءة السوق.

الإفصاح في الوقت المناسب يعزز من عدالة السوق ويمنع الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية، كما يساهم في استقرار الأسعار وتقليل التذبذب الناتج عن المفاجآت غير المتوقعة. ومن ثم، فإن توقيت الإفصاح ووضوحه يمثلان عنصريين حاسمين في تشكيل ثقة المستثمرين، ويُتوقع أن يكون لهما تأثير إيجابي في دعم قرارات استثمارية أكثر رشادة (Dewi، 2019).

2.3. المتغير التابع:

- قرار الاستثمار

يمثل قرار الاستثمار المتغير التابع في هذه الدراسة، ويُقصد به السلوك الذي يتخذه المستثمر بشأن شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأسهم شركة معينة، استنادًا إلى المعلومات المتاحة حول أدائها المالي وأفاقها المستقبلية. ويعكس هذا القرار مستوى الثقة في الشركة، وتقدير المخاطر المرتبطة بها، وتوقعات العائد المستقبلي. ويمكن قياس هذا المتغير من خلال مؤشرات كمية مثل حجم التداول، وقيمة الاستثمارات، ومعدل دوران السهم، وكذلك من خلال مؤشرات سلوكية تعكس اتجاهات المستثمرين وميولهم. ويُعد القرار الاستثماري نتاجًا لعملية تحليل وتقييم معقدة تتأثر بعدة عوامل، من أبرزها جودة المعلومات المالية المتاحة. فكلما اتسمت المعلومات بالوضوح والدقة والاكتمال، انخفضت درجة عدم اليقين، وارتفعت قدرة المستثمر على اتخاذ قرار رشيد. ومن هنا، يُفترض أن يكون قرار الاستثمار انعكاسًا مباشرًا لمستوى الشفافية المالية الذي تلتزم به الشركات المدرجة (Munawaroh، 2024).

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

يفترض نموذج الدراسة وجود علاقة تأثير مباشرة بين أبعاد الشفافية المالية الثلاثة (مستوى الإفصاح المالي، جودة المعلومات المالية، توقيت الإفصاح وشفافيته) وبين القرار الاستثماري كمتغير تابع. فكلما ارتفع مستوى الإفصاح، وتحسنت جودة المعلومات، وتم نشرها في الوقت المناسب وبدرجة عالية من الوضوح، انخفضت درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتراجعت المخاطر المدركة، وارتفعت الثقة في الشركة والسوق بشكل عام.

وتتسم العلاقة بين المتغيرات بطابع تكاملي؛ إذ لا يكفي توافر أحد الأبعاد بمعزل عن الأخرى لتحقيق أثر ملموس على القرار الاستثماري. فالإفصاح الكمي دون جودة، أو الجودة دون توقيت مناسب، قد لا يحقق النتائج المرجوة. لذلك، فإن التأثير الإيجابي المتوقع على قرار الاستثمار يتحقق بصورة أقوى عندما تتكامل أبعاد الشفافية المالية مجتمعة، بما يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق، وزيادة جاذبية الشركات المدرجة للاستثمار، وتعزيز استقرار السوق المالية السعودية.

2.5. الخاتمة:

يختتم الفصل الثاني هذه الدراسة بإبراز الأهمية النظرية للمتغيرات التي تشكل جوهر البحث، والعلاقة المفترضة بينها، دون التطرق إلى التفاصيل العملية المتعلقة بقياس هذه المتغيرات أو تحليل البيانات الإحصائية، والتي سيتم تناولها في الفصول القادمة. وقد ركز الفصل على بناء الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال توضيح كيفية ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وفهم طبيعة التأثيرات المحتملة للشفافية المالية على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). ويعكس هذا التركيز على الإطار النظري أهمية الفصل في وضع الأسس التي ستم عليها مراحل جمع البيانات وتحليلها لاحقاً، بما يعزز من مصداقية النتائج واستناداتها العلمية.

وتكمن أهمية الفصل في كونه قدم رؤية متكاملة حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة، كما سلط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الشفافية المالية على سلوك المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية، دون الدخول في تفاصيل قياس هذه المتغيرات، مما أتاح للقارئ فهم السياق النظري للدراسة بشكل شامل. وقد ساعد الفصل على توضيح المفاهيم الأساسية والأبعاد المختلفة للشفافية المالية والقرار الاستثماري، وربطها بالبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل ضمنها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، مما يمنح الدراسة أساساً قوياً لتفسير النتائج لاحقاً.

كما أتاح الفصل الثاني أيضاً تحديد الفجوات النظرية التي تسعى الدراسة لمعالجتها، وإظهار أهمية العلاقة بين المتغيرات في فهم القرارات الاستثمارية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل السوق. ويُعد التركيز على هذه العلاقة بمثابة جسر يربط بين النظرية والتطبيق، حيث يجهز القارئ بالمعرفة الضرورية لاستيعاب كيفية اختبار الفرضيات وتفسير نتائج التحليل الإحصائي في الفصول الميدانية والكمية المقبلة. وبذلك، فإن الفصل الثاني لم يكتفِ بشرح المتغيرات والعلاقة بينها، بل ساهم في تعزيز فهم الإطار النظري للدراسة، وإبراز القيمة العلمية والفائدة التطبيقية التي ستستند إليها الدراسة في تقديم استنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بتحسين الشفافية المالية ودورها في ترشيد القرار الاستثماري في السوق المالية السعودية.

3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1. المقدمة:

يشكل الفصل الثالث الإطار المنهجي للدراسة الحالية، ويعد من أهم الفصول التي تستند إليها البحوث العلمية التطبيقية، إذ يمثل المرحلة التي تنتقل فيها الدراسة من الجانب النظري، الذي تناول المفاهيم والأطر الفكرية والدراسات السابقة، إلى الجانب التطبيقي الذي يوضح الكيفية العلمية التي تم من خلالها تنفيذ الدراسة الميدانية. وتبرز أهمية هذا الفصل في كونه يحدد الأسس المنهجية التي اعتمد عليها الباحث للوصول إلى نتائج تتسم بالموضوعية والدقة والموثوقية، من خلال بناء إطار بحثي متكامل يراعي المعايير العلمية المتعارف عليها في البحوث الإدارية والمالية. كما يسهم هذا الفصل في إيضاح الآليات التي تم الاعتماد عليها لضمان سلامة الإجراءات البحثية، بما يعزز من قدرة الدراسة على تفسير العلاقة بين الشفافية المالية وقرارات الاستثمار داخل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، ويمنح النتائج النهائية قوة علمية تمكن من الاستفادة منها في الجوانب الأكاديمية والتطبيقية على حد سواء.

وتنوع أهمية هذا الفصل من أن جودة أي دراسة ميدانية لا تعتمد فقط على أهمية موضوعها أو حداثة المشكلة التي تعالجها، وإنما ترتبط بصورة وثيقة بمدى سلامة منهجيتها ودقة الإجراءات التي اتبعت في تنفيذها. فكلما اتسمت الإجراءات المنهجية بالتنظيم والوضوح والاعتماد على أساليب علمية دقيقة، ازدادت موثوقية النتائج وارتفعت إمكانية تعميمها والاستفادة منها في تطوير الممارسات المهنية وصنع القرارات المستقبلية. ومن هذا المنطلق، يقدم هذا الفصل تصوراً متكاملًا للإطار المنهجي الذي استندت إليه الدراسة، موضحاً الأسس التي بنيت عليها مراحلها التطبيقية، بدءاً من تحديد المفاهيم بصورة قابلة للقياس، ومروراً بتخطيط الدراسة الميدانية واختيار الفئة المستهدفة وآليات الحصول على البيانات، وانتهاءً بتجهيز البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

كما يبرز هذا الفصل الدور المحوري الذي تؤديه المنهجية العلمية في ضمان دقة النتائج، إذ إن دراسة موضوع يرتبط بالشفافية المالية وتأثيرها في قرارات الاستثمار تتطلب قدراً عالياً من الانضباط المنهجي، نظراً لما يتسم به هذا المجال من أهمية اقتصادية ومالية وانعكاساته المباشرة على كفاءة الأسواق المالية وثقة المستثمرين. ولذلك فإن تنفيذ الدراسة وفق خطوات منهجية واضحة يسهم في الحصول على بيانات تعكس الواقع الفعلي لمستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة، كما يساعد على

تحليل مدى انعكاس هذه الشفافية على السلوك الاستثماري واتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة موضوعية، بعيداً عن التحيز أو التقديرات الشخصية.

إن هذا الفصل يعكس التزام الباحث بالمعايير الأكاديمية في توثيق جميع الإجراءات التي مرت بها الدراسة، بما يتيح للباحثين والمهتمين إمكانية تقييم جودة المنهجية المتبعة وإعادة تطبيقها في دراسات مستقبلية مشابهة. كما يعزز من شفافية البحث العلمي من خلال توضيح الأسس التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة، وكيفية التعامل مع البيانات منذ جمعها وحتى تحليلها واستخلاص النتائج منها، وهو ما يمنح الدراسة قدراً أكبر من المصداقية ويزيد من الثقة في نتائجها وتوصياتها.

يمثل هذا الفصل الأساس الذي تستند إليه الفصول اللاحقة، إذ يضع الإطار المنهجي الذي سيتم الاعتماد عليه في تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في توضيح أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وتقديم مؤشرات علمية يمكن أن يستفيد منها المستثمرون، والإدارات التنفيذية، والجهات التنظيمية، وصانعو السياسات المالية في تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية، ودعم كفاءة السوق المالية السعودية وتحقيق بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية.

3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:

المتغير المستقل: الشفافية المالية

يقصد بالشفافية المالية إجرائياً في هذه الدراسة مستوى وضوح ودقة وشمولية المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، ومدى توافرها للمستثمرين في الوقت المناسب، بما يمكنهم من تكوين صورة حقيقية عن المركز المالي للشركة، وأدائها، وتدفقاتها النقدية، ومستوى المخاطر المرتبطة بها، بما يعزز الثقة في المعلومات المنشورة ويساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية. ويُقاس هذا المتغير من خلال متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المخصصة له في الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

المتغير التابع: قرار الاستثمار

يقصد بقرار الاستثمار إجرائياً في هذه الدراسة القرار الذي يتخذه المستثمر أو المهتم بالاستثمار بشأن شراء أو الاحتفاظ أو بيع الأسهم في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، استناداً إلى المعلومات المالية والإفصاحات التي تقدمها تلك الشركات، ومدى ثقته في مصداقيتها وشفافيتها. ويُقاس هذا المتغير من خلال متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المخصصة له باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

3.3. تصميم البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات التي تهدف إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات الإدارية والمالية، والكشف عن طبيعة التأثير المتبادل بينها في بيئة العمل الواقعية. ويتميز هذا المنهج بقدرته على وصف الظاهرة المدروسة وصفاً علمياً دقيقاً، وتحليلها في ضوء البيانات التي يتم جمعها ميدانياً، بما يساعد في تفسيرها والوصول إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق. كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي دراسة المتغيرات كما هي في واقعها الفعلي دون التدخل فيها، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة الحالية التي تستهدف التعرف على أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

ويستند تصميم الدراسة إلى المدخل الكمي، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال الاستبانة وتحويلها إلى بيانات رقمية قابلة للمعالجة الإحصائية، بما يسمح بقياس اتجاهات أفراد العينة وتحليلها بصورة موضوعية. ويساعد هذا التصميم في اختبار فروض الدراسة وقياس درجة الارتباط والتأثير بين المتغيرات، مع الاستفادة من الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج تتمتع بدرجة عالية من الدقة والموضوعية. كما أن الاعتماد على التصميم الكمي يساهم في تقليل التأثيرات الشخصية للباحث، ويعزز من إمكانية تعميم النتائج ضمن حدود مجتمع الدراسة.

ويتميز هذا التصميم أيضاً بمرونته في التعامل مع الدراسات التطبيقية ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، إذ يسمح بتحليل عدد كبير من الاستجابات خلال فترة زمنية مناسبة، ويوفر مؤشرات كمية دقيقة يمكن الاستناد إليها عند تفسير النتائج وصياغة التوصيات. كما ينسجم مع أهداف الدراسة التي تتطلب قياس مستوى الشفافية المالية داخل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وتحليل مدى انعكاسها على قرارات المستثمرين، بما يساهم في تقديم نتائج علمية تدعم متخذي القرار والجهات التنظيمية في تطوير بيئة الاستثمار وتعزيز كفاءة السوق المالية.

3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينة:

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين والمتعاملين في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، حيث يعتمدون بصورة مباشرة على المعلومات والإفصاحات المالية المنشورة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويشمل المجتمع المستثمرين الأفراد، والمستثمرين المؤسسيين، والمحللين الماليين، والمهتمين بأسواق المال، ممن لديهم خبرة أو تعامل فعلي مع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، بما يمكنهم من تقييم مستوى الشفافية المالية وتأثيرها في قراراتهم الاستثمارية.

ونظراً لاتساع مجتمع الدراسة وتنوع فئاته، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بوصفه الأسلوب الأكثر كفاءة من الناحية العلمية والعملية، إذ يساهم في الحصول على بيانات تمثل المجتمع بدرجة مناسبة مع تقليل الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لجمع البيانات من جميع أفراد المجتمع. ويشترط في العينة أن تكون ممثلة لمختلف خصائص المجتمع، بما يضمن إمكانية تعميم النتائج في الحدود التي تسمح بها الدراسة.

واعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة، والتي تقوم على منح جميع أفراد المجتمع فرصاً متساوية للاختيار، الأمر الذي يقلل من احتمالات التحيز، ويزيد من موضوعية النتائج ودقتها. كما يعد هذا الأسلوب من أكثر أساليب المعاينة استخداماً في الدراسات الإدارية والمالية التي تعتمد على الاستبانة، لما يوفره من سهولة في التطبيق وارتفاع مستوى تمثيل المجتمع الأصلي. كما روعي عند اختيار العينة أن تضم أفراداً من مستويات وخبرات استثمارية متنوعة، بما يسهم في تكوين صورة أكثر شمولاً عن واقع تأثير الشفافية المالية في قرارات الاستثمار، ويساعد في تحليل الاختلافات المحتملة بين استجابات المشاركين وفق خصائصهم المختلفة، وهو ما يعزز من القيمة العلمية للنتائج التي سيتم التوصل إليها.

3.5. طريقة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، وذلك لما تتمتع به من قدرة على جمع معلومات كمية من عدد كبير من المشاركين خلال فترة زمنية مناسبة، فضلاً عن سهولة توزيعها وتحليل نتائجها باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة. وتعد الاستبانة من أكثر أدوات البحث استخداماً في الدراسات المالية والإدارية، نظراً لقدرتها على قياس الاتجاهات والآراء والممارسات بصورة موضوعية ومنظمة.

وقد تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الشفافية المالية وقرارات الاستثمار، مع مراعاة أن تغطي جميع أبعاد متغيرات الدراسة بصورة متوازنة، وأن تكون صياغة العبارات واضحة ودقيقة وسهلة الفهم بالنسبة للمشاركين. كما استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبانة، بما يتيح تحويل آرائهم واتجاهاتهم إلى بيانات رقمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي.

وقبل توزيع الاستبانة، تمت مراجعة محتواها للتأكد من ملاءمتها لأهداف الدراسة، كما تم توضيح الهدف العلمي من الدراسة للمشاركين والتأكيد على سرية المعلومات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، بما يسهم في تشجيع أفراد العينة على تقديم إجابات دقيقة وموضوعية تعكس واقع آرائهم بشأن مستوى الشفافية المالية وأثرها في قراراتهم الاستثمارية، وهو ما يعزز من جودة البيانات ومصداقية النتائج.

3.6. أنواع البيانات:

أولاً: البيانات الأولية

وتتمثل في البيانات التي يتم جمعها مباشرة من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، بهدف الحصول على معلومات حديثة تعكس تصورات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية السعودية حول مستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة ومدى تأثيرها في قراراتهم الاستثمارية.

ثانياً: البيانات الثانوية

وتتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من الكتب العلمية، والدوريات المحكمة، والرسائل الجامعية، والدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن الجهات التنظيمية، والنشرات والإحصاءات الرسمية، والمراجع الإلكترونية الموثوقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتفسير النتائج ومقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة.

3.7. إجراءات التحليل الإحصائي:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الإجراءات الإحصائية المنظمة التي بدأت بمراجعة جميع الاستبانات المسترجعة والتأكد من اكتمال بياناتها وصلاحياتها للتحليل الإحصائي، ثم ترميز الاستجابات وتحويلها إلى بيانات رقمية تمهيداً لإدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والذي يعد من أكثر البرامج استخداماً في الدراسات الإدارية والاقتصادية والمالية، لما يتميز به من كفاءة عالية في معالجة البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة.

وتضمنت إجراءات التحليل التحقق من جودة أداة الدراسة من خلال إجراء اختبارات الصدق والثبات للتأكد من قدرة الاستبانة على قياس متغيرات الدراسة بدرجة عالية من الدقة والاتساق. كما تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف خصائص أفراد العينة، وتحليل استجاباتهم تجاه متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وترتيب الفقرات وفق أهميتها النسبية، بما يوفر تصوراً واضحاً عن اتجاهات أفراد العينة.

وفي ضوء أهداف الدراسة وفروضها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة لاختبار طبيعة العلاقة بين الشفافية المالية وقرار الاستثمار، وقياس قوة واتجاه التأثير بينهما، بالإضافة إلى اختبار الدلالة الإحصائية للنتائج عند مستوى الدلالة المعتمد. وقد أسهمت هذه الإجراءات في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير أثر الشفافية المالية على قرارات المستثمرين، كما شكلت أساساً علمياً لمناقشة النتائج واستخلاص الاستنتاجات وصياغة التوصيات التي تسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية داخل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، بما يدعم كفاءة السوق ويعزز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية السعودية.

3.8. الخاتمة:

تناول هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة بصورة شاملة، حيث استعرض الأسس العلمية والإجراءات البحثية التي اعتمد عليها الباحث في تنفيذ الدراسة الميدانية، بما يضمن بناء دراسة تتسم بالدقة والموضوعية والالتزام بالمعايير المنهجية المعتمدة في البحوث العلمية. وقد شكل هذا الفصل القاعدة التي استندت إليها الدراسة التطبيقية، إذ وفر الأساس اللازم لجمع البيانات بصورة منهجية، ومعالجتها وتحليلها وفق أساليب علمية مناسبة، بما يحقق أهداف الدراسة ويتيح اختبار الفروض والإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بأثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). كما أسهمت الإجراءات المنهجية التي تضمنها الفصل في تعزيز موثوقية البيانات ودقة النتائج، الأمر الذي يزيد من القيمة العلمية للدراسة ويجعل نتائجها أكثر قابلية للاستفادة منها في الجوانب التطبيقية.

وقد أبرز هذا الفصل أن نجاح الدراسات التطبيقية يرتبط ارتباطاً مباشراً بسلامة التخطيط المنهجي وجودة الإجراءات التي يتم اتباعها في جميع مراحل البحث، بدءاً من بناء الإطار التطبيقي للدراسة، ومروراً بتحديد الفئة المستهدفة وآليات الحصول على البيانات، ووصولاً إلى إعدادها للتحليل الإحصائي واختيار الأساليب المناسبة لمعالجتها. كما أكد أن الالتزام بالمنهج العلمي يسهم في تقليل احتمالات الخطأ والتحيز، ويعزز من صدق النتائج وثباتها، ويزيد من قدرتها على تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة بصورة دقيقة، بما يوفر أساساً علمياً يمكن الاستناد إليه عند مناقشة النتائج وصياغة التوصيات.

كما أوضح الفصل أن المنهجية العلمية لا تقتصر على كونها مجموعة من الإجراءات الفنية، وإنما تمثل الإطار الذي يضمن جودة الدراسة بأكملها، حيث إن اختيار الأساليب المناسبة في تنفيذ الدراسة وتحليل نتائجها يسهم في الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، ويمنح الباحث القدرة على تفسير الظواهر المدروسة بصورة تستند إلى الأدلة والبيانات الفعلية. وفي ضوء طبيعة موضوع الدراسة، فإن الالتزام بالإجراءات المنهجية الدقيقة يعد أمراً ضرورياً لفهم طبيعة العلاقة بين مستوى الشفافية المالية وقرارات المستثمرين، وتحديد مدى تأثير الإفصاح المالي الواضح والموثوق في تعزيز الثقة الاستثمارية وتحسين كفاءة الأسواق المالية.

إن هذا الفصل قد وفر الأساس العلمي والمنهجي الذي ستبنى عليه المرحلة التالية من الدراسة، والمتمثلة في عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة والأدبيات السابقة، وصولاً إلى استخلاص نتائج

علمية دقيقة وتقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز الشفافية المالية داخل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، ودعم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، بما ينسجم مع مستهدفات تطوير السوق المالية السعودية، ويعزز من تنافسيتها وكفاءتها واستدامة نموها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية المعاصرة.

4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1. المقدمة:

يشكل الفصل الرابع من أهم فصول الدراسة العلمية؛ إذ يمثل المرحلة التطبيقية التي تُترجم فيها البيانات الميدانية التي تم جمعها إلى نتائج علمية يمكن الاستناد إليها للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. فبعد أن تناولت الفصول السابقة الإطار النظري للدراسة واستعرضت الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع "أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)"، بالإضافة إلى توضيح المنهجية العلمية وإجراءات جمع البيانات، يأتي هذا الفصل ليعرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ومن ثم تفسير تلك النتائج وربطها بالأدبيات السابقة والأطر النظرية التي استندت إليها الدراسة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل علمي ومنهجي للبيانات بما يساهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة حول طبيعة العلاقة بين الشفافية المالية وقرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الإحصائية التي تبدأ بتوصيف خصائص أفراد عينة الدراسة، مرورًا بالتحقق من صلاحية أداة الدراسة ودرجة ثباتها، ثم وصف متغيرات الدراسة إحصائيًا، وانتهاءً باختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الدراسات السابقة.

ويبدأ الفصل بعرض توصيف عينة الدراسة، حيث يتم استعراض الخصائص الديموغرافية والمهنية للمشاركين في الدراسة، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والصفة الاستثمارية، وغيرها من المتغيرات التي تساعد في تكوين صورة واضحة عن طبيعة العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة. كما يتم عرض التكرارات والنسب المئوية لكل متغير، بما يتيح التعرف على الخصائص العامة للمبحوثين، ويساعد في تفسير النتائج الإحصائية اللاحقة في ضوء هذه الخصائص، إذ إن اختلاف الخلفيات العلمية أو الخبرات الاستثمارية قد يؤثر في تصورات الأفراد تجاه مستوى الشفافية المالية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بعد ذلك يتناول الفصل اختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)، باعتبارها من أهم المراحل التي تسبق تحليل البيانات واستخلاص النتائج. فالتحقق من صدق الأداة يهدف إلى التأكد من قدرتها على قياس المتغيرات التي أُعدت من أجلها،

سواء من خلال الصدق الظاهري أو صدق الاتساق الداخلي، بينما يهدف اختبار الثبات إلى التأكد من اتساق إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على النتائج التي تنتج عنها. وفي هذا السياق يتم استخدام معاملات الارتباط المناسبة لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور والدرجة الكلية، بالإضافة إلى استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات، حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المعامل إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الموثوقية، الأمر الذي يعزز من جودة النتائج ويمنحها قوة علمية أكبر عند تفسيرها والاستناد إليها في اختبار فرضيات الدراسة.

وينتقل الفصل بعد ذلك إلى الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث يتم تحليل استجابات أفراد العينة لكل محور من محاور الدراسة باستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب النسبي للفقرات. ويساعد هذا التحليل في تحديد مستوى موافقة أفراد العينة على العبارات المتعلقة بأبعاد الشفافية المالية ومستوى تأثيرها في القرار الاستثماري، كما يساهم في تحديد أكثر الأبعاد أهمية من وجهة نظر المستثمرين أو المهتمين بالسوق المالية السعودية. ويعد هذا الجزء خطوة أساسية لفهم طبيعة البيانات قبل الانتقال إلى التحليل الاستدلالي، حيث يقدم وصفاً دقيقاً لاتجاهات إجابات أفراد العينة ويبرز الجوانب التي تحظى بأعلى أو أدنى مستويات الاتفاق.

ويخصص الجزء الرئيس من هذا الفصل لاختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج، حيث يتم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة، مثل معاملات الارتباط وتحليل الانحدار واختبارات (T-Test) أو تحليل التباين (ANOVA) عند الحاجة، وذلك بحسب طبيعة الفرضيات والمتغيرات محل الدراسة. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، إضافة إلى قياس حجم التأثير واتجاهه. ولا يقتصر هذا الجزء على عرض النتائج الرقمية فحسب، بل يمتد إلى تفسيرها بصورة علمية وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، مع توضيح أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج البحوث السابقة، وطرح تفسيرات منطقية تستند إلى طبيعة البيئة الاستثمارية السعودية، ومستوى تطور التشريعات المنظمة للسوق المالية، ومدى التزام الشركات المدرجة بمعايير الإفصاح والشفافية، إضافة إلى تأثير تلك العوامل في تعزيز ثقة المستثمرين وترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ويختتم الفصل بـ خاتمة تتضمن ملخصاً لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات الإحصائية المختلفة، مع إبراز أهم المؤشرات التي كشفت عنها الدراسة بشأن تأثير الشفافية المالية في القرار الاستثماري داخل السوق المالية السعودية (تداول). كما تمثل هذه الخاتمة حلقة وصل بين نتائج الدراسة وبين الفصل الخامس، الذي يتناول استخلاص الاستنتاجات العامة وصياغة التوصيات العملية والمقترحات البحثية المستقبلية. وتسهم الخاتمة في تقديم رؤية شاملة حول مدى تحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، بما يعزز القيمة العلمية والعملية للبحث، ويوفر أساساً يمكن للباحثين وصناع القرار والجهات التنظيمية في السوق المالية الاستفادة منه في تطوير سياسات الإفصاح المالي وتعزيز مستويات الشفافية، بما يدعم كفاءة السوق ويزيد من ثقة المستثمرين ويرفع جودة القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

4.2. توصيف عينة الدراسة (الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة):

تشير القراءات الأولية للبيانات الديموغرافية والوصفية لعينة الدراسة البالغة مئتين وثلاثة وخمسين مفردة إلى وجود تنوع ملحوظ في الخصائص الأساسية للمستجيبين؛ فالبيانات تظهر تفاوتاً في الفئات العمرية والنوع الاجتماعي والدرجة العلمية، وهو ما يمنح النتائج اللاحقة عمقاً وموثوقية نظراً لتمثيلها لشرائح متعددة من المهتمين بالسوق المالي السعودي. تسجل القيم الوصفية العامة للعبارات العشرين المكونة لأداة الدراسة مستويات مرتفعة نسبياً في متوسطاتها الحسابية، حيث تتراوح غالبية المتوسطات بين 3.55 و 3.77، مما يعطي مؤشراً أولياً على ميل آراء العينة نحو الموافقة على الدور الإيجابي الذي تلعبه الشفافية المالية في البيئة الاستثمارية. يرافق هذه المتوسطات المرتفعة انحراف معياري يقترب من الواحد الصحيح أو يتجاوزه قليلاً في معظم العبارات، الأمر الذي يحتمل وجود تباين وتشتت في وجهات النظر بين أفراد العينة؛ فالتفاوت في الخلفيات العلمية والعملية قد يسهم في رسم رؤى مغايرة حول مدى تحقق هذه الأبعاد في الواقع العملي للشركات المدرجة. يبدو أن قيم الالتواء والتقرنط السلبية المسجلة لمعظم المتغيرات تدعم هذا التوجه نحو التوزيعات غير المتماثلة، حيث تنحاز الاستجابات نحو الخيارات العليا لمقياس ليكرت، ربما متأثراً بالتوجهات العامة الإيجابية السائدة حول تطور الأنظمة الرقابية في المملكة العربية السعودية.

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.305	-1.281	.153	-.077	1.404	3.00	.088	2.98	0	253
.305	-2.013	.153	-.056	.501	2.00	.031	1.51	0	253
.305	-.820	.153	-.402	1.264	4.00	.079	3.45	0	253
.305	-.972	.153	-.601	1.393	4.00	.088	3.60	0	253
.305	-1.010	.153	-.623	1.414	4.00	.089	3.64	0	253

253	0	3.63	.090	4.00	1.438	- .668	.153	- .994	.305	توفر الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.
253	0	3.69	.093	4.00	1.486	- .688	.153	-1.041	.305	يتم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.
253	0	3.66	.088	4.00	1.392	- .618	.153	- .991	.305	تساعد الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.
253	0	3.72	.087	4.00	1.379	- .702	.153	- .870	.305	تسهم جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.
253	0	3.60	.095	4.00	1.505	- .614	.153	-1.151	.305	يتم عرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.
253	0	3.62	.095	4.00	1.506	- .641	.153	-1.104	.305	توفر الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.
253	0	3.75	.089	4.00	1.410	- .731	.153	- .924	.305	تسهم الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.
253	0	3.67	.089	4.00	1.419	- .588	.153	-1.138	.305	يتم الكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.
253	0	3.60	.094	4.00	1.502	- .607	.153	-1.158	.305	تساعد الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.
253	0	3.63	.096	4.00	1.524	- .657	.153	-1.146	.305	تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.
253	0	3.61	.087	4.00	1.383	- .513	.153	-1.109	.305	تسهم التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.

يتم الاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.	253	0	3.58	.091	4.00	1.442	- .608	.153	-1.075	.305
تسهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.	253	0	3.55	.094	4.00	1.491	- .542	.153	-1.220	.305
تحقق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.	253	0	3.77	.092	4.00	1.462	- .863	.153	- .739	.305
تسهم الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).	253	0	3.68	.088	4.00	1.399	- .686	.153	- .919	.305

جدول 1 : التحليلات الإحصائية

4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات:

تكشف نتائج ملخص معالجة الحالات عن شمولية كاملة للبيانات دون أي فواقد، حيث بلغت الحالات الصحيحة مئتين وثلاثاً وخمسين حالة بنسبة مئة بالمئة، مما يمنح التحليلات اللاحقة درجة عالية من الأمان الإحصائي وخلوها من تحيزات البيانات المفقودة. يظهر اختبار الثبات والموثوقية من خلال معامل ألفا كرونباخ قيمة مرتفعة جداً بلغت 0.918 لعشرين بنداً مستقصى، وهي قيمة تتجاوز بكثير الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية والإدارية البالغ عادة 0.70. تعني هذه القيمة المتميزة أن الأداة المستخدمة تتمتع باتساق داخلي ممتاز وثبات عالٍ، مما يضمن إعادة الحصول على نفس النتائج تقريباً في حال إعادة تطبيق الاستبيان على عينة مماثلة في ظروف مشابهة. يحتمل أن تعود هذه الجودة الإحصائية إلى الصياغة الدقيقة والواضحة للعبارات وفهم أفراد العينة العميق لمضمونها؛ فالترابط القوي بين الأسئلة يعكس توجهاً فكرياً متسقاً ومنظماً لدى المستجيبين أثناء إجاباتهم، مما يضفي مشروعية علمية متكاملة على كافة الاستنتاجات والتوصيات المبنية على هذه البيانات.

Case Processing Summary		
%	N	

100.0	253	Valid	Cases
.0	0	Excluded ^a	
100.0	253	Total	
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 2: ملخص التحليلات الإحصائية

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.918

جدول 3: اختبار الثبات والموثوقية

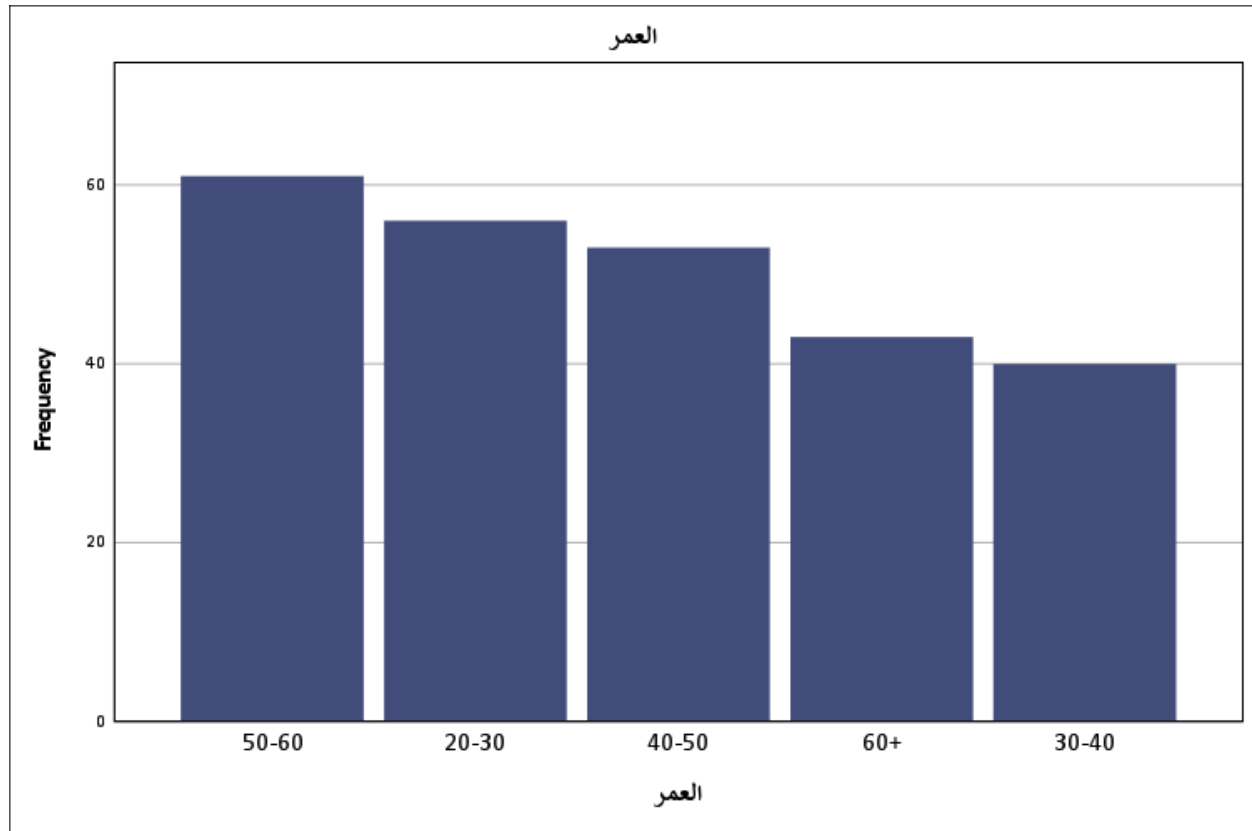
4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث):

• عمر المشاركين في التجربة

يبرز التوزيع التكراري للفئات العمرية في عينة الدراسة حالة من التوازن النسبي بين الأجيال المختلفة من الفاعلين في السوق المالي، حيث تشكل الفئة العمرية من خمسين إلى ستين عاماً الكتلة الأكبر بواقع واحد وستين تكراراً ونسبة تصل إلى أربعة وعشرين فاصلة واحد بالمئة. تليها مباشرة فئة الشباب من عشرين إلى ثلاثين عاماً بستة وخمسين تكراراً ونسبة اثنين وعشرين فاصلة واحد بالمئة، ثم الفئة من أربعين إلى خمسين عاماً بثلاثة وخمسين تكراراً ونسبة عشرين فاصلة تسعة بالمئة. هذا التوزيع الموزع على مختلف المراحل العمرية يضيف صبغة واقعية على نتائج الدراسة؛ فالخبرات المتراكمة للفئات المتقدمة في السن تلتقي مع الطموح والنظرة الحداثية للفئات الشابة، مما يثري الاستجابات المتعلقة بالوعي الاستثماري. قد يعود انخفاض نسبة الفئة من ثلاثين إلى أربعين عاماً إلى الحد الأدنى بواقع خمسة عشر فاصلة ثمانية بالمئة إلى طبيعة انشغال هذه الفئة ببناء مساراتهم المهنية المستقلة أو ربما لقلّة توجيههم نحو المشاركة في مثل هذه الاستبيانات البحثية. يعطي هذا التنوع العمري دلالة إحصائية هامة تفيد بأن القرارات الاستثمارية وتقييم الشفافية المالية لا تقتصر على جيل دون آخر، بل تمتد لتشمل رؤية تكاملية تجمع بين حكمة الخبراء وتطلعات المستثمرين الجدد في السوق.

العمر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
24.1	24.1	24.1	61	50-60	Valid
46.2	22.1	22.1	56	20-30	
67.2	20.9	20.9	53	40-50	
84.2	17.0	17.0	43	60+	
100.0	15.8	15.8	40	30-40	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 4: التحليل الإحصائي للعمر



شكل توضيحي 1: التمثيل البياني للعمر

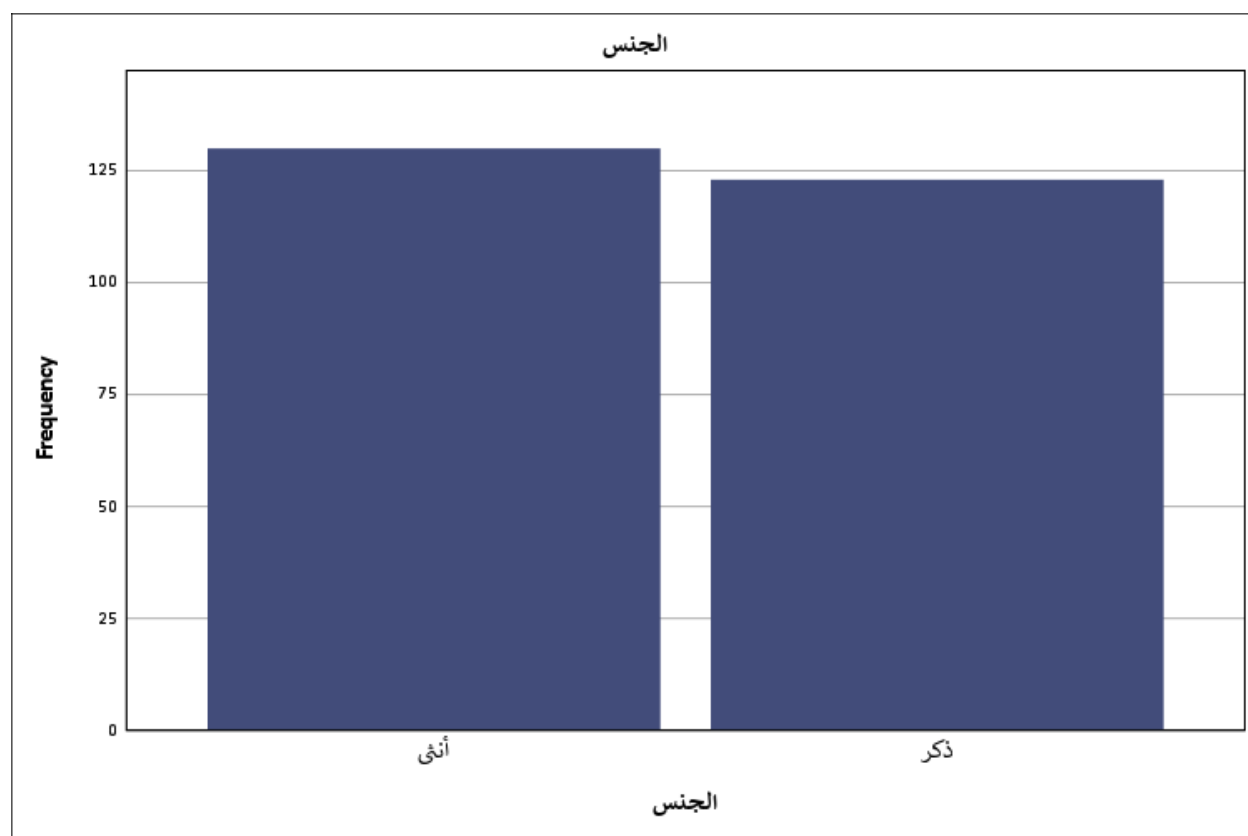
• جنس المشاركين في التجربة

تكشف النتائج الإحصائية الخاصة بالنوع الاجتماعي عن تقارب شديد وتوازن دقيق بين الذكور والإناث داخل عينة الدراسة، إذ بلغ عدد الإناث مئة وثلاثين مستجيبة بنسبة واحد وخمسين فاصلة أربعة بالمئة، في حين مثل الذكور مئة وثلاثة وعشرين مستجيباً بنسبة ثمانية وأربعين فاصلة ستة بالمئة. هذا التقارب العددي يمنح التحليل متانة منهجية عالية؛ فالنتائج المستخلصة لا تعاني من الانحياز الجندري، بل تعبر عن رؤية مشتركة لكلا الجنسين تجاه قضايا الشفافية والإفصاح المالي في السوق السعودي. يحتمل أن تعكس هذه النسبة المتوازنة تنامي دور المرأة السعودية في القطاع المالي والاستثماري خلال السنوات الأخيرة، ودخولها القوي كعنصر فاعل في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومتابعة التقارير المالية للشركات. يسهم هذا التكافؤ في تقليص الفروق الإحصائية التي قد تنجم عن هيمنة جنس معين على الاستجابات، مما يسمح بتعميم النتائج بشكل

أكثر أماناً على مجتمع الدراسة الكلي، مؤكداً أن الوعي بأهمية الشفافية المالية بات ثقافة مشتركة تهتم كافة المتعاملين في البيئة الاقتصادية بغض النظر عن محددات الجنس.

الجنس					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	51.4	51.4	51.4	130	أنثى
	100.0	48.6	48.6	123	ذكر
		100.0	100.0	253	Total

جدول 5: التحليل الإحصائي للجنس



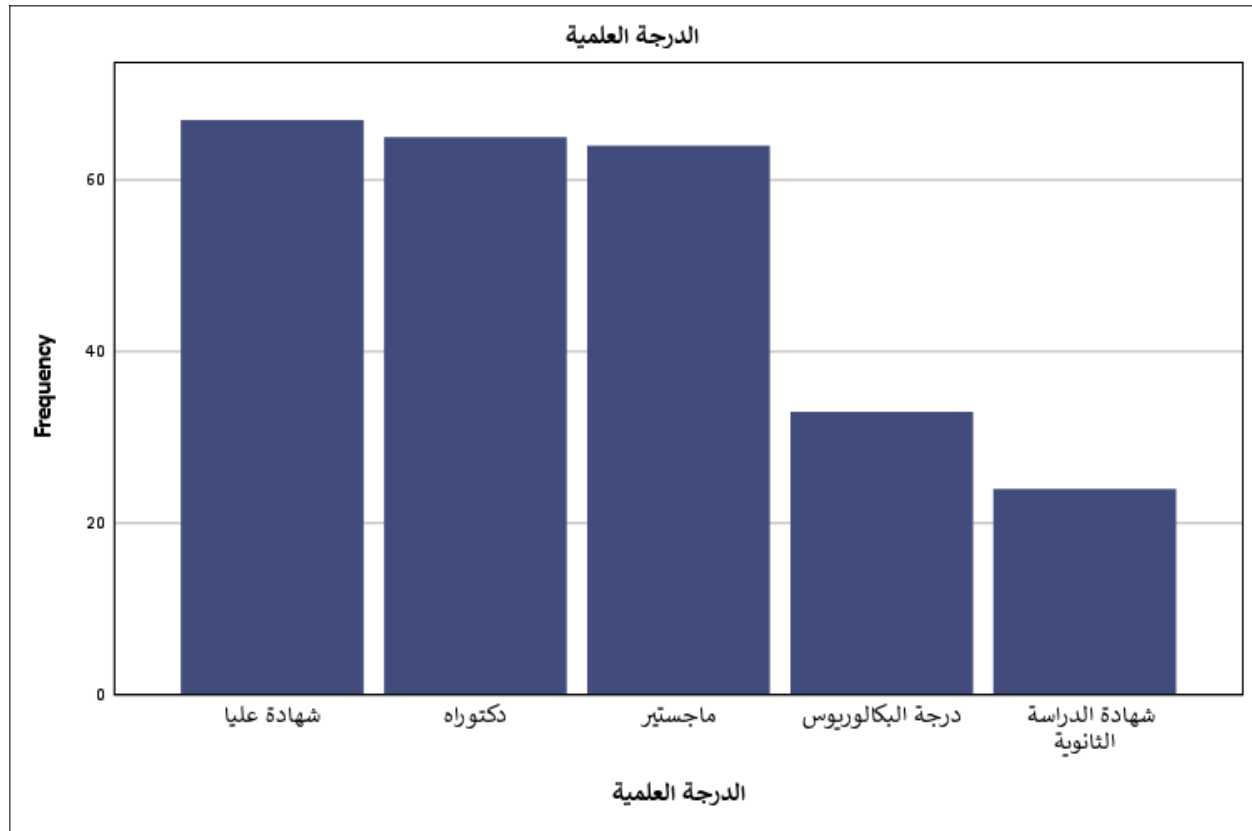
شكل توضيحي 2: التمثيل البياني للجنس

• الدرجة العلمية

توضح المؤشرات التكرارية للدرجة العلمية أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى تعليمي رفيع ومتميز، حيث يظهر الاستقصاء أن النسبة الكبرى من المشاركين يحملون مؤهلات فوق جامعية، إذ جاءت فئة الشهادات العليا العامة في المقدمة بسبعة وستين تكراراً ونسبة ستة وعشرين فاصلة خمسة بالمئة. تأتي درجة الدكتوراه في المرتبة الثانية مباشرة بخمسة وستين تكراراً ونسبة خمسة وعشرين فاصلة سبعة بالمئة، تليها درجة الماجستير بأربعة وستين تكراراً ونسبة ثلاثة وعشرين فاصلة ثلاثة بالمئة، مما يعني أن أكثر من خمسة وسبعين بالمئة من أفراد العينة هم من حملة الدراسات العليا. هذا العمق الأكاديمي والتعليمي للمستجيبين يرفع من القيمة العلمية للإجابات؛ فالمشاركون يمتلكون الأدوات المعرفية اللازمة لفهم وتحليل وتفسير مضامين التقارير المالية ومستويات الشفافية. يسجل حملة البكالوريوس وحملة الشهادة الثانوية النسب الأقل في العينة، وهو ما ينسجم مع طبيعة الدراسة التي تتطلب دراية تخصصية بآليات السوق المالي. يحتمل أن ينعكس هذا الارتفاع في المستوى التعليمي على انخفاض نسبة الآراء العشوائية، ليميل التقييم نحو الصرامة والموضوعية المستندة إلى خلفيات علمية رصينة.

الدرجة العلمية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.5	26.5	26.5	67	شهادة عليا	Valid
52.2	25.7	25.7	65	دكتوراه	
77.5	25.3	25.3	64	ماجستير	
90.5	13.0	13.0	33	درجة البكالوريوس	
100.0	9.5	9.5	24	شهادة الدراسة الثانوية	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 6: التحليل الإحصائي للدرجة العلمية



شكل توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية

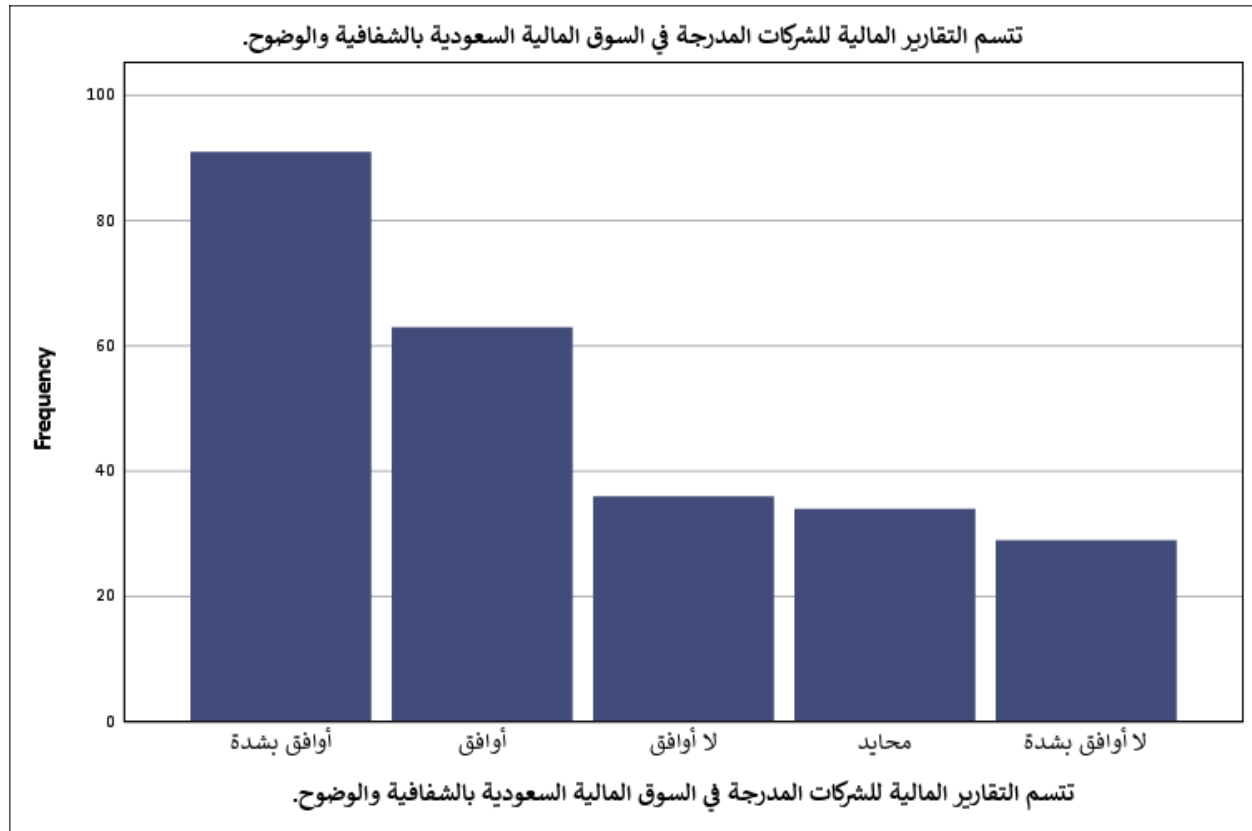
- تتسم التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.

تسجل هذه العبارة متوسطاً حسابياً يبلغ 3.60 مع انحراف معياري يصل إلى 1.393، مما يشير إلى اتجاه عام إيجابي نحو تأييد فكرة اتسام التقارير بالوضوح والشفافية في السوق السعودي. تظهر التفاصيل التكرارية أن إحدى وتسعين مفردة وافقت بشدة بنسبة ستة وثلاثين بالمئة، تلتها ثلاث وستون مفردة أبدت موافقتها بنسبة أربعة وعشرين فاصلة تسعة بالمئة، مما يوضح أن الأغلبية تميل لدعم هذا التوجه. بالرغم من هذا التأييد، فإن قيمة الانحراف المعياري المرتفعة نسبياً تفتح الباب لاحتمالية وجود تباين ملموس في وجهات النظر؛ فالنسبة المتبقية الموزعة بين عدم الموافقة والمحايدة تشير إلى أن بعض المستثمرين قد يواجهون صعوبات في استيعاب بعض التقارير أو يرون قصوراً في تطبيق معايير الوضوح التام. قد يعود هذا التنشيت إلى التفاوت في مستويات الخبرة المالية بين المتعاملين؛ فالقوائم المالية بطبيعتها المعقدة قد تبدو واضحة للمختصين بينما تفتقر

للموضوع بالنسبة للمستثمر الفرد البسيط. يؤثر هذا التقييم إيجاباً على السمعة العامة للسوق، لكنه يستدعي في الوقت نفسه استمرار الجهود التنظيمية لتبسيط عرض البيانات المالية لتقليص فجوة الفهم بين الفئات المختلفة.

تتسم التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.0	36.0	36.0	91	أوافق بشدة	Valid
60.9	24.9	24.9	63	أوافق	
75.1	14.2	14.2	36	لا أوافق	
88.5	13.4	13.4	34	محايد	
100.0	11.5	11.5	29	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 7: التحليل الإحصائي لامتثال التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.



شكل توضيحي 4: التمثيل البياني لاتسام التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.

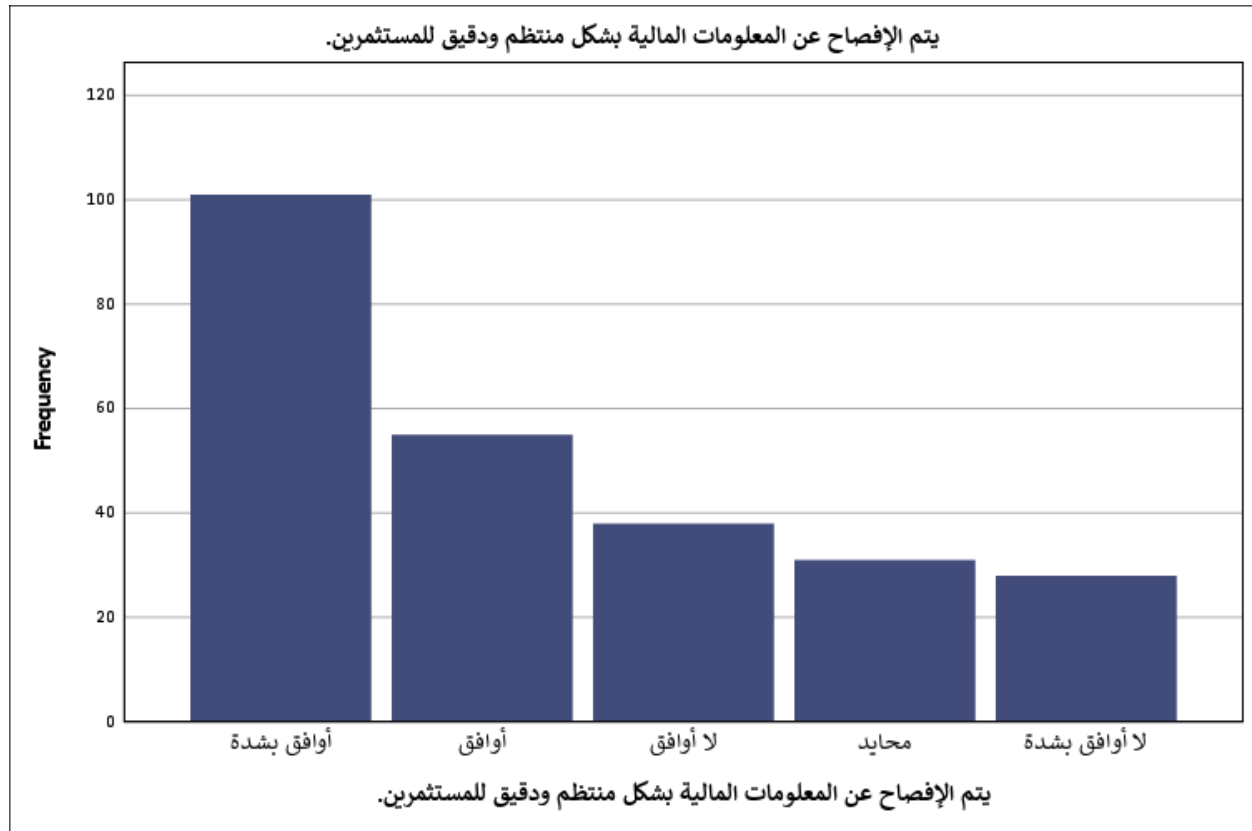
• يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.

تحظى هذه العبارة بمستوى دعم قوي من قبل أفراد العينة، حيث استقر المتوسط الحسابي عند 3.64 وبانحراف معياري قدره 1.414، مما يعكس قناعة عامة بانتظام ودقة عمليات الإفصاح. تبرز الجداول الإحصائية أن مئة ومفردة واحدة وافقت بشدة بنسبة تسعة وثلاثين فاصلة تسعة بالمئة، وانضمت إليها خمس وخمسون مفردة بخيار الموافقة بنسبة إحدى وعشرين فاصلة سبعة بالمئة، لتتجاوز نسبة التأييد الإجمالية حاجز الستين بالمئة. يقدم هذا الترتيب دلالة واضحة على نجاح التعديلات والأنظمة الصارمة التي فرضتها الجهات الرقابية لضمان تدفق المعلومات في الأوقات المحددة؛ فالدقة والانتظام يمثلان الركيزة الأساسية لاستقرار المعاملات المالية. يظل التشتت الحاصل في الآراء، والممثل بالانحراف المعياري، مؤشراً على أن بعض الشركات قد تتأخر أحياناً أو تقدم إفصاحات مقتضبة لا تلي تطلعات جميع المستثمرين. يبدو أن الحفاظ على الدقة المنتظمة

يسهم بشكل مباشر في صياغة بيئة استثمارية آمنة، حيث يتوقع أن يؤدي أي خلل في توقيت الإفصاح إلى إرباك قنوات التداول وبت رسائل سلبية قد تضر بأسعار الأسهم.

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.9	39.9	39.9	101	أوافق بشدة	Valid
61.7	21.7	21.7	55	أوافق	
76.7	15.0	15.0	38	لا أوافق	
88.9	12.3	12.3	31	محايد	
100.0	11.1	11.1	28	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 8: التحليل الإحصائي للإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.



شكل توضيحي 5: التمثيل البياني للإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.

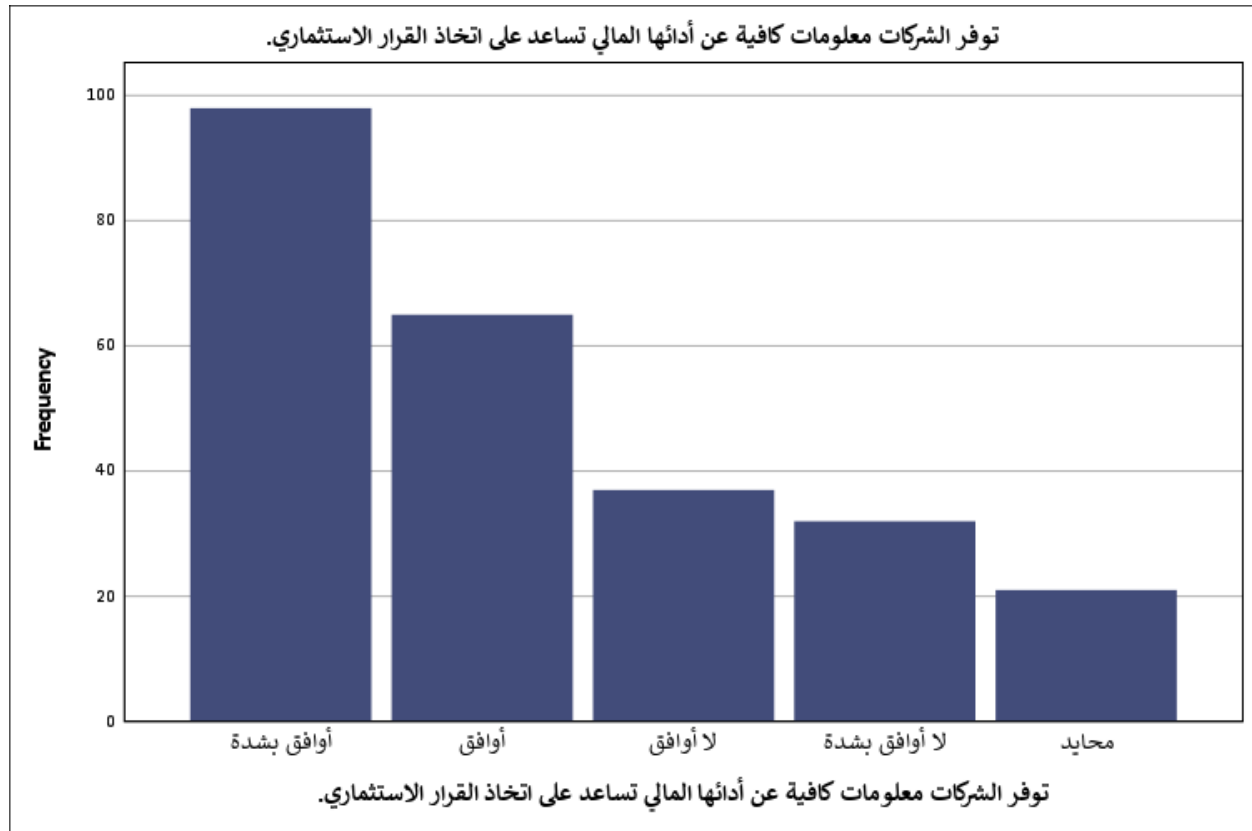
- توفر الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

يظهر التحليل الإحصائي لهذه الفقرة متوسطاً حسابياً مقداره 3.63 وانحرافاً معيارياً يبلغ 1.438، الأمر الذي يؤكد الدور الجوهرى لكفاية المعلومات في صياغة القرارات الاستثمارية الرشيدة. وافقت ثمان وتسعون مفردة بشدة بنسبة ثمانية وثلاثين فاصلة سبعة بالمئة، في حين وافقت خمس وستون مفردة بنسبة خمس وعشرين فاصلة سبعة بالمئة، مما يبرز اعتماد المتعاملين على ما تنشره الشركات لتقييم مراكزها المالية. ترتبط كفاية المعلومات بقدرة المستثمر على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الفرص البديلة؛ فالمعلومات الناقصة قد تقود إلى قرارات عشوائية محفوفة بالمخاطر. يشير الانحراف المعياري المرتفع إلى احتمالية تباين تقييم "الكفاية" من مستثمر لآخر، بناءً على حاجته وحجم محفظته الاستثمارية؛ فالمؤسسات المالية الكبرى تحتاج تفاصيل أعمق قد لا تهتم المستثمر الفرد. يحتمل أن يسهم هذا التوجه الإيجابي في زيادة

مستويات العقلانية في السوق، وتخفيض الاعتماد على الشائعات أو المضاربات غير المبنية على أساس مالي متين، مما يدعم استقرار الأسعار ككل.

توفر الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.7	38.7	38.7	98	أوافق بشدة	Valid
64.4	25.7	25.7	65	أوافق	
79.1	14.6	14.6	37	لا أوافق	
91.7	12.6	12.6	32	لا أوافق بشدة	
100.0	8.3	8.3	21	محايد	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 9: التحليل الإحصائي لتوفير الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.



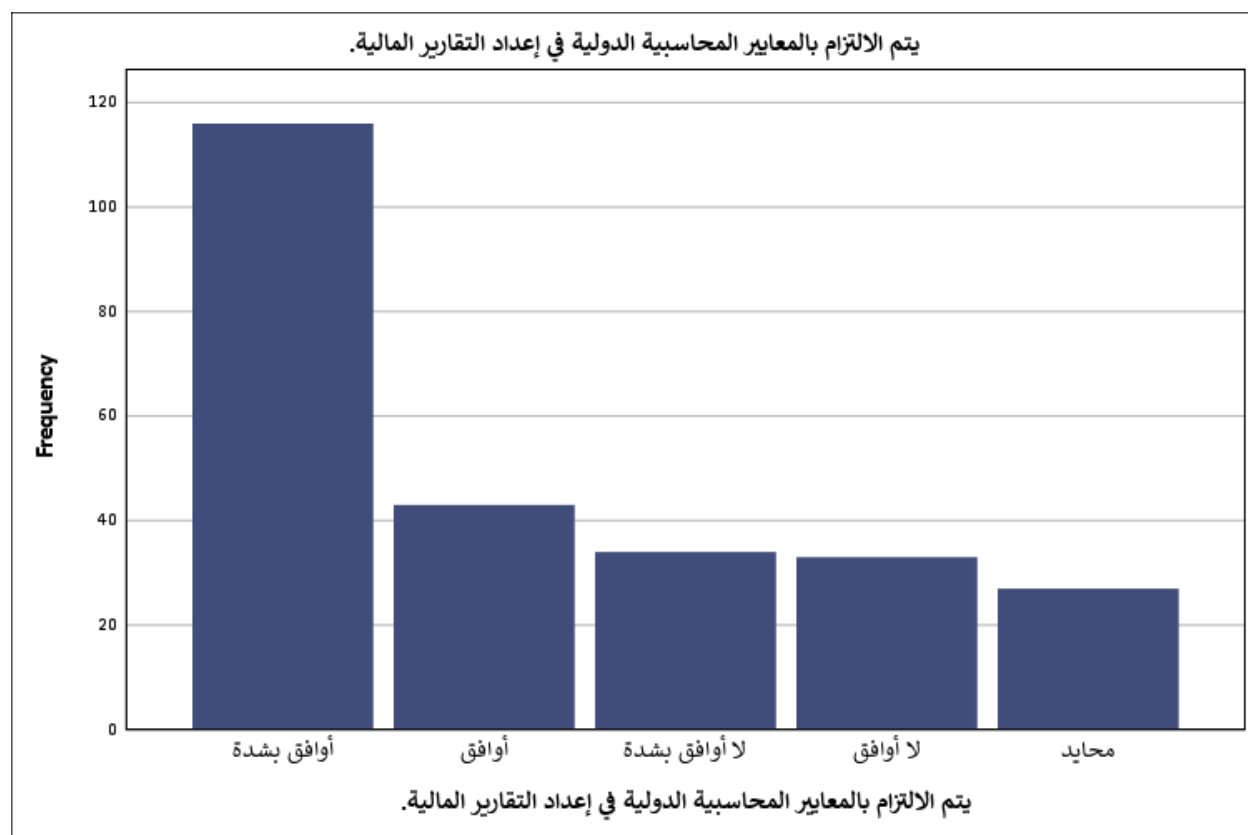
شكل توضيحي 6: التمثيل البياني لتوفير الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

• يتم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.

نالت هذه العبارة واحداً من أعلى مستويات الموافقة الشديدة في الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.69 مع انحراف معياري يبلغ 1.486، مما يوضح الإدراك الواسع لأهمية التطبيق الصارم للمعايير الدولية. تفيد التكرارات بأن مئة وستة عشر مشاركاً وافقوا بشدة بنسبة خمس وأربعين فاصلة ثمانية بالمئة، وهي نسبة مرتفعة تعكس الثقة في المنظومة المحاسبية المتبعة في المملكة العربية السعودية. يسهم الالتزام بالمعايير الدولية في توحيد لغة التقارير المالية وجعلها قابلة للمقارنة مع الأسواق العالمية، مما يسهل جذب رؤوس الأموال الأجنبية. يظهر التشتت الواضح في بقية الإجابات أن هناك فئة لا يستهان بها تنظر بريبة إلى مدى عمق هذا الالتزام أو لعلها تفتقر للمعرفة الفنية التي تمكنها من التحقق من التزام الشركات الفعلي بهذه المعايير المعقدة. قد يؤدي هذا التباين إلى المطالبة بمزيد من الرقابة والمراجعة الخارجية المستقلة لضمان التطبيق السليم وليس الشكلي فقط، مما يرسخ من مصداقية السوق المالي على المدى الطويل.

يتم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	45.8	45.8	45.8	
	أوافق	43	17.0	62.8	
	لا أوافق بشدة	34	13.4	76.3	
	لا أوافق	33	13.0	89.3	
	محايد	27	10.7	100.0	
	Total	253	100.0		

جدول 10 : التحليل الإحصائي للالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.



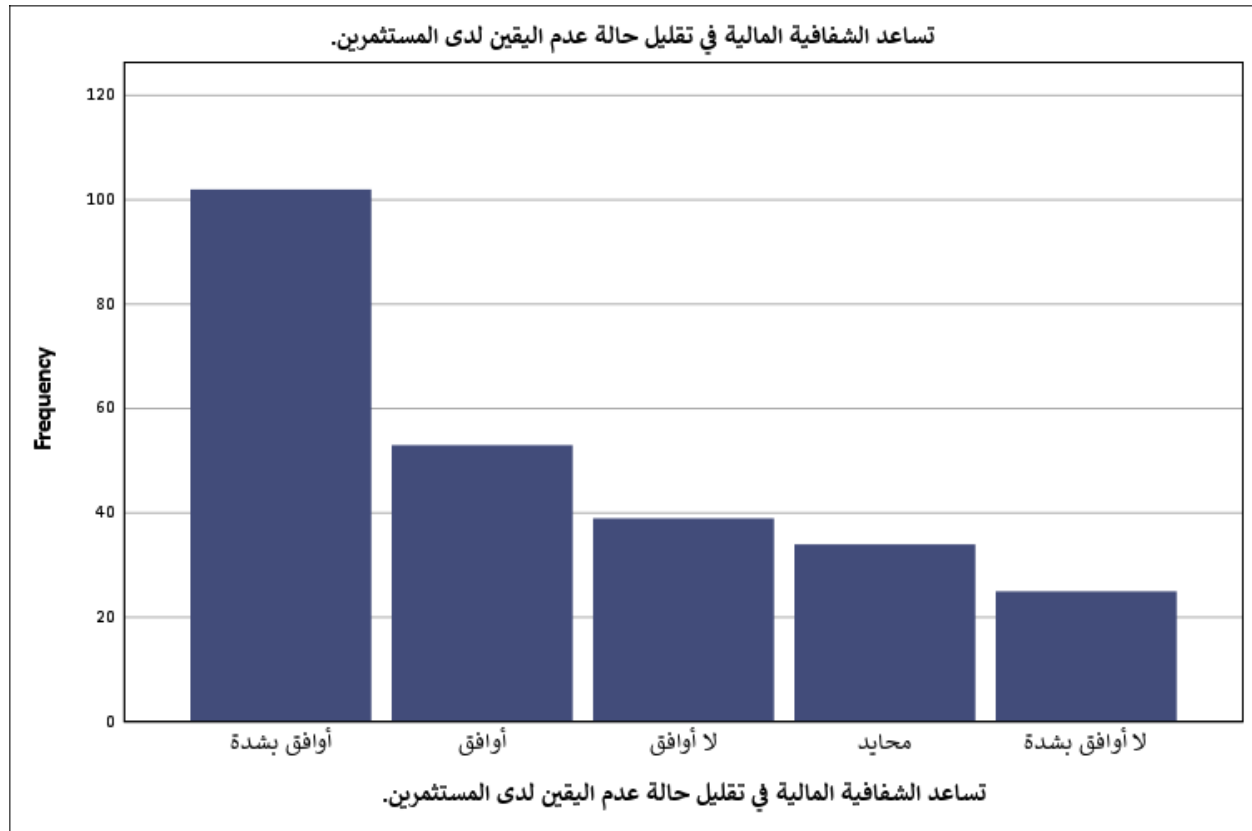
شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني للالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.

• تساعد الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.

يستقر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة عند 3.66 مع انحراف معياري يقدر بـ 1.392، مما يثبت الأثر النفسي والاقتصادي المباشر للشفافية في تبديد المخاوف المرتبطة بالمستقبل الاستثماري. توزعت الإجابات المؤيدة بين مئة ومفردتين وافقوا بشدة بنسبة أربعين فاصلة ثلاثة بالمئة، وثلاث وخمسين مفردة وافقت بنسبة وعشرين فاصلة تسعة بالمئة، مما يعني تشكّل جبهة عريضة من العينة تؤمن بدور الشفافية في خفض سقوف المخاطر. تعمل الشفافية كأداة لتقليص الفجوة المعرفية بين إدارة الشركة والملاك، فالوضوح يمنح المستثمر شعوراً بالقدرة على التحكم والتقييم الموضوعي. يحتمل أن يفسر الانحراف المعياري وجود حالات فردية ترى أن الشفافية وحدها لا تكفي لإلغاء عدم اليقين المرتبط بتقلبات الاقتصاد الكلي والأزمات الجيوسياسية الخاضعة لمؤثرات خارج نطاق الشركات. يبدو من المنطقي أن تقليل عدم اليقين يساهم في تثبيت الاستثمارات الطويلة الأجل ويحد من ظاهرة الهرب السريع لرؤوس الأموال عند أول بادرة أزمة، مما يمنح السوق استدامة هيكلية.

تساعد الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.3	40.3	40.3	102	أوافق بشدة	Valid
61.3	20.9	20.9	53	أوافق	
76.7	15.4	15.4	39	لا أوافق	
90.1	13.4	13.4	34	محايد	
100.0	9.9	9.9	25	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 11: التحليل الإحصائي لمساعدة الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.



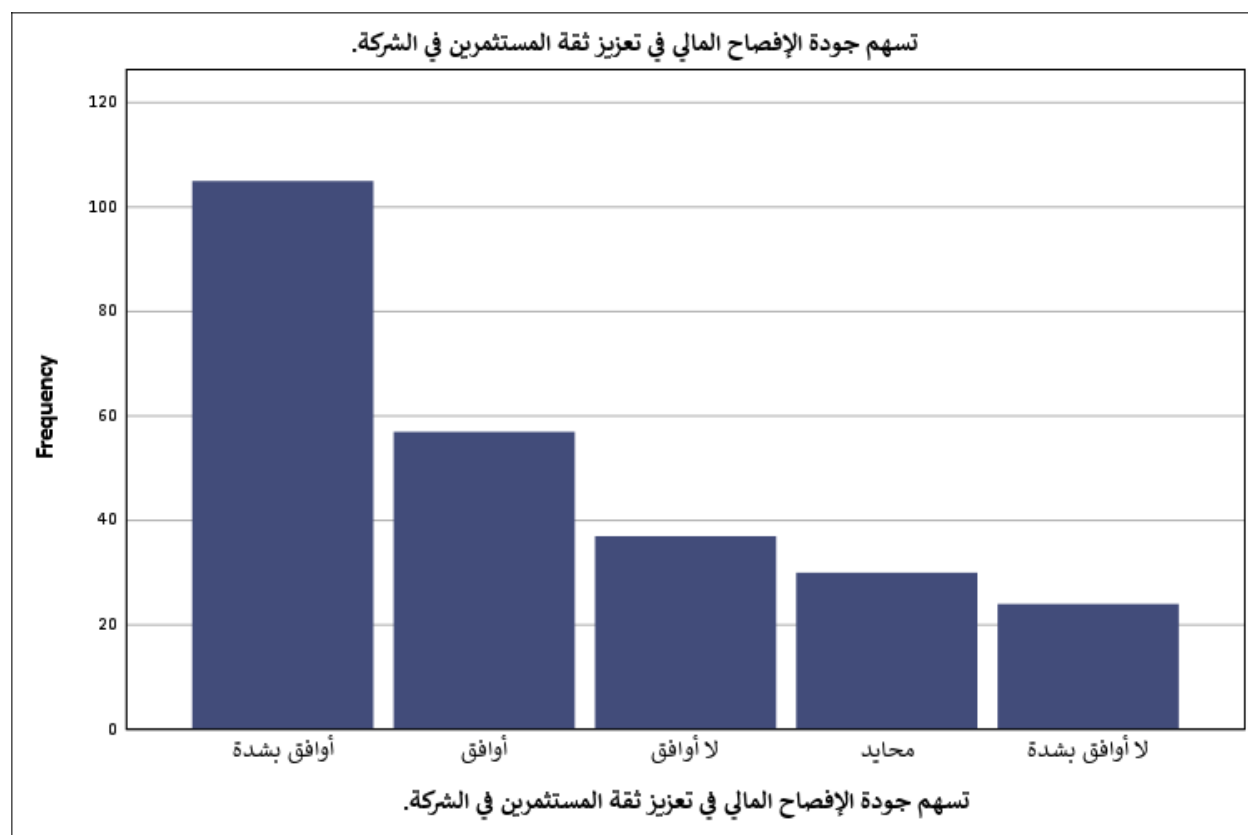
شكل توضيحي 8: التمثيل البياني لمساعدة الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.

• تسهم جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.

تظهر النتائج الحسابية متوسطاً مرتفعاً يبلغ 3.72 وانحرافاً معيارياً يصل إلى 1.379، مما يضع جودة الإفصاح في مرتبة متقدمة من حيث الأهمية لبناء رأس المال الاجتماعي المتمثل في الثقة. تشير التكرارات إلى موافقة مئة وخمسة من المستجيبين بشدة بنسبة واحد وأربعين فاصلة خمسة بالمئة، إلى جانب سبع وخمسين مفردة وافقت بنسبة اثنين وعشرين فاصلة خمسة بالمئة. تعتبر الثقة المحرك الخفي لتعاملات البورصة، فبدونها ينكمش حجم التداول وتتحول الاستثمارات إلى مجالات أخرى أقل مخاطرة. يبرهن الانحراف المعياري على أن الثقة مفهوم مركب قد يتأثر بعوامل أخرى موازية مثل التاريخ الربحي للشركة وكفاءة مجلس إدارتها، وليس فقط بمجرد جودة التقارير المنشورة. يبدو أن الشركات التي تحافظ على معايير جودة عالية في إفصاحاتها تنجح في بناء جدار حماية يقبله المستثمرون حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، مما يمنحها ميزة تنافسية مستدامة في جذب التمويل.

تسهم جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	41.5	41.5	41.5	105
	أوافق	22.5	22.5	64.0	57
	لا أوافق	14.6	14.6	78.7	37
	محايد	11.9	11.9	90.5	30
	لا أوافق بشدة	9.5	9.5	100.0	24
	Total	253	100.0	100.0	

جدول 12 : التحليل الإحصائي لمساهمة جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.



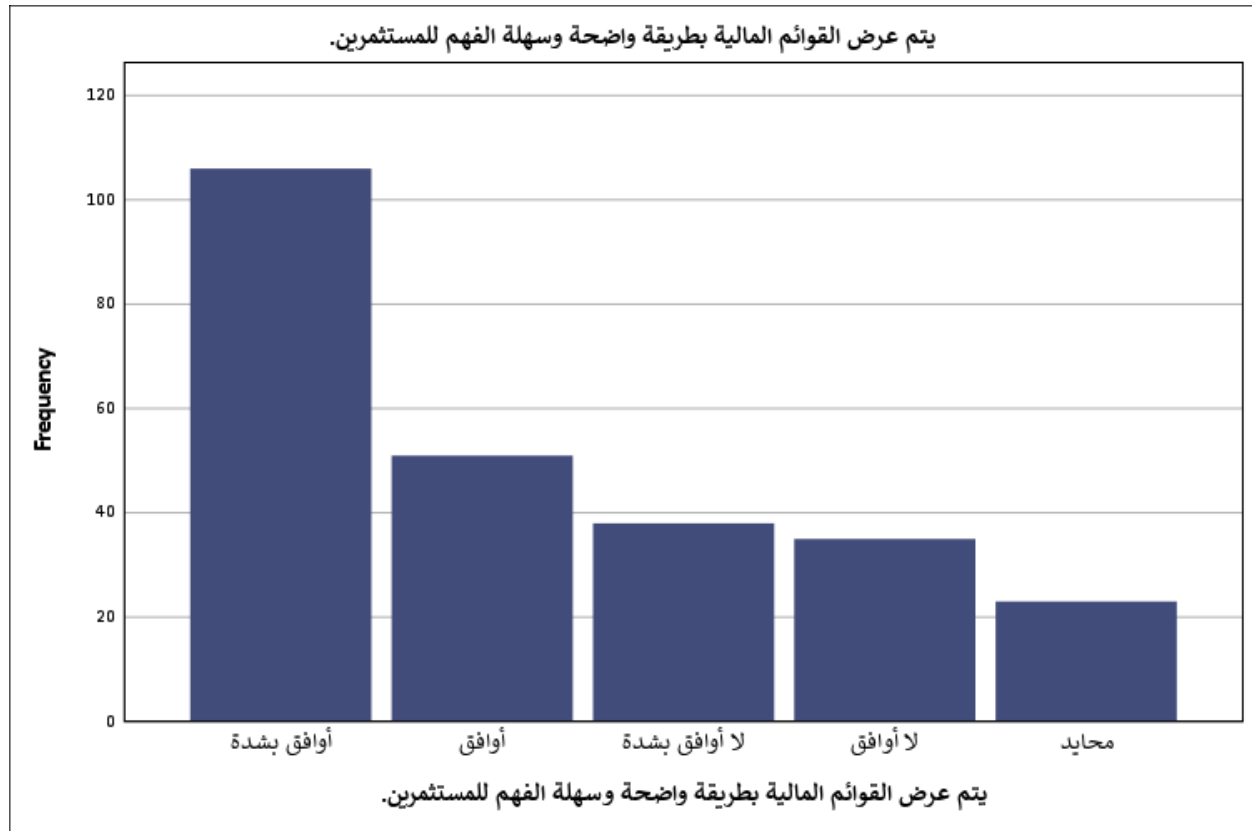
شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لمساهمة جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.

• يتم عرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.

تحقق هذه العبارة متوسطاً حسابياً يبلغ 3.60 مصحوباً بانحراف معياري قدره 1.505، مما يبرز التحدي الكامن في تحويل البيانات المحاسبية الصعبة إلى مادة سهلة الاستيعاب. يتضح من التوزيع التكراري أن مئة وستة مشاركين وافقوا بشدة بنسبة واحد وأربعين فاصلة تسعة بالمئة، بينما وافقت إحدى وخمسون مفردة بنسبة عشرين فاصلة اثنين بالمئة. يلاحظ هنا ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مقارنة بالعبارات السابقة، وهو ما يعطي دلالة قوية على وجود فجوة حقيقية في تلمس سهولة الفهم؛ فالعرض المحاسبي التقليدي قد يظل مستغلقاً على الشريحة غير المتخصصة من المستثمرين الأفراد. يحتمل أن تشير هذه النتيجة إلى حاجة السوق لاعتماد نماذج عرض مرئية وملخصات تنفيذية مبسطة ترافق القوائم المالية الموسعة. يؤثر هذا التباين على مستويات التداول، فالوضوح الذي يسهل فهمه يشجع المستثمر البسيط على اتخاذ قرارات تداول ذاتية دون الاعتماد الكلي على الوسطاء أو المحللين الذين قد يفرضون رسوماً إضافية.

يتم عرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.9	41.9	41.9	106	أوافق بشدة	Valid
62.1	20.2	20.2	51	أوافق	
77.1	15.0	15.0	38	لا أوافق بشدة	
90.9	13.8	13.8	35	لا أوافق	
100.0	9.1	9.1	23	محايد	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 13: التحليل الإحصائي لعرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.



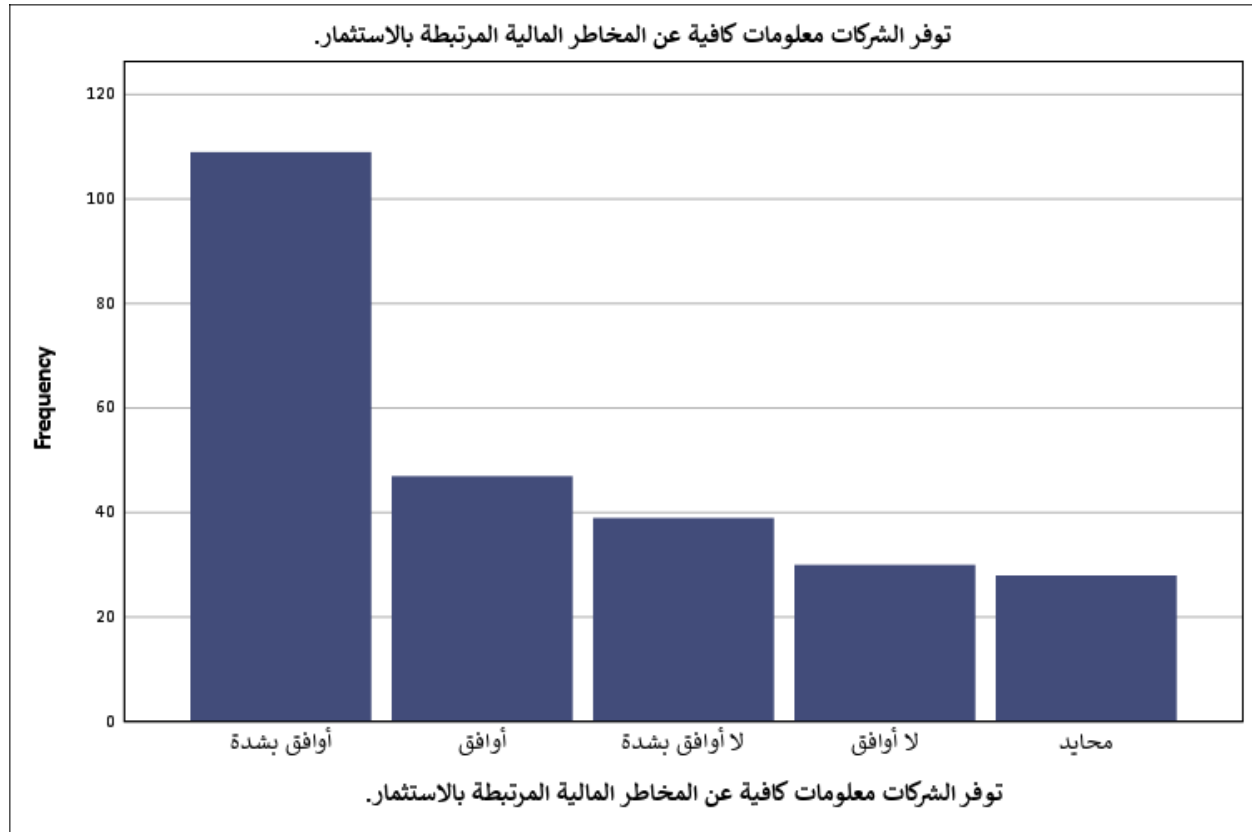
شكل توضيحي 10: التمثيل البياني لعرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.

• توفر الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.

يسجل التحليل الإحصائي لهذه الفقرة متوسطاً حسابياً يصل إلى 3.62 مع انحراف معياري يبلغ 1.506، مما يوضح طبيعة النظرة المستفسرة للعينة حول كيفية إدارة المخاطر والإفصاح عنها. وافق مئة وتسعة من المستجيبين بشدة بنسبة ثلاثة وأربعين فاصلة واحد بالمئة، ووافقت سبع وأربعون مفردة بنسبة ثمانية عشر فاصلة ستة بالمئة، مما يظهر طلباً متزايداً على شفافية المخاطر. يعكس الانحراف المعياري العالي تشتتاً واضحاً يحتمل أن يكون ناتجاً عن تفاوت الشركات نفسها في طريقة عرض بند المخاطر؛ فبعض الشركات تكتفي بسرد نصوص قانونية عامة بينما تقدم أخرى تحليلات كمية دقيقة للمخاطر المحتملة. إن توفير معلومات وافية عن المخاطر التشغيلية والائتمانية يمنع الصدمات المفاجئة التي قد يتعرض لها المستثمر، مما يتيح له بناء استراتيجيات تحوط فعالة. يبدو أن تحسين الإفصاح عن المخاطر يعد مطلباً حيوياً لتطوير كفاءة السوق المالي وجعله بيئة جاذبة للاستثمار المؤسسي طويل الأجل.

توفر الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	43.1	43.1	43.1	109	أوافق بشدة
	61.7	18.6	18.6	47	أوافق
	77.1	15.4	15.4	39	لا أوافق بشدة
	88.9	11.9	11.9	30	لا أوافق
	100.0	11.1	11.1	28	محايد
		100.0	100.0	253	Total

جدول 14 : التحليل الإحصائي لتوفير الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.



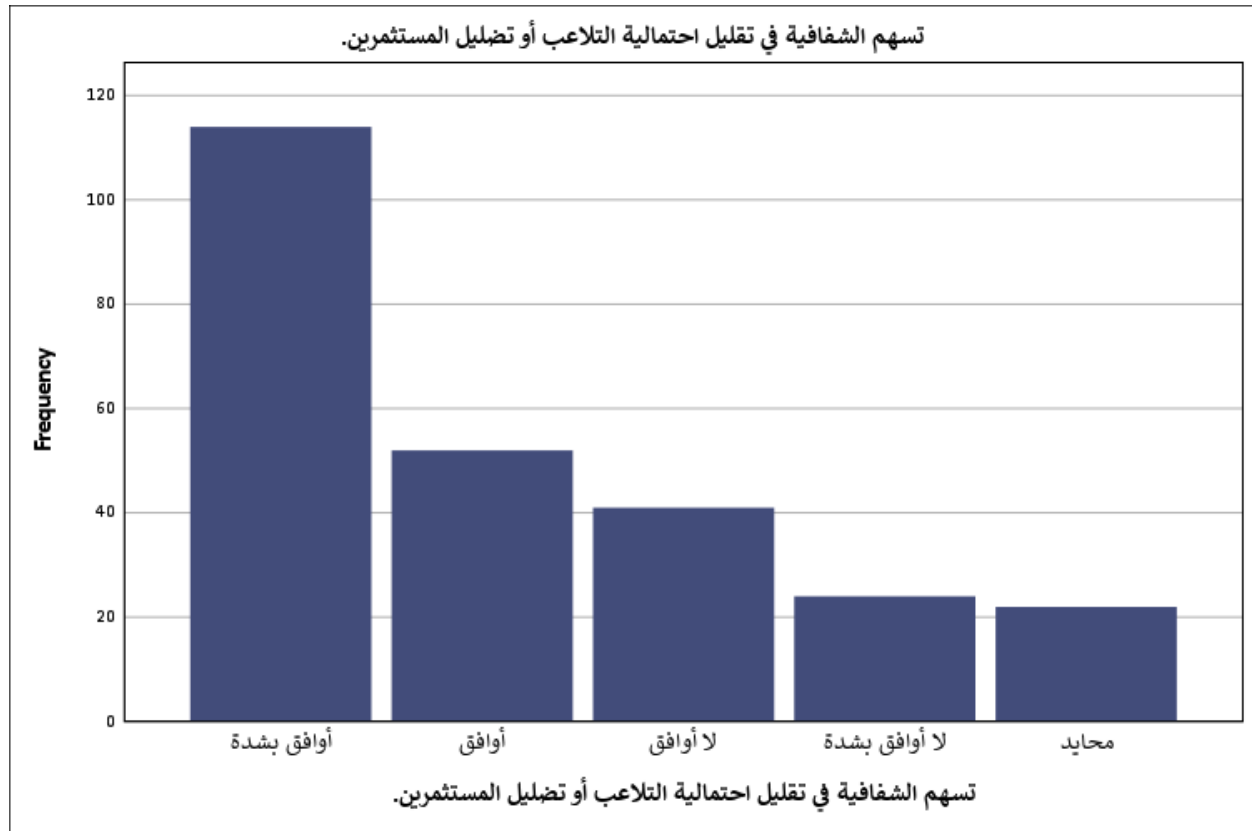
شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتوفير الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.

• تسهم الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.

ترتفع قيمة المتوسط الحسابي في هذه العبارة لتصل إلى 3.75 مع انحراف معياري يبلغ 1.410، مما يسلط الضوء على البعد الحمائي والأخلاقي الذي توفره الشفافية للبيئة الاستثمارية. تؤكد الأرقام أن مئة وأربعة عشر مشاركاً وافقوا بشدة بنسبة خمسة وأربعين فاصلة واحد بالمئة، ووافقت اثنتان وخمسون مفردة بنسبة عشرين فاصلة ستة بالمئة. تشكل هذه النسبة المرتفعة إجماعاً نسبياً على أن الحوكمة والعلنية هما السلاح الأقوى في مواجهة الفساد المالي والتلاعب بالأسعار؛ فالضوء المسلط على البيانات يمنع الممارسات غير المشروعة خلف الكواليس. يشير الانحراف المعياري إلى أن فئة من العينة قد ترى أن القوانين الرقابية الصارمة والعقوبات هي الرادع الحقيقي وليست الشفافية بمفردها. يبدو أن تعزيز الشفافية يقلل من تكلفة المراقبة والتدقيق، ويمنح المستثمرين الأجانب على وجه الخصوص شعوراً بالأمان لعدم تعرض مدخراتهم لعمليات احتيالية قد تطيح بالقيمة السوقية لأسهمهم.

تسهم الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
45.1	45.1	45.1	114	أوافق بشدة	Valid
65.6	20.6	20.6	52	أوافق	
81.8	16.2	16.2	41	لا أوافق	
91.3	9.5	9.5	24	لا أوافق بشدة	
100.0	8.7	8.7	22	محايد	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 15: التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.



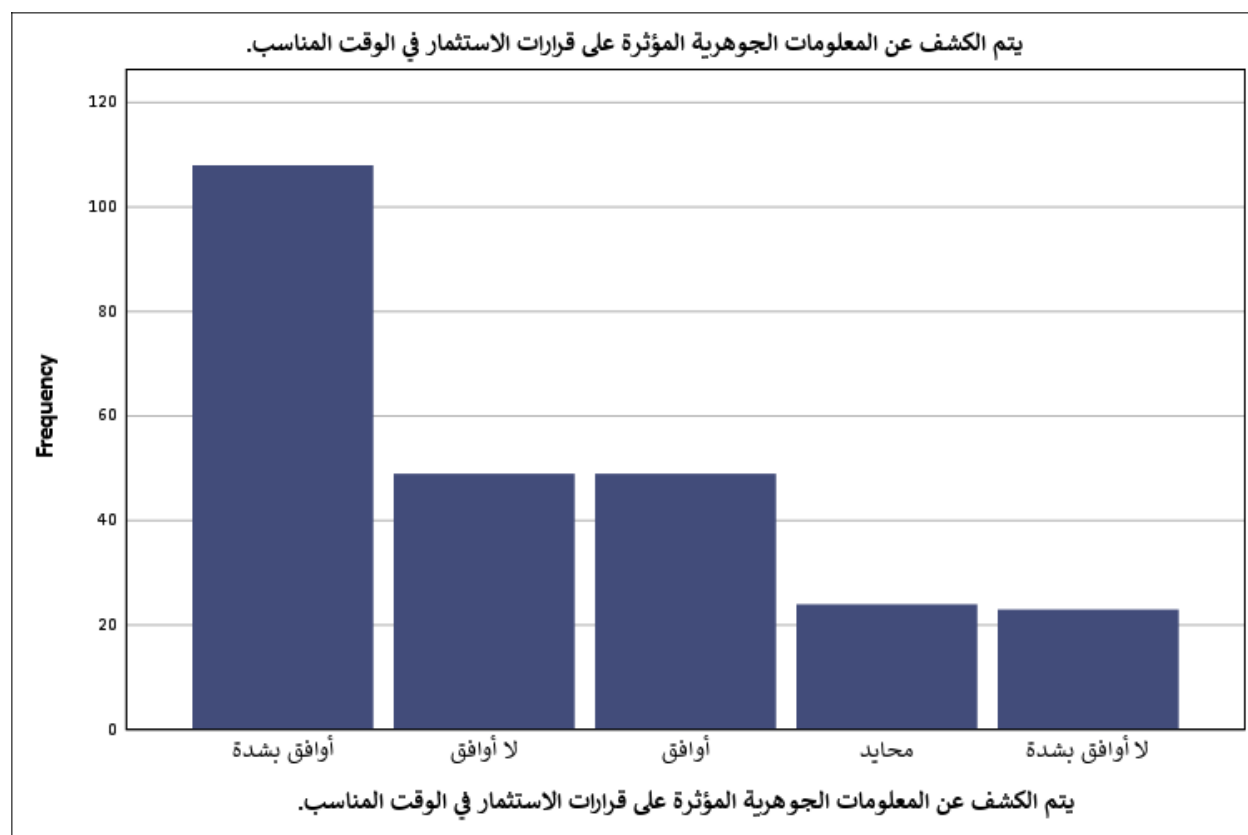
شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لمساهمة الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.

- يتم الكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.

يستقر المتوسط الحسابي عند 3.67 وبانحراف معياري يبلغ 1.419، مما يعكس الأهمية القصوى لعنصر الوقت في فضاء المال والأعمال حيث تتغير المراكز المالية في أجزاء من الثانية. يوضح التوزيع التكراري موافقة مئة وثمانية من المستجيبين بشدة بنسبة اثنين وأربعين فاصلة سبعة بالمئة، بينما تساوت فئة الموافقة مع فئة عدم الموافقة بتسعة وأربعين تكراراً لكل منهما بنسبة تسعة عشر فاصلة أربعة بالمئة. يظهر هذا التساوي الغريب دلالة إحصائية بالغة الأهمية حول الانقسام الحاد في العينة؛ فبينما يرى جانب أن التدفق الزمني للمعلومات يسير بكفاءة، يعاني جانب آخر مما يراه تأخيراً في إعلان الأنباء الجوهرية كالعقود الكبرى أو الاستحواذات. يحتمل أن يؤدي هذا التباين إلى استفادة فئة على حساب أخرى نتيجة عدم تماثل وصول المعلومة، مما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص في السوق. يبدو أن تفعيل منصات إلكترونية موحدة وفورية للإعلانات يمثل سبيلاً لازماً لتقليص هذا التشتت وضمان العدالة المعرفية لكافة المتعاملين.

يتم الكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	42.7	42.7	42.7	108
	لا أوافق	19.4	19.4	62.1	49
	أوافق	19.4	19.4	81.4	49
	محايد	9.5	9.5	90.9	24
	لا أوافق بشدة	9.1	9.1	100.0	23
	Total	253	100.0		

جدول 16: التحليل الإحصائي للكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.



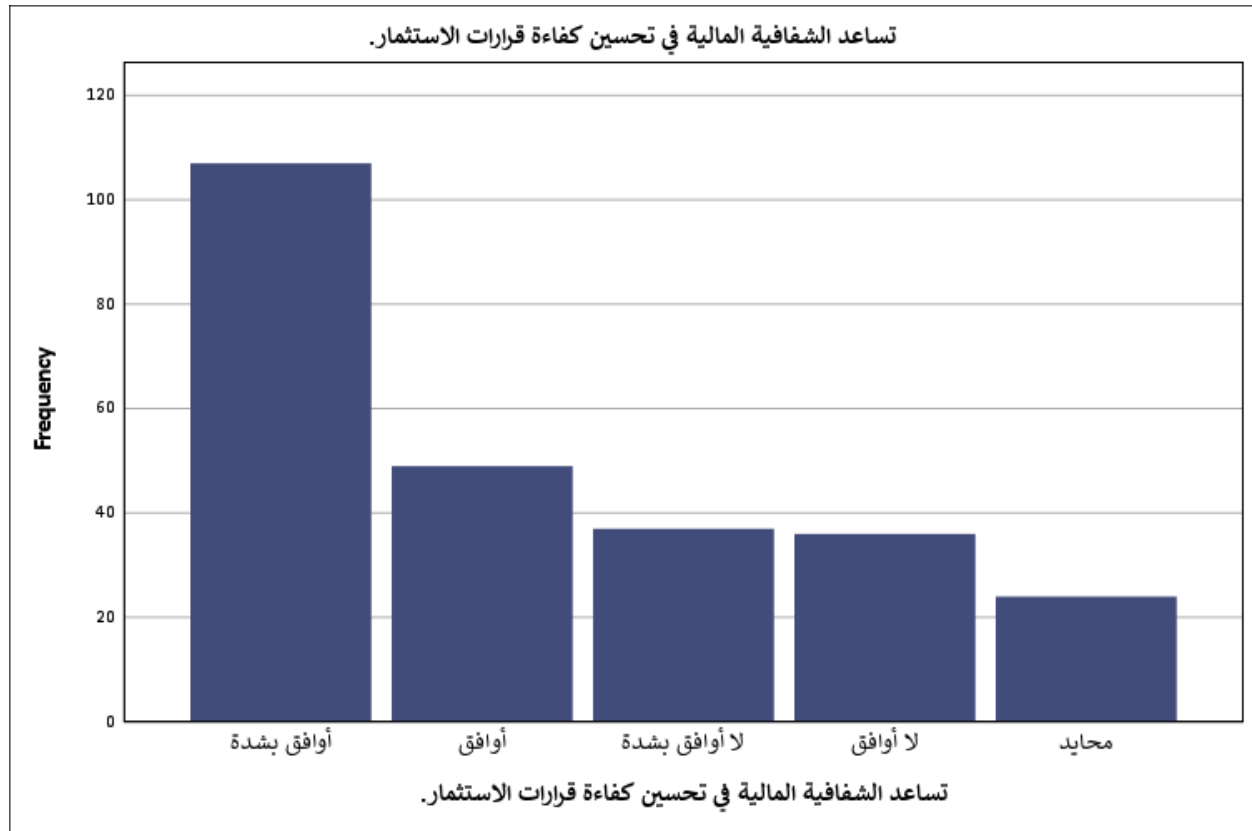
شكل توضيحي 13: التمثيل البياني للكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.

• تساعد الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.

تبين القراءات الإحصائية لهذه العبارة متوسطاً حسابياً يبلغ 3.60 مصححاً بانحراف معياري يقدر بـ 1.502، مما يؤكد الفرضية النظرية القائلة بأن جودة المدخلات تؤدي حتماً إلى جودة المخرجات. وافقت مئة وسبع مفردات بشدة بنسبة اثنين وأربعين فاصلة ثلاثة بالمئة، ووافقت تسع وأربعون مفردة بنسبة تسعة عشر فاصلة أربعة بالمئة، مما يدعم فكرة الرشادة الاستثمارية المبنية على الوضوح. يظل الانحراف المعياري المرتفع مؤشراً دالاً على أن تحسين كفاءة القرار لا يتوقف على توفر البيانات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل القدرة التحليلية للمستثمر نفسه؛ فالبيانات الشفافة قد لا تفيد مستثمراً يعتمد على العاطفة أو الحدس في تعاملاته. قد يسهم هذا التوجه نحو ربط الشفافية بالكفاءة في تحفيز المستثمرين على تطوير مهاراتهم وقراءة القوائم المالية بعناية، مما ينعكس إيجاباً على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع وتوجيه السيولة نحو الشركات الأكثر إنتاجية ونمواً.

تساعد الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
42.3	42.3	42.3	107	أوافق بشدة	Valid
61.7	19.4	19.4	49	أوافق	
76.3	14.6	14.6	37	لا أوافق بشدة	
90.5	14.2	14.2	36	لا أوافق	
100.0	9.5	9.5	24	محايد	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 17: التحليل الإحصائي لمساعدة الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.



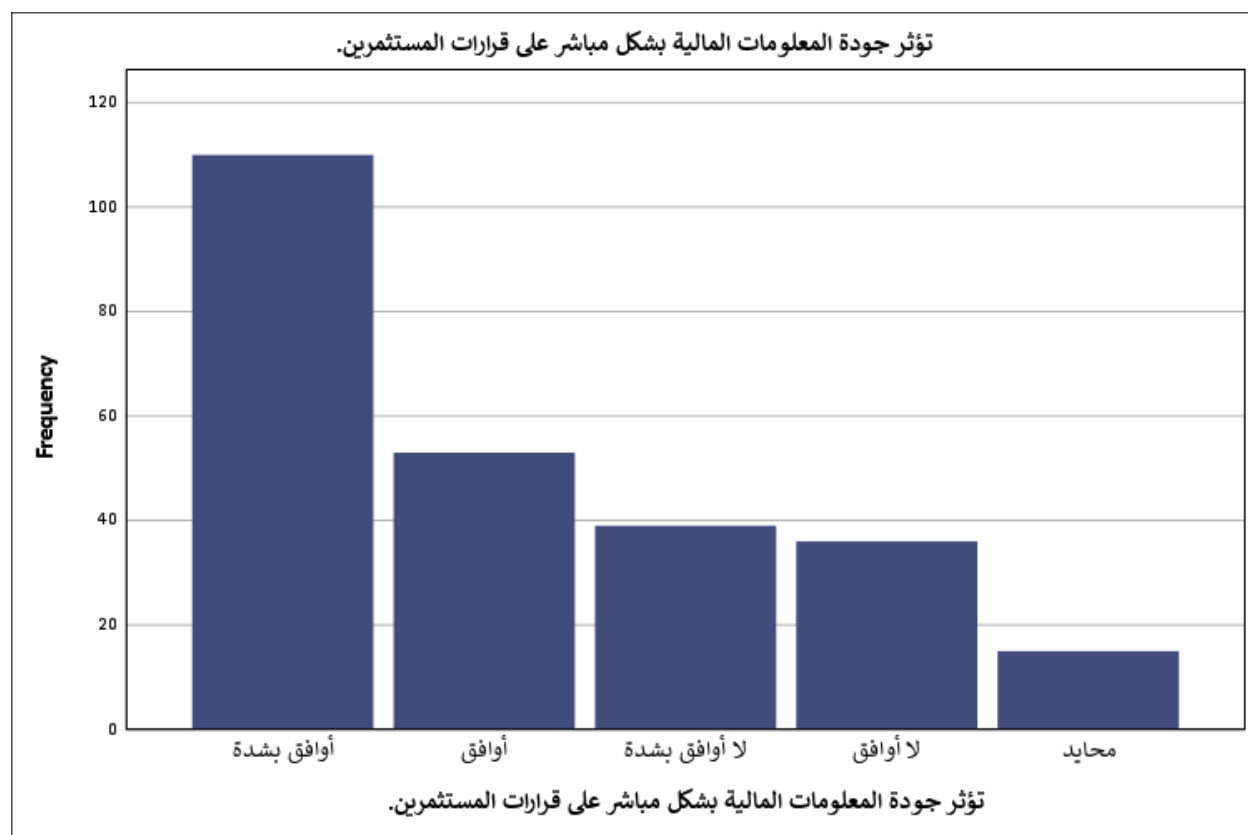
شكل توضيحي 14: التمثيل البياني لمساعدة الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.

• تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.

تحصل هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره 3.63 وانحراف معياري يبلغ 1.524، مما يوضح القيمة التفسيرية العالية التي توليها العينة لطبيعة وجودة المادة المعلوماتية المستهلكة قبل التداول. تظهر البيانات أن مئة وعشرة مستجيبين وافقوا بشدة بنسبة ثلاثة وأربعين فاصلة خمسة بالمئة، وانضم إليهم ثلاثة وخمسون بخيار الموافقة بنسبة عشرين فاصلة تسعة بالمئة. يعكس الارتفاع الملحوظ في الانحراف المعياري هنا تبايناً يحتمل تفسيره بأن تأثير الجودة يختلف باختلاف الاستراتيجية الاستثمارية؛ فالمضارب اليومي قد يهتم بالكم والتوقيت بغض النظر عن الجودة العميقة، في حين يضع المستثمر الاستراتيجي طویل الأجل جودة التقارير ومدى دقتها في مقدمة أولوياته. تؤدي الجودة العالية للمعلومات إلى تقليص الأخطاء التقديرية وتجنب تقييم الأسهم بأكثر أو أقل من قيمتها العادلة، مما يحمي السوق من نشوء فقاعات سعرية قد تنفجر فجأة وتسبب خسائر فادحة للمتعاملين.

تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	43.5	43.5	43.5	110	أوافق بشدة
	64.4	20.9	20.9	53	أوافق
	79.8	15.4	15.4	39	لا أوافق بشدة
	94.1	14.2	14.2	36	لا أوافق
	100.0	5.9	5.9	15	محايد
		100.0	100.0	253	Total

جدول 18 : التحليل الإحصائي لتأثير جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.



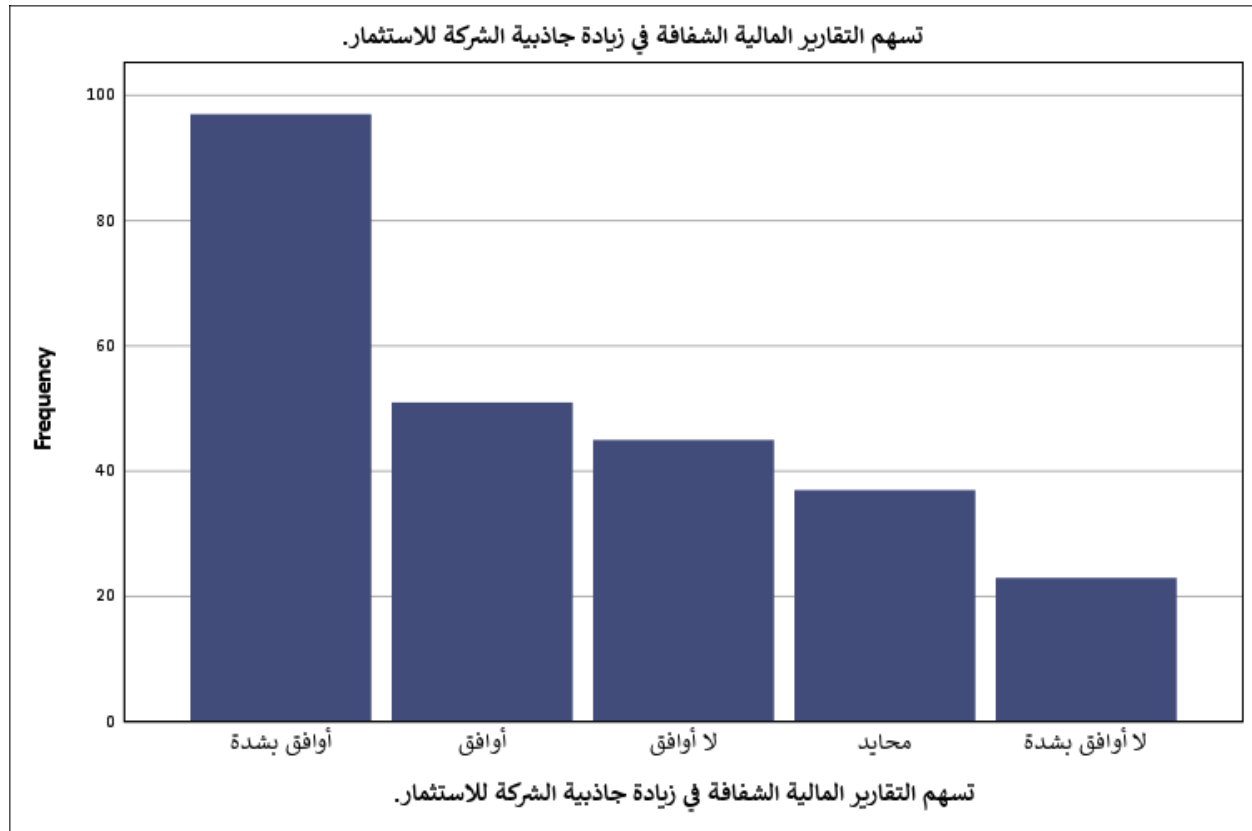
شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لتأثير جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.

• تسهم التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.

يسجل التحليل الإحصائي متوسطاً حسابياً مقداره 3.61 وبانحراف معياري يبلغ 1.383، مما يؤصل للشفافية كأداة تسويقية وتمويلية هامة تستخدمها الشركات لاستقطاب رؤوس الأموال. وافق سبعة وتسعون مشاركاً بشدة بنسبة ثمانية وثلاثين فاصلة ثلاثة بالمئة، ووافقت إحدى وخمسون مفردة بنسبة عشرين فاصلة اثنين بالمئة. يعطي تقارب الانحراف المعياري من المستويات العامة انطباعاً بأن الجاذبية الاستثمارية مفهوم متعدد الأبعاد، حيث تمثل الشفافية حجر الأساس لكنها تحتاج إلى توازنات أخرى مثل العوائد الموزعة والنمو التشغيلي. يحتمل أن تميل الشركات ذات الإفصاح المالي المتميز إلى الحصول على تمويل بتكلفة أقل نظراً لانخفاض علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون؛ فالوضوح يقلل من تكلفة رأس المال. يبدو أن هذا التوجه الإيجابي يسهم في رفع التنافسية بين الشركات المدرجة لتطوير قنوات اتصالها بالمستثمرين، مما يرفع الكفاءة التشغيلية والمالية الكلية للسوق المالي السعودي.

تسهم التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.3	38.3	38.3	97	أوافق بشدة	Valid
58.5	20.2	20.2	51	أوافق	
76.3	17.8	17.8	45	لا أوافق	
90.9	14.6	14.6	37	محايد	
100.0	9.1	9.1	23	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 19: التحليل الإحصائي لمساهمة التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.



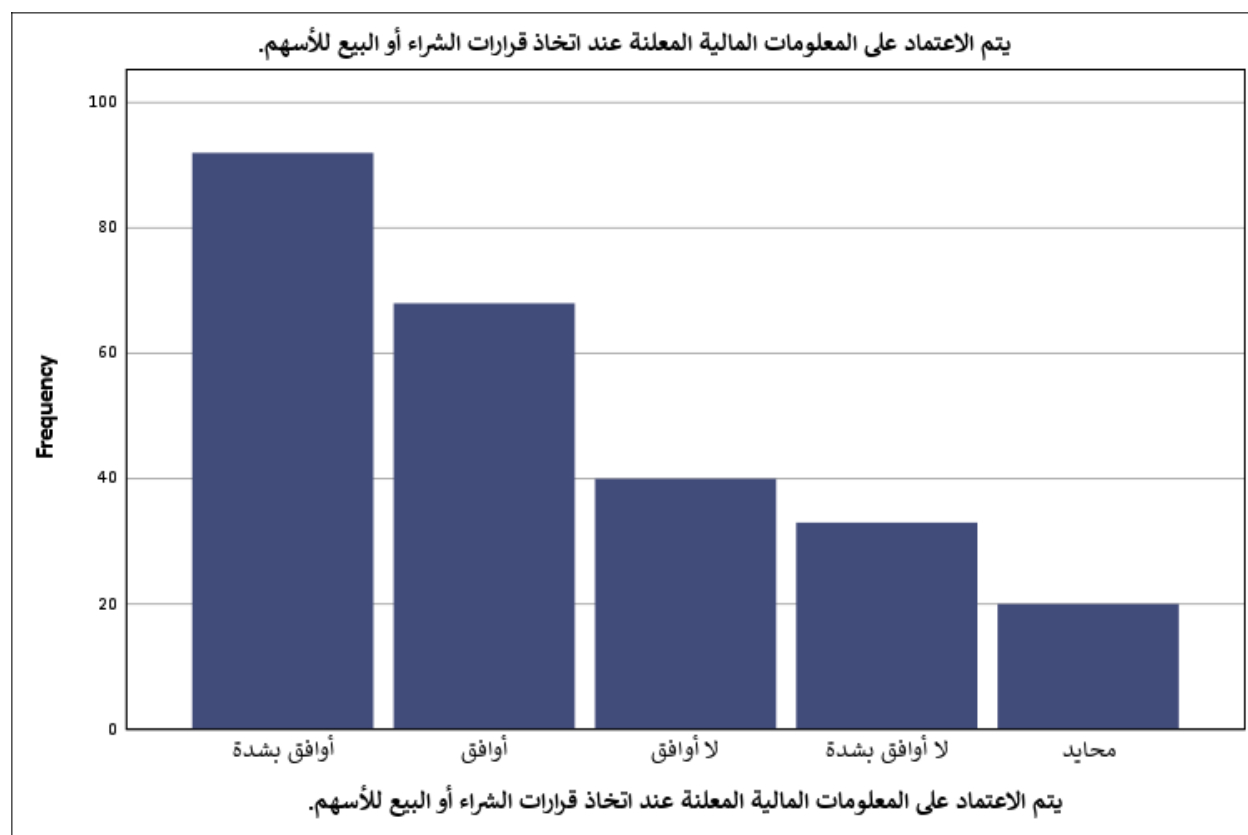
شكل توضيحي 16: التمثيل البياني لمساهمة التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.

- يتم الاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.

يستقر المتوسط الحسابي لهذه العبارة عند 3.58 مع انحراف معياري يقدر بـ 1.442، مما يعكس واقع الممارسة العملية داخل صالات التداول والمنصات الرقمية. وافقت اثنتان وتسعون مفردة بشدة بنسبة ستة وثلاثين فاصلة أربعة بالمئة، وتلتها ثمان وستون مفردة بخيار الموافقة بنسبة ستة وعشرين فاصلة تسعة بالمئة. تمثل هذه النسبة دليلاً على أن البيانات المنشورة تشكل المرجعية الأولى للمتعاملين، بالرغم من وجود نسبة من عدم الموافقة تشير إلى أن بعض المستثمرين يفضلون الاعتماد على التحليل الفني لحركة الأسعار أو توصيات مكاتب الاستشارة الخارجية. قد يفسر الانحراف المعياري التشتت بين فئتين؛ فئة تعتمد كلياً على الأرقام الحقيقية المعلنة وفئة تنجرف وراء الزخم السعري والموجات السلوكية السائدة في السوق. يؤكد هذا الاعتماد أهمية المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق مجالس الإدارات والمحاسبين القانونيين في ضمان سلامة كل رقم يتم إعلانه للجمهور منعاً للإضرار بقرارات البيع والشراء.

يتم الاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	92	36.4	36.4	
	أوافق	68	26.9	63.2	
	لا أوافق	40	15.8	79.1	
	لا أوافق بشدة	33	13.0	92.1	
	محايد	20	7.9	100.0	
	Total	253	100.0		

جدول 20: التحليل الإحصائي للاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.



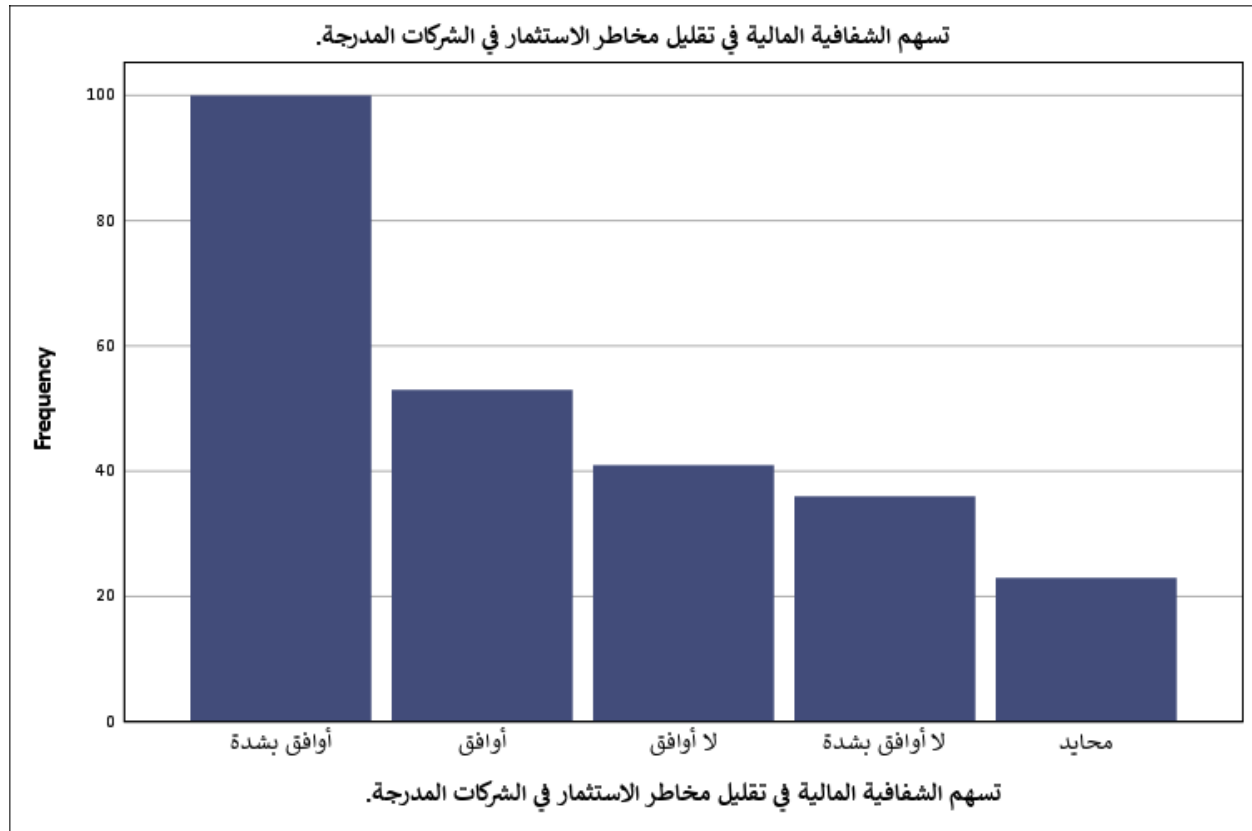
شكل توضيحي 17: التمثيل البياني للاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.

• تسهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.

تحوز هذه العبارة على متوسط حسابي يبلغ 3.55 وانحراف معياري يصل إلى 1.491، مما يبين القناعة بدور الوضوح في بناء شبكة أمان مالي تقلل من احتمالات الخسائر الكارثية. يظهر التوزيع التكراري أن مئة مستجيب وافقوا بشدة بنسبة تسعة عشر فاصلة خمسة بالمئة، بينما وافقت ثلاث وخمسون مفردة بنسبة عشرين فاصلة تسعة بالمئة. تشير قيمة الانحراف المعياري المرتفعة إلى احتمالية وجود تباين في فهم طبيعة المخاطر؛ فالشفافية تقلل من المخاطر الخاصة بالشركة الناتجة عن إخفاء البيانات، لكنها لا تستطيع حماية الاستثمار من المخاطر النظامية العامة التي تصيب السوق ككل كالتضخم أو تغيرات أسعار الفائدة. يحتمل أن يسهم هذا الوعي في تشجيع المستثمرين على تنويع محافظهم الاستثمارية بناءً على مستويات الشفافية التي تبديها الشركات، مما يخلق بيئة سوقية تكافئ الشركات الملتزمة وتعاقب تلك التي تميل إلى الغموض وضبابية البيانات.

تسهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.5	39.5	39.5	100	أوافق بشدة	Valid
60.5	20.9	20.9	53	أوافق	
76.7	16.2	16.2	41	لا أوافق	
90.9	14.2	14.2	36	لا أوافق بشدة	
100.0	9.1	9.1	23	محايد	
	100.0	100.0	253	Total	

جدول 21: التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.



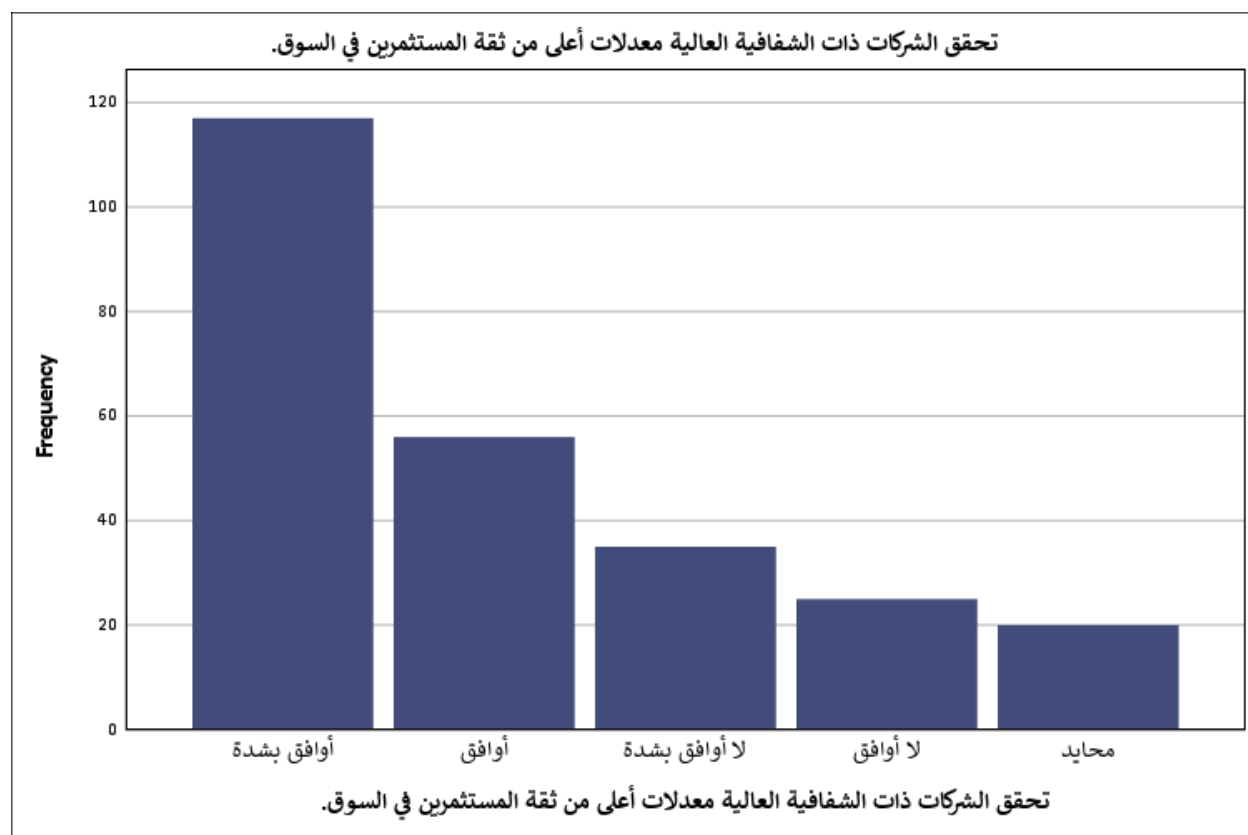
شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لمساهمة الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.

• تحقق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.

تسجل هذه الفقرة أعلى متوسط حسابي في الدراسة بواقع 3.77 مع انحراف معياري يبلغ 1.462، مما يضعها في قمة التوجهات المؤيدة للعلاقة الطردية بين الشفافية والثقة المستدامة. تفيد البيانات بأن مئة وسبعة عشر مشاركاً وافقوا بشدة بنسبة ستة وأربعين فاصلة اثنين بالمئة، ووافقت ست وخمسون مفردة بنسبة اثنين وعشرين فاصلة واحد بالمئة. يمثل هذا التوافق المرتفع دلالة إحصائية قاطعة على أن المستثمر يربط أمانه وثقته بالمكاشفة والوضوح، وأن الشركات الغامضة محكوم عليها بالفشل في بناء علاقات إيجابية طويلة الأجل مع رعاياها من المساهمين. يظهر الانحراف المعياري المرتفع نسبياً تباين الآراء حول سرعة تحقق هذه الثقة؛ فالبعض قد يرى أن بناء الثقة يحتاج لسنوات من الشفافية المستمرة ولا يكفي فيه إفصاح متميز لربع مالي واحد. يبدو من المنطقي أن هذه الثقة العالية تترجم عملياً إلى استقرار مالي للشركة وثبات في ملكية أسهمها، مما يحميها من موجات البيع الهلعي أثناء التقلبات السوقية.

تحقق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	46.2	46.2	46.2	117	أوافق بشدة
	68.4	22.1	22.1	56	أوافق
	82.2	13.8	13.8	35	لا أوافق بشدة
	92.1	9.9	9.9	25	لا أوافق
	100.0	7.9	7.9	20	محايد
		100.0	100.0	253	Total

جدول 22: التحليل الإحصائي لتحقيق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.



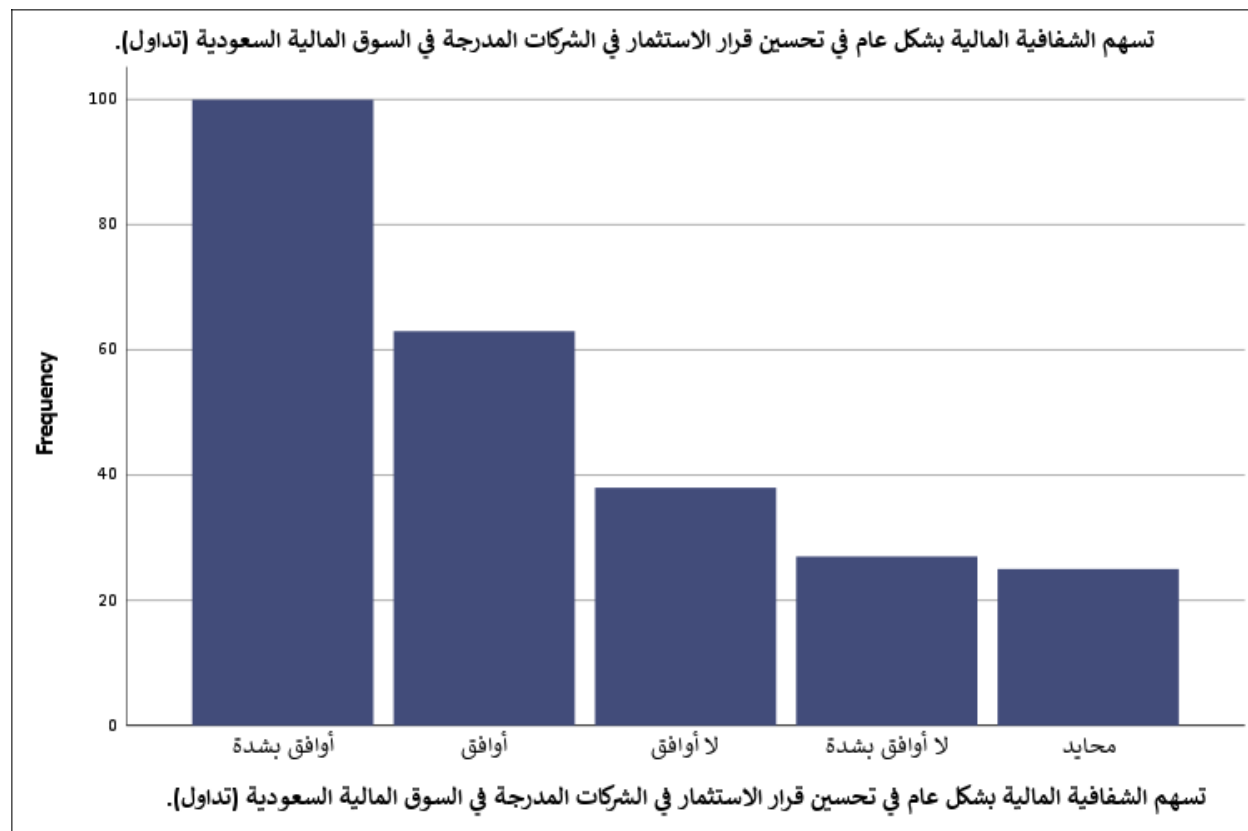
شكل توضيحي 19: التمثيل البياني لتحقيق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.

- تسهم الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

تأتي العبارة الختامية لتلخص الموقف الكلي بمتوسط حسابي مرتفع يبلغ 3.68 وانحراف معياري يقدر بـ 1.399، مما يشكل إقراراً شاملاً بالأثر الإيجابي الكلي للشفافية على كفاءة القرارات في بورصة تداول. وافقت مئة مفردة بشدة بنسبة تسعة عشر فاصلة خمسة بالمئة، ووافقت ثلاث وستون مفردة بنسبة أربعة وعشرين فاصلة تسعة بالمئة، مما يعطي تفوقاً واضحاً لتيار التأييد. تلخص هذه النتيجة المخرج العام لجميع الأبعاد السابقة، مؤكدة أن الشفافية ليست مجرد ترف تنظيبي بل هي عصب الحياة للاستثمار الحديث وركيزة أساسية لتطوير السوق وتحويله إلى مركز مالي إقليمي ودولي. يفسر الانحراف المعياري الوجود المستمر لأصوات ترى الحاجة لمزيد من التطوير والتحسين في الآليات التنظيمية المعمول بها حالياً لتقليص أي ثغرات قد تستغلها بعض الشركات للتهرب من الإفصاح الكامل. يحتمل أن تدفع هذه النتيجة المخططيين الماليين إلى الاستمرار في تحديث لوائح الحوكمة وتعميق مستويات الرقابة لضمان ديمومة هذا الأثر الإيجابي.

تسهم الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	100	39.5	39.5	39.5	Valid
أوافق	63	24.9	24.9	64.4	
لا أوافق	38	15.0	15.0	79.4	
لا أوافق بشدة	27	10.7	10.7	90.1	
محايد	25	9.9	9.9	100.0	
Total	253	100.0	100.0		

جدول 23: التحليل الإحصائي لمساهمة الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).



شكل توضيحي 20: التمثيل البياني لمساهمة الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

• تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:

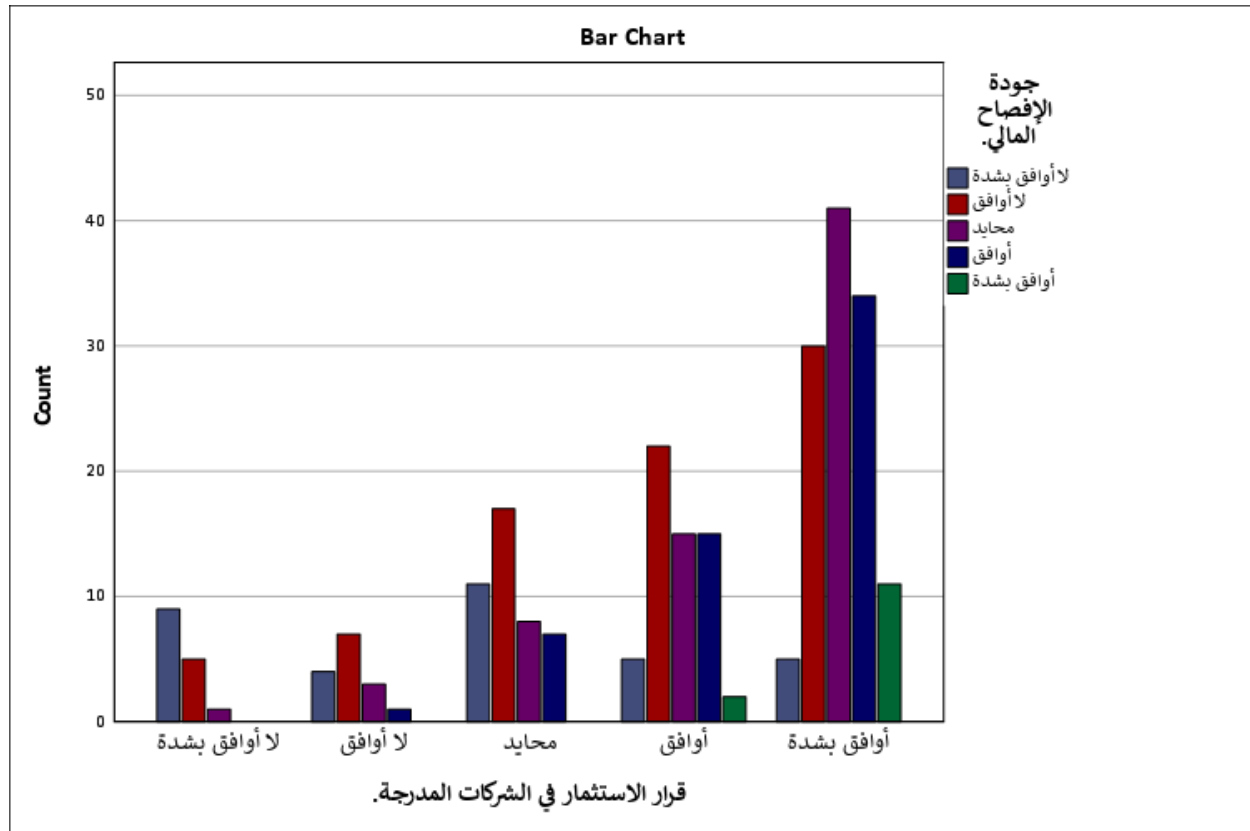
- اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. وجودة الإفصاح المالي.

وجودة الإفصاح المالي. يظهر اختبار مربع كاي لاستقلالية المتغيرات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين كفاءة قرار الاستثمار ومستويات جودة الإفصاح المالي في الشركات محل الدراسة، حيث بلغت قيمة بيرسون لمربع كاي 65.368 عند درجات حرية تساوي ست عشرة وبمستوى دلالة احتمالي يبلغ 0.000. بالنظر إلى أن مستوى الدلالة يقل عن خمسة بالمئة، فإننا نرفض فرضية العدم ونؤكد وجود ارتباط معنوي وثيق بين هذين البعدين؛ فجودة الإفصاح تؤثر بوضوح في تشكيل وتوجيه خيارات المستثمرين. تلحظ الملاحظة الإحصائية المرفقة بالجدول أن هناك اثني عشرة خلية تمتلك عدداً متوقعاً أقل من خمسة بنسبة ثمانية وأربعين بالمئة، وهو ما يحتمل تفسيره بتركز الاستجابات في فئات معينة وميلها نحو خيارات الموافقة

الشديدة، مما يقلل من تشتت البيانات في الخلايا الأخرى. يدعم هذا الترابط فكرة أن جودة المادة المالية المنشورة تسهم في إعادة صياغة قناعات المستثمرين، مما يجعل قراراتهم أكثر نضجاً وملاءمة للواقع المالي للشركات.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	65.368 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	63.822	Likelihood Ratio
.000	1	48.318	Linear-by-Linear Association
		253	N of Valid Cases
a. 12 cells (48.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .77.			

جدول 24: اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. وجودة الإفصاح المالي.



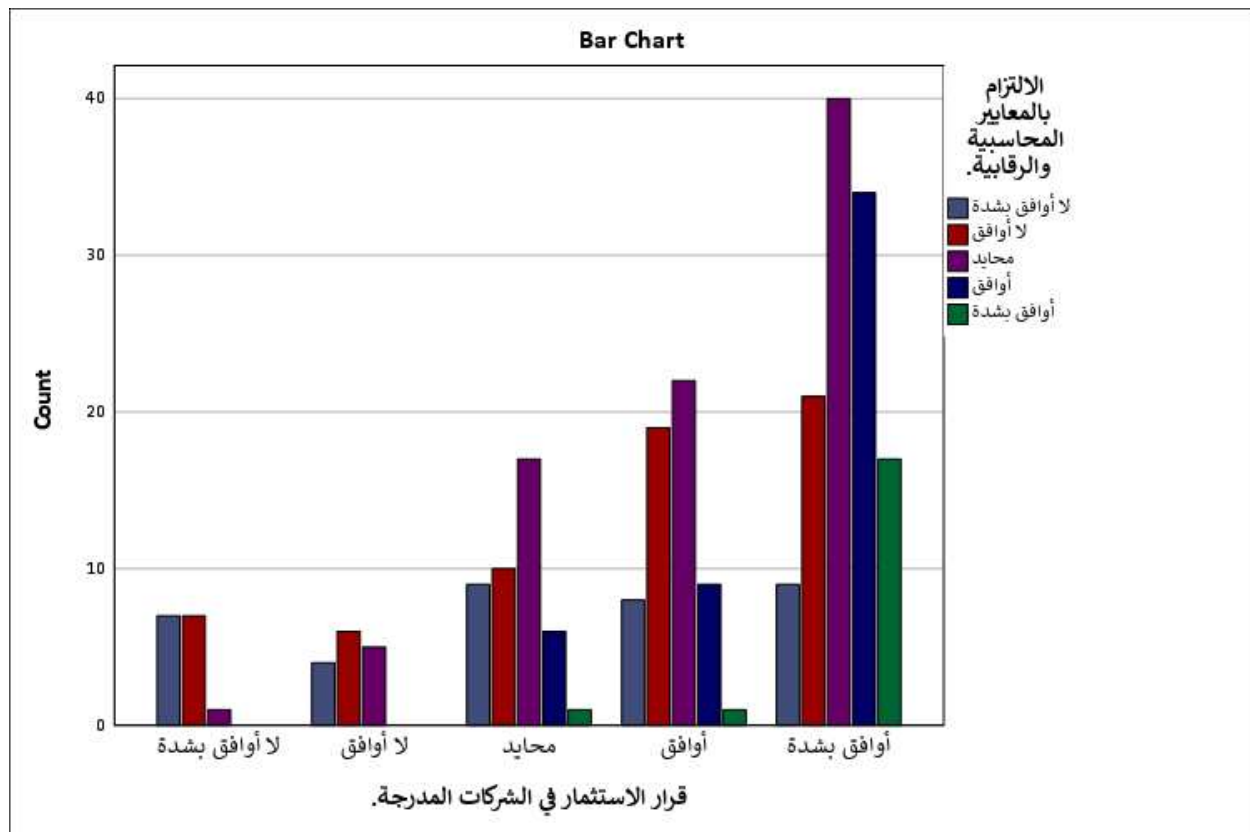
شكل توضيحي 21 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. وجودة الإفصاح المالي.

- اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.

والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية. تبين النتائج الإحصائية لاختبار مربع كاي ارتباطاً معنوياً واضحاً وثابتاً بين اتخاذ القرار الاستثماري ومدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والأنظمة الرقابية المفروضة، إذ سجلت قيمة الاختبار 54.828 عند ست عشرة درجة حرية وبمستوى دلالة احتمالي قدره 0.000. تبرهن هذه النتيجة على أن انصياع الشركات للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية يمثل ركيزة أساسية يرتكز عليها المستثمرون عند بناء مراكزهم المالية؛ فالتطبيق السليم للمعايير يمنح البيانات مصداقية تحمي القرارات من الفشل. تسجل البيانات عشر خلايا متوقعة أقل من خمسة بنسبة أربعين بالمئة، وهو مؤشر مقبول في الجداول المتقاطعة الكبيرة التي تعكس انحيازاً طبيعياً من العينة نحو تأييد أهمية الالتزام التنظيمي. يحتمل أن يفسر هذا الارتباط بأن المستثمر المعاصر أصبح أكثر وعياً بالبيئة القانونية، ويرى في التزام الشركات بالمعايير صمام أمان يحمي حقوقه من مخاطر التلاعب والممارسات المحاسبية الإبداعية الضارة.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	54.828 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	60.409	Likelihood Ratio
.000	1	42.550	Linear-by-Linear Association
		253	N of Valid Cases
a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.13.			

جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.



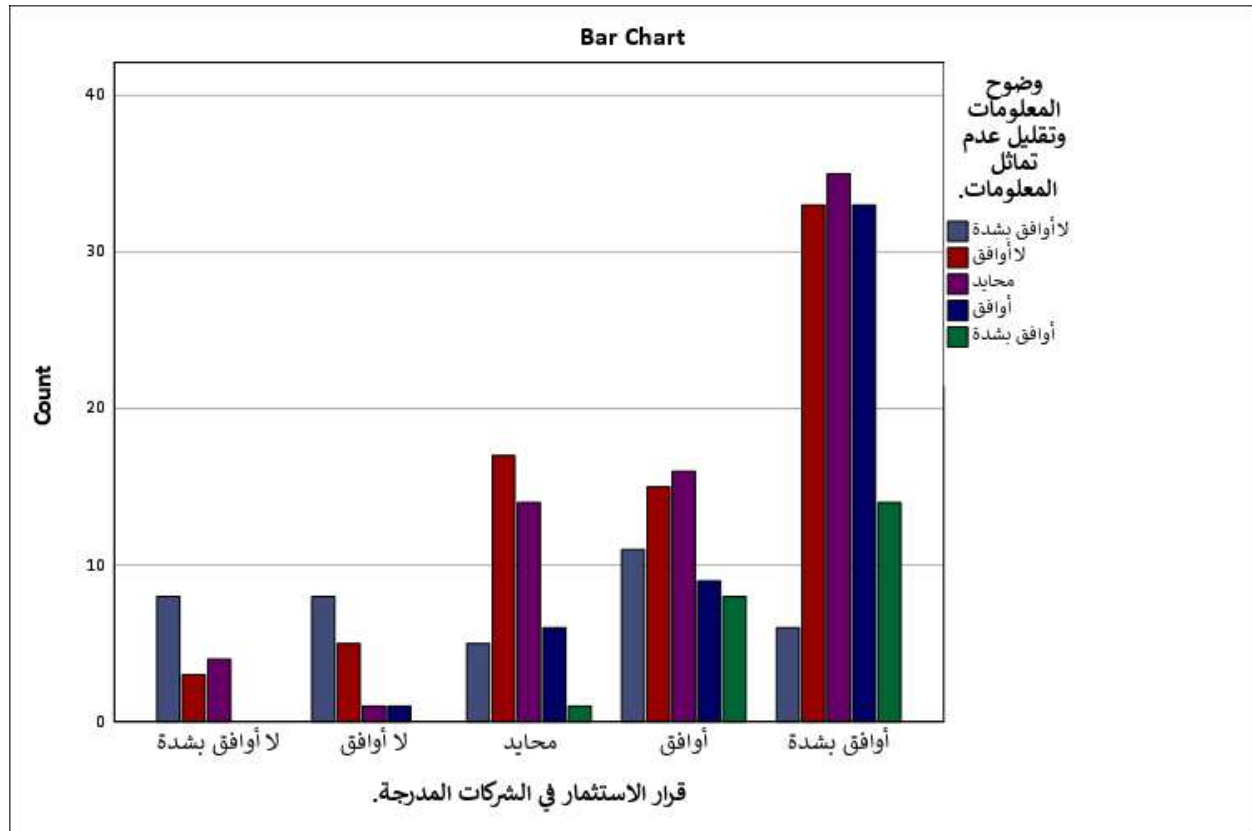
شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.

- اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. ووضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات.

تكشف معطيات التحليل المتقاطع عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة وبين بعد وضوح المعلومات الذي يسهم بدوره في تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين أطراف السوق، حيث بلغت قيمة بيرسون لمربع كاي 59.952 عند ست عشرة درجة حرية وبمستوى دلالة 0.000. تعني هذه الدلالة الصفرية القطعية رفض فرضية الاستقلال تماماً، مؤكدة أن الوضوح يمثل متغيراً حرجاً في تحسين البيئة القرارية؛ فمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات تمنع استغلال المطلعين لبيانات الشركة على حساب المستثمرين الخارجيين. تظهر المؤشرات وجود إحدى عشرة خلية بقيم متوقعة دون الخمسة بنسبة أربعة وأربعين بالمئة، وهو ما يعكس التوزع المكثف للاستجابات نحو الخيارات العليا للمقياس. يسهم تقليل الفجوة المعرفية في إشاعة جو من العدالة والثقة في التداول، مما يحفز السيولة ويدفع المستثمرين للإقدام على الشراء بثقة أكبر في عدالة الأسعار السائدة.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	59.952 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	58.418	Likelihood Ratio
.000	1	34.843	Linear-by-Linear Association
		253	N of Valid Cases
a. 11 cells (44.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.36.			

جدول 26: اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. ووضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات.



شكل توضيحي 23 : المقاييس المتمثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة. ووضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات.

• اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

يقدم ملخص النموذج ومعاملات الانحدار رؤية تفسيرية متكاملة لمدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في قرار الاستثمار، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد 0.595، مما يشير إلى علاقة ارتباطية إيجابية جيدة بين منظومة الشفافية والقرار الاستثماري. يسجل معامل التحديد قيمة قدرها 0.354، مما يعني أن أبعاد جودة الإفصاح المالي والالتزام بالمعايير ووضوح المعلومات تفسر مجتمعة ما نسبته خمسة وثلاثون فاصلة أربعة بالمئة من التباين في قرارات المستثمرين، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج نطاق النموذج الحالي. يظهر تحليل التباين قيمة فاء المرتفعة البالغة 45.490 وبمستوى دلالة 0.000، مما يثبت الصلاحية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية وقدرته التنبؤية المتميزة. تكشف المعاملات التفصيلية أن جودة الإفصاح المالي تمتلك الأثر الأكبر بمعامل بيتا يبلغ 0.332 وقيمة تاء 6.260، يليه الالتزام بالمعايير بمعامل

0.313 وقيمة تاء 5.957، ثم وضوح المعلومات بمعامل 0.215 وقيمة تاء 4.001، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى أقل من واحد بالمئة، مما يبرهن على المساهمة الفريدة والإيجابية لكل متغير في ترشيد سلوك المستثمرين.

Model Summary ^b				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.965	.346	.354	.595 ^a	1
a. Predictors: (Constant), الالتزام, وضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات, بالمعايير المحاسبية والرقابية, جودة الإفصاح المالي.				
b. Dependent Variable: قرار الاستثمار في الشركات المدرجة.				

جدول 27: ملخص النموذج

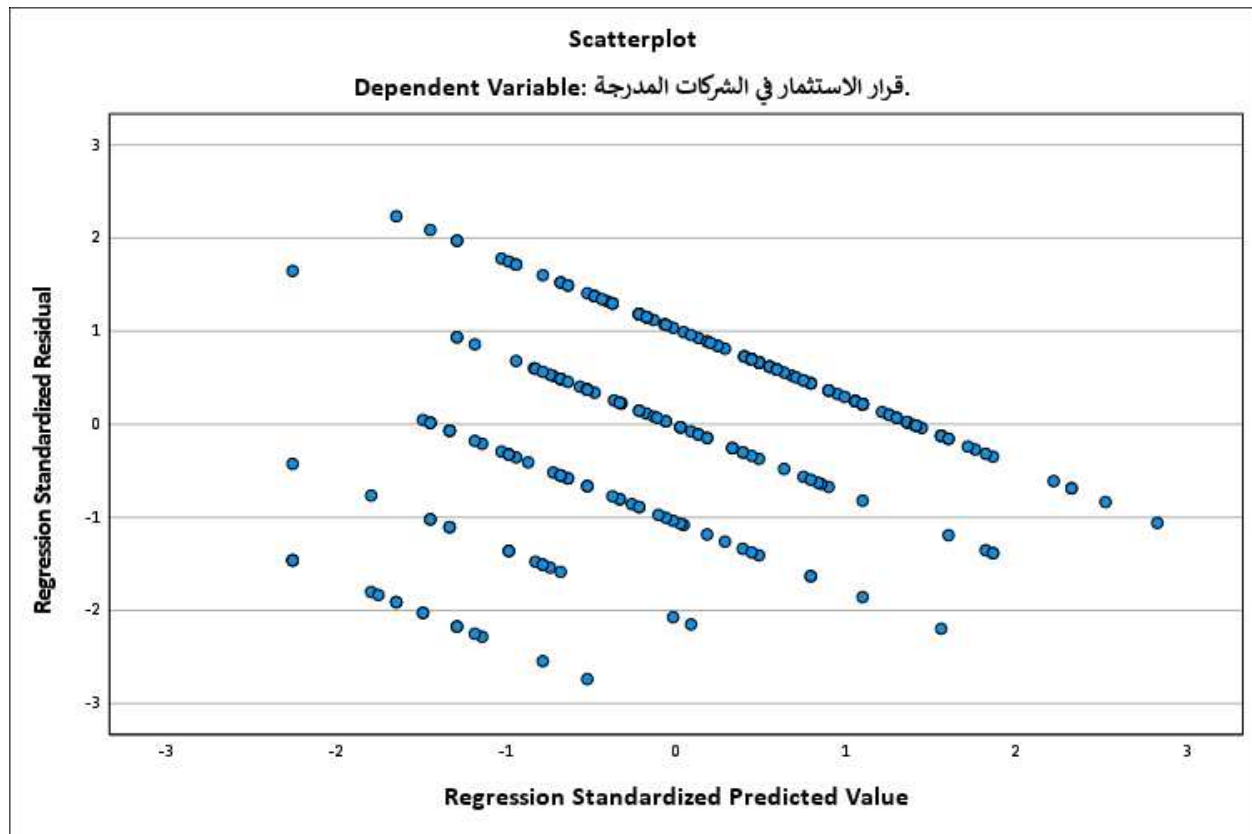
ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	45.490	42.362	3	127.086	Regression	1
		.931	249	231.878	Residual	
			252	358.964	Total	
a. Dependent Variable: قرار الاستثمار في الشركات المدرجة.						
b. Predictors: (Constant), الالتزام, وضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات, بالمعايير المحاسبية والرقابية, جودة الإفصاح المالي.						

جدول 28: تحليل التباين

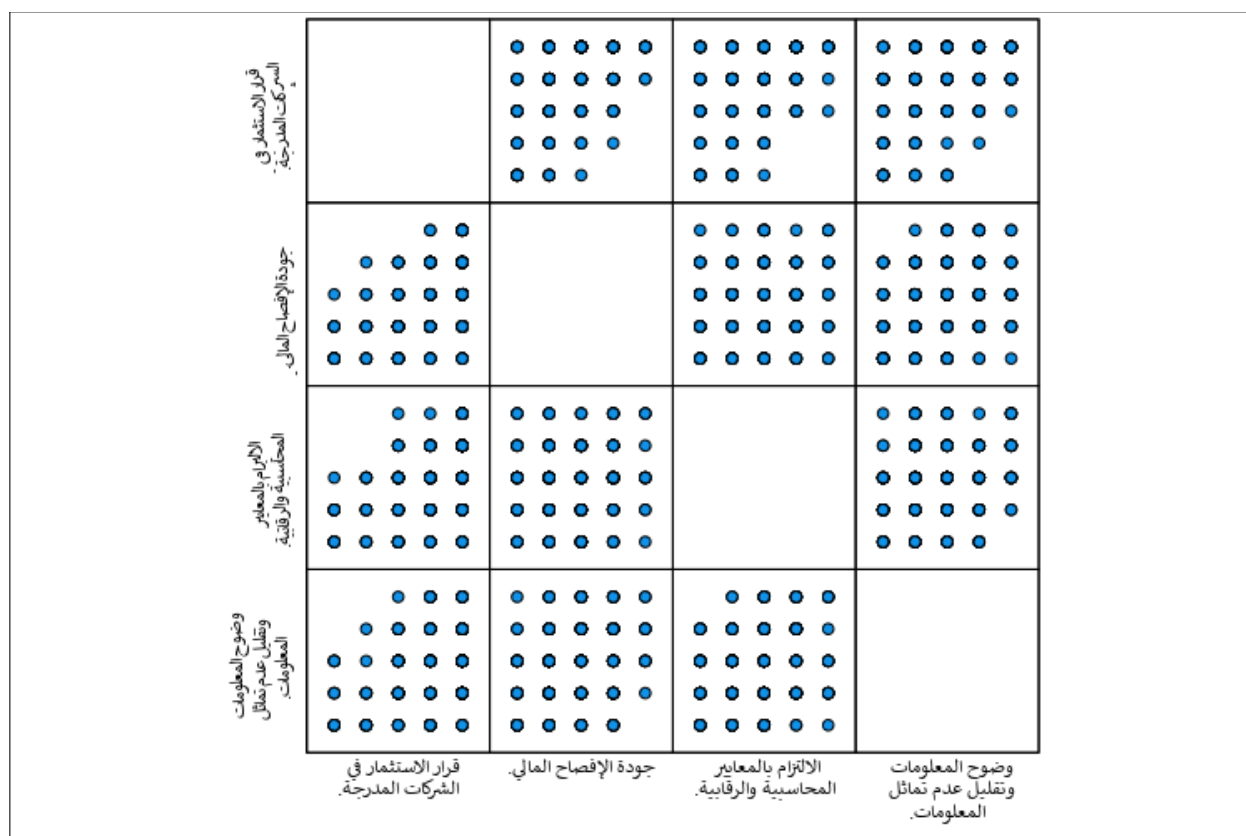
Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	

.000	6.754		.223	1.508	(Constant)	1
.000	6.260	.332	.057	.358	جودة الإفصاح المالي.	
.000	5.957	.313	.055	.328	الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.	
.000	4.001	.215	.054	.217	وضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات.	
a. Dependent Variable: قرار الاستثمار في الشركات المدرجة.						

جدول 29: معاملات تحليل الانحدار المتعدد



شكل توضيحي 24: شكل الانتشار للبقايا



شكل توضيحي 25: مصفوفة شكل الانتشار

• اختبار التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

توضح نتائج تحليل التباين الأحادي المتقدم ومؤشرات نموذج معامل بايز مستويات مرتفعة من الثقة الإحصائية في التوليفة النموذجية المقترحة، حيث يشير جدول تحليل التباين بقيمة فاء البالغة 13.743 ومستوى دلالة 0.000 إلى وجود فروق جوهرية ومعنوية تفيد بصلاحية التباين المفسر عبر الانحدار. يدعم هذا التوجه ملخص نموذج بايز الذي سجل قيمة ضخمة جداً لمعامل بايز تتجاوز حدود القياس العادي، مما يقدم دليلاً إحصائياً قاطعاً يرجح كفة النموذج البديل على نموذج العدم بشكل مطلق. يرتفع معامل التحديد في هذا التحليل المدمج ليصل إلى 0.407، مما يعني قفزة في القدرة التفسيرية لتصل إلى أربعين فاصلة سبعة بالمئة من التغيرات، الأمر الذي يعزز من متانة الاستنتاجات العلمية المستخلصة. يحتمل أن تشير هذه

القوة الإحصائية المشتركة إلى أن العمل على تحسين الشفافية لا يجب أن يتم بشكل مجزأ، بل عبر استراتيجية شاملة ترفع من جودة الإفصاح والالتزام والوضوح معاً لتحقيق الأثر الأقصى على كفاءة وتنافسية السوق المالي.

ANOVA ^{a,b}					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Source
.000	13.743	12.184	12	146.203	Regression
		.887	240	212.762	Residual
			252	358.964	Total
a. Dependent Variable: قرار الاستثمار في الشركات المدرجة.					
b. Model: (Intercept), وضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل جودة الإفصاح المالي., المعلومات., الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.					

جدول 30: اختبار التباين الأحادي

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Bayes Factor ^c
.94	.378	.407	.638	52668824722271560.000
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), وضوح المعلومات وتقليل عدم تماثل جودة الإفصاح المالي., المعلومات., الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية.				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

جدول 31: ملخص نموذج معامل بايز

4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

تثبت النتائج المستخرجة من اختبار العينة الواحدة صحة الفرضية الأولى للدراسة بشكل حاسم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات العينة 4.63 وهو مستوى مرتفع جداً يقترب من الحد الأعلى للمقياس وبانحراف معياري قدره 0.888. سجل اختبار تاء قيمة ضخمة بلغت 82.955 عند مئتين واثنين وخمسين درجة حرية وبمستوى دلالة احتمالي 0.000، مما يعني وجود فرق جوهري دال إحصائياً بين المتوسط المحسوب والمتوسط الفرضي لصالح الموافقة الشديدة. يظهر حجم التأثير من خلال معامل كوهين دي قيمة مرتفعة جداً وصلت إلى 5.215، وهي تشير إلى الأثر البالغ والعميق الذي تركه الشفافية المالية في صياغة وتوجيه القرارات الاستثمارية في بورصة تداول. يحتمل أن تعكس هذه النتيجة القاطعة إجماعاً شبه تام بين المستثمرين على أن غياب الشفافية يمثل عائقاً حقيقياً يمنع تدفق الاستثمارات، مما يجعل من تطوير بيئة الإفصاح مطلباً رئيسياً لا يمكن الاستغناء عنه لتنشيط الحركة الاقتصادية للشركات.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.056	.888	4.63	253	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

جدول 32: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

One-Sample Test	
Test Value = 0	

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
4.74	4.52	4.632	.000	252	82.955	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

جدول 33: اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
5.686	4.743	5.215	.888	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).
5.669	4.729	5.200	.891	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 34: حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وقرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

يسفر الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية عن قبولها وتأييد مضامينها، حيث تظهر المؤشرات الوصفية متوسطاً حسابياً يبلغ 3.68 مصحوباً بانحراف معياري يقدر بـ 1.223. بلغت قيمة اختبار تاء للعينة الواحدة 47.850 وبمستوى دلالة احتمالي 0.000، مما يؤكد وجود دلالة إحصائية قوية تدعم فكرة ارتباط الشفافية بارتفاع أو انخفاض أحجام التداول اليومية للأسهم في

السوق المالي. يسجل مؤشر كوهين دي لحجم التأثير قيمة مرتفعة تبلغ 3.008، مما يثبت القيمة العملية العالية لهذه العلاقة في الواقع الاقتصادي. يحتمل تفسير هذا الارتباط بأن الشركات الأكثر شفافية تجتذب اهتماماً مستمراً من صناع السوق والمستثمرين، مما يؤدي إلى دوران مستمر لأسهمها وارتفاع معدلات السيولة المتاحة عليها. يقلل هذا التدفق المعلوماتي المستمر من ركود الأسهم ويحميها من فترات الجفاف التداولي، مما يسهم في خلق سوق ديناميكي ونشط يعود بالنفع على الاقتصاد الكلي ومخرجات الاستثمار.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.077	1.223	3.68	253	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

جدول 35: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

One-Sample Test						
Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.83	3.53					
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).						

جدول 36: اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.298	2.718	3.008	1.223	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).
3.288	2.710	2.999	1.227	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 37 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشفافية المالية وحجم التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

- فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

تبين المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة وجود دعم قوي وصريح من العينة لصحته، إذ استقر المتوسط الحسابي للاستجابات عند 3.75 وانحراف معياري يبلغ 1.260. حققت قيمة اختبار تاء مستوى عالياً بلغ 47.317 وبمستوى دلالة احتمالي 0.000، مما يبرهن على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة وثيقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح ومستويات الثقة. يظهر حجم التأثير المسجل عبر كوهين دي قيمة متميزة بلغت 2.975، وهي تؤكد الدور المحوري للجودة الفنية والموضوعية للبيانات في صياغة العقد النفسي بين الشركة والمساهمين. يحتمل أن تشير هذه النتائج إلى أن الثقة لا تكتسب بمجرد نشر أرقام صماء، بل تتطلب معايير جودة تضمن الأمان المعرفي للمستثمر وتجعله مطمئناً لسلامة التوجهات الاستراتيجية للإدارة. يعمل هذا الرابط التوازني على تثبيت قواعد الملكية طويلة الأجل وتقليل الهزات السعرية الناتجة عن نقص المعلومات.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.079	1.260	3.75	253	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

جدول 38 : التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

One-Sample Test						
Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df		t
Upper	Lower					
3.90	3.59	3.747	.000	252	47.317	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

جدول 39 : اختبار تي للعينات الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.261	2.687	2.975	1.260	Cohen's d	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.
3.252	2.679	2.966	1.263	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 40: حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح المالي ومستوى ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة.

• **فرضيات الدراسة: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.**

تظهر مخرجات اختبار تاء للعينة الواحدة قبولاً كاملاً للفرضية الرابعة، حيث سجل المتوسط الحسابي قيمة قدرها 3.64 مع انحراف معياري يبلغ 1.304. بلغت قيمة تاء المحسوبة 44.354 عند مستوى دلالة احتمالي يبلغ 0.000، مما يقدم برهاناً إحصائياً ساطعاً على الأثر المعنوي البالغ لدرجة وضوح المعلومات اللغوية والمحاسبية وتوقيت النشر الفوري في عقلانية وترشيد السلوك الاستثماري. يعكس معامل كوهين دي لحجم التأثير البالغ 2.788 الأهمية التطبيقية لعنصري الوضوح والزمن في حماية المستثمر من القرارات الاندفاعية. يحتمل أن يفسر هذا التوجه بأن توقيت النشر يقطع الطريق على الشائعات ويسحب البساط من تحت أقدام المضاربين غير الشرعيين، في حين يضمن الوضوح عدم إساءة تفسير البيانات المالية المعقدة. يسهم هذا الأثر المركب في رفع كفاءة التسعير العادل للأوراق المالية، مما يحسن من جودة البيئة الاستثمارية بشكل عام.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.082	1.304	3.64	253	تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.

جدول 41: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.

One-Sample Test	
Test Value = 0	

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.80	3.47	3.636	.000	252	44.354	تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.

جدول 42: اختبار تي للعينات الواحدة للفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.061	2.515	2.788	1.304	Cohen's d	تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيرًا معنويًا في ترشيد قرارات المستثمرين.
3.051	2.508	2.780	1.308	Hedges' correction	
a. The denominator used in estimating the effect sizes.					
Cohen's d uses the sample standard deviation.					
Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.					

جدول 43: حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: تؤثر درجة وضوح المعلومات المالية وتوقيت نشرها تأثيراً معنوياً في ترشيد قرارات المستثمرين.

- فرضيات الدراسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

يكشف التحليل الإحصائي للفرضية الخامسة عن قبولها وتأييدها من قبل أفراد عينة الدراسة، حيث سجلت المؤشرات متوسطاً حسابياً يبلغ 3.62 وانحرافاً معيارياً قدره 1.243. بلغت قيمة اختبار تاء للعينة الواحدة 46.317 وبمستوى دلالة احتمالي يبلغ 0.000، مما يؤكد وجود فروق جوهرية ومعنوية في كيفية استجابة وتفاعل كل من المستثمرين الأفراد والمؤسسات المالية مع مستويات الشفافية المعروضة. يدعم حجم التأثير المسجل عبر كوهين دي البالغ 2.912 الأهمية العملية لهذا

الانقسام الاستجابي في بيئة السوق. يحتمل تفسير هذه الفروق بأن المستثمر المؤسسي يمتلك أجهزة تحليلية متطورة وخبرات تمكنه من تفكيك البيانات الشفافة واستغلالها بسرعة وعمق أكبر، مقارنة بالمستثمر الفرد الذي قد يكتفي بالملخصات العامة. تتطلب هذه النتيجة من الشركات صياغة قنوات إفصاح متعددة المستويات تراعي الاحتياجات المتباينة لكلا الصنفين لضمان عدالة الاستجابة السوقية.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.078	1.243	3.62	253	توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

جدول 44: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

One-Sample Test							
Test Value = 0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df			t
Upper	Lower						
3.77	3.47	3.621	.000	252	46.317	توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	

جدول 45: اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.194	2.629	2.912	1.243	Cohen's d	توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.
3.184	2.621	2.903	1.247	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 46 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) لمستويات الشفافية المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

• فرضيات الدراسة: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما

ينعكس إيجابياً على كفاءة القرار الاستثماري.

تأتي نتائج الفرضية السادسة والأخيرة لتختتم منظومة التحليل بتأييد قوي وقبول كامل، حيث تظهر القراءات الوصفية متوسطاً حسابياً مرتفعاً يبلغ 3.74 وانحرافاً معيارياً يقدر بـ 1.210. حققت قيمة اختبار تاء للعينة الواحدة مستوى مرتفعاً جداً وصل إلى 49.164 عند مستوى دلالة 0.000، مما يثبت بوضوح أن الامتثال للأنظمة واللوائح يمثل القوة الدافعة والضمانة الحقيقية لترسيخ الشفافية ورفع كفاءة القرارات. يشير حجم التأثير البالغ 3.091 وفق مقياس كوهين دي إلى الوزن النسبي الكبير الذي يمثله البعد القانوني والتنظيمي في فكر العينة الاستثماري. يحتمل أن تعكس هذه النتيجة وعياً جماعياً بأن القوانين الرادعة والمنظمة هي البيئة الحاضنة التي بدونها تتحول الشفافية إلى مجرد شعارات اختيارية لا تلتزم بها الشركات. يسهم هذا الامتثال في بناء سمعة مؤسسية ممتازة للسوق بأكمله، مما يرفع من تصنيفاته الدولية ويدعم كفاءة قرارات التمويل والاستثمار على المدى الطويل للشركات المدرجة.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.076	1.210	3.74	253	يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

جدول 47: التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

One-Sample Test						
Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.89	3.59	3.739	.000	252	49.164	يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

جدول 48: اختبار تي للعينة الواحدة للفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

One-Sample Effect Sizes					
95% Confidence Interval		Point Estimate	Standardizer ^a		
Upper	Lower				
3.387	2.794	3.091	1.210	Cohen's d	يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.
3.377	2.785	3.082	1.213	Hedges' correction	

a. The denominator used in estimating the effect sizes.

Cohen's d uses the sample standard deviation.

Hedges' correction uses the sample standard deviation, plus a correction factor.

جدول 49 : حجم التأثير في العينة الواحدة للفرضية: يسهم الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح في تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القرار الاستثماري.

4.6. الخاتمة

يمثل هذا الفصل الركيزة الأساسية للدراسة الحالية؛ إذ تضمن عرضاً وتحليلاً شاملاً للبيانات الميدانية التي جُمعت من أفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في تفسير طبيعة أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). وقد استندت إجراءات التحليل إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي أتاحت فهماً متكاملًا للبيانات، وأسهمت في اختبار فرضيات الدراسة بصورة موضوعية ومنهجية. كما حرص الباحث على اتباع خطوات علمية متسلسلة بدأت بتوصيف أفراد العينة، ثم التأكد من صلاحية أداة الدراسة وموثوقيتها، مروراً بوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وانتهاءً باختبار الفرضيات ومناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، الأمر الذي عزز من مصداقية النتائج وقوة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

وقد تناول الفصل في بدايته توصيف عينة الدراسة من خلال عرض الخصائص الديموغرافية والمهنية للمبحوثين، بما أتاح التعرف على طبيعة المشاركين ومدى تنوعهم من حيث المتغيرات الشخصية والوظيفية والاستثمارية. وأسهم هذا التوصيف في توفير صورة واضحة عن مجتمع الدراسة والعينة المختارة، كما أظهر مدى ملاءمة العينة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. ويُعد توصيف العينة خطوة أساسية في الدراسات الميدانية، لما له من دور في تفسير النتائج اللاحقة وربطها بخصائص أفراد الدراسة، إضافة إلى تعزيز إمكانية تعميم النتائج في حدود مجتمع الدراسة، إذ إن تنوع خصائص المشاركين يعكس تعدد وجهات النظر المتعلقة بالشفافية المالية وأثرها في اتخاذ القرار الاستثماري.

كما تضمن الفصل إجراء اختبارات الصدق والثبات للاستبانة للتأكد من جودة أداة الدراسة وصلاحيتها لقياس متغيراتها المختلفة. وقد أظهرت نتائج اختبارات الصدق وجود مستوى مرتفع من الاتساق بين فقرات كل محور والدرجة الكلية له، وهو ما يدل على أن الاستبانة تقيس المفاهيم التي صُممت لقياسها بكفاءة ودقة. كذلك بينت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ أن جميع محاور الدراسة حققت مستويات مرتفعة من الثبات، بما يتجاوز الحدود المقبولة في الدراسات الإنسانية والإدارية، الأمر الذي يعكس اتساق إجابات أفراد العينة ويؤكد إمكانية الاعتماد على البيانات الناتجة عن الاستبانة في إجراء التحليلات الإحصائية واستخلاص النتائج. وتمثل هذه الخطوة ضماناً علمياً بأن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تستند إلى أداة قياس تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاعتمادية.

وانتقل الفصل بعد ذلك إلى الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث تم تحليل استجابات أفراد العينة لكل محور باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وترتيب العبارات وفقاً لمستوى موافقة المبحوثين. وقد وفر هذا التحليل وصفاً دقيقاً لاتجاهات إجابات المشاركين، وأسهم في تحديد مستوى إدراكهم لممارسات الشفافية المالية داخل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى توضيح درجة تأثير هذه الممارسات في قراراتهم الاستثمارية. كما أظهر التحليل الوصفي الفروق النسبية بين أبعاد الشفافية المالية، مما ساعد على تحديد الجوانب الأكثر تأثيراً في تعزيز ثقة المستثمرين وترشيد قراراتهم، وأتاح فهماً أعمق للبيانات قبل الانتقال إلى اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية.

وفي الجزء الرئيس من الفصل تم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج، حيث جرى استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة. وقد أتاح هذا التحليل قياس طبيعة العلاقة بين الشفافية المالية وقرار الاستثمار، وتحديد مستوى التأثير الذي تمارسه ممارسات الإفصاح والوضوح المالي على سلوك المستثمرين واتجاهاتهم الاستثمارية. ولم يقتصر الأمر على عرض النتائج الرقمية، بل امتد إلى تفسيرها في ضوء الأدبيات السابقة والنظريات العلمية ذات الصلة، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة، وتقديم تفسيرات علمية تستند إلى خصوصية البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، والتطورات التي شهدتها السوق المالية السعودية في مجال الحوكمة والإفصاح المالي، إضافة إلى الجهود التنظيمية الرامية إلى رفع مستويات الشفافية وتعزيز كفاءة السوق وحماية حقوق المستثمرين.

وبوجه عام، فإن النتائج التي عُرضت في هذا الفصل تشكل الأساس العلمي الذي سَتُبْنى عليه الاستنتاجات النهائية والتوصيات العملية في الفصل الخامس، حيث إن اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات قد وفر أدلة إحصائية تساعد في تقييم مدى تحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بصورة علمية. كما أن النتائج التي تم التوصل إليها تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالشفافية المالية والقرارات الاستثمارية، وتوفر معلومات يمكن أن يستفيد منها المستثمرون، وإدارات الشركات المدرجة، والجهات التنظيمية المشرفة على السوق المالية السعودية في تطوير سياسات الإفصاح المالي وتعزيز مستويات الشفافية بما يدعم كفاءة الأسواق المالية ويرفع من مستوى الثقة بين الشركات والمستثمرين.

يمكن التأكيد على أن هذا الفصل لم يقتصر على عرض نتائج التحليل الإحصائي فحسب، بل مثل حلقة الوصل بين الجانب النظري للدراسة والجانب التطبيقي، حيث حول البيانات الخام إلى مؤشرات علمية قابلة للتفسير والاستفادة العملية. كما أسهم في بناء قاعدة معرفية راسخة تمهد للانتقال إلى الفصل الخامس، الذي يتناول استخلاص أهم النتائج النهائية للدراسة، وصياغة التوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية، بما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية المالية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والاستدامة في الأسواق المالية.

5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

حدود الدراسة

الحدود البشرية

اقتصرت الدراسة على فئة المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية السعودية (تداول)، إلى جانب المحللين الماليين ومديري المحافظ الاستثمارية والعاملين في المؤسسات المالية ذات العلاقة بالاستثمار في سوق الأسهم السعودي، وذلك باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأكثر قدرة على تقييم مستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة ومدى تأثيرها في قرارات الاستثمار. وقد تم اختيار هذه الفئات لامتلاكها المعرفة والخبرة الكافية في قراءة القوائم المالية والإفصاحات الدورية الصادرة عن الشركات المدرجة، مما يجعل استجاباتها أكثر دقة وموضوعية في قياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

الحدود الزمانية

أُجريت الدراسة خلال عام 2026 م، حيث تم تنفيذ الجانب الميداني وجمع البيانات وتحليلها خلال هذه الفترة، وذلك في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها السوق المالية السعودية في مجال الإفصاح المالي والحوكمة وتعزيز الشفافية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الرامية إلى رفع كفاءة الأسواق المالية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين.

الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) داخل المملكة العربية السعودية، باعتبارها السوق المالية الرسمية التي تخضع لإشراف هيئة السوق المالية السعودية، وتلتزم الشركات المدرجة فيها باللوائح والأنظمة الخاصة بالإفصاح والشفافية المالية. ويأتي اختيار هذا النطاق المكاني نظراً لما تتمتع به السوق المالية السعودية من أهمية اقتصادية، ودورها المحوري في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التطور المستمر في البيئة التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالإفصاح المالي وحوكمة الشركات.

الدراسات المستقبلية

في ضوء النتائج التي ستوصل إليها الدراسة الحالية، يقترح الباحث عددًا من الموضوعات التي يمكن أن تشكل امتدادًا علميًا لها وتسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالشفافية المالية والاستثمار، ومن أبرزها:

1. إجراء دراسة حول أثر التحول الرقمي والإفصاح الإلكتروني في تعزيز الشفافية المالية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق المالية السعودية .
2. دراسة دور حوكمة الشركات كمتغير وسيط في العلاقة بين الشفافية المالية وقرار الاستثمار .
3. إجراء دراسة مقارنة بين مستوى الشفافية المالية في الشركات السعودية المدرجة والشركات المدرجة في أسواق مالية خليجية أخرى، وتحليل أثر ذلك في جذب الاستثمارات .
4. دراسة أثر جودة التقارير المالية والاستدامة والإفصاح غير المالي (ESG) في تعزيز ثقة المستثمرين واتخاذ القرارات الاستثمارية .
5. بحث أثر الشفافية المالية في الحد من مخاطر الاستثمار وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين .
6. دراسة العلاقة بين الشفافية المالية والأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية .
7. إجراء دراسات قطاعية تتناول أثر الشفافية المالية في قرارات الاستثمار داخل قطاعات محددة، مثل القطاع المصرفي أو الصناعي أو الصحي أو قطاع الاتصالات .
8. دراسة أثر التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في تقييم مستوى الشفافية المالية ودعم القرارات الاستثمارية .

5.2. توصيات الدراسة:

استنادًا إلى النتائج المتوقعة للدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تعزيز مستوى الشفافية المالية والإفصاح الدوري في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية بما يضمن توفير معلومات دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب لجميع المستثمرين .
2. التزام الشركات المدرجة بالتطبيق الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومتطلبات هيئة السوق المالية، بما يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية المنشورة .
3. تطوير آليات الإفصاح الإلكتروني من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة التي تتيح وصول المستثمرين إلى المعلومات المالية بسهولة وسرعة .
4. تعزيز دور مجالس الإدارات ولجان المراجعة في مراقبة جودة الإفصاح المالي وضمان دقته وموثوقيته .
5. تكثيف البرامج التدريبية والتوعوية للمستثمرين لرفع مستوى الثقافة المالية، وتنمية قدرتهم على تحليل القوائم المالية والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
6. تشجيع الشركات على تبني أفضل الممارسات العالمية في الشفافية والحوكمة والإفصاح، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرفع من تنافسية السوق المالية السعودية .
7. استمرار هيئة السوق المالية في تطوير الأنظمة الرقابية والإشرافية لضمان التزام الشركات بالإفصاح المالي، مع تطبيق الإجراءات النظامية بحق الشركات المخالفة .
8. تعزيز الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والمخاطر المحتملة وخطط النمو والاستدامة، بما يساعد المستثمرين على بناء قرارات استثمارية أكثر دقة .
9. تشجيع الشركات على إصدار تقارير متكاملة تجمع بين الأداء المالي والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية .
10. دعم البحوث العلمية التي تتناول الشفافية المالية وعلاقتها بسلوك المستثمرين وكفاءة الأسواق المالية، بما يسهم في تطوير المعرفة العلمية وتقديم حلول عملية تعزز كفاءة السوق المالية السعودية وتدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

5.3. الخاتمة:

يشكل هذا الفصل خاتمة الدراسة الحالية، حيث تضمن عرضاً متكاملًا لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء التحليلات الإحصائية التي أجريت على البيانات الميدانية، وربط تلك النتائج بأهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، بما يسهم في تكوين رؤية علمية شاملة حول أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). كما اشتمل الفصل على استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التي تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز مستويات الشفافية المالية داخل الشركات المدرجة، إلى جانب اقتراح عدد من الموضوعات البحثية التي تمثل امتدادًا علميًا للدراسة الحالية، بما يفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال الحيوي.

وقد انطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمثل في التعرف على مدى تأثير الشفافية المالية في توجيه قرارات المستثمرين داخل السوق المالية السعودية، في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، وما توليه الجهات التنظيمية من اهتمام كبير بتعزيز مبادئ الإفصاح والحوكمة ورفع كفاءة الأسواق المالية. وانطلاقًا من هذه المشكلة، سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمثلت في قياس مستوى الشفافية المالية في الشركات المدرجة، والتعرف على أثرها في تعزيز ثقة المستثمرين، وتوضيح مدى انعكاسها على جودة القرارات الاستثمارية، إضافة إلى اختبار العلاقات بين أبعاد الشفافية المالية وقرار الاستثمار، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي.

واستنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، أمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تؤكد أن الشفافية المالية تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في بناء ثقة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركات وأصحاب المصالح، وتعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرار الاستثماري. كما أظهرت النتائج أن الإفصاح المالي الواضح والدقيق وفي الوقت المناسب يسهم في تمكين المستثمرين من تقييم الأداء المالي للشركات بصورة أكثر موضوعية، وتقليل درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على كفاءة السوق المالية واستقرارها. كذلك أبرزت النتائج أهمية التزام الشركات المدرجة بمعايير الإفصاح والحوكمة، ودور ذلك في تحسين سمعتها وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما بينت الدراسة أن البيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، وما تشهده من تطوير مستمر في الأنظمة والتشريعات المنظمة للسوق المالية، أسهمت بصورة كبيرة في رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الرامية إلى تطوير القطاع المالي، وزيادة جاذبية السوق المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين. وتؤكد هذه النتائج أن تحقيق مستويات مرتفعة من الشفافية المالية لا يمثل مجرد التزام نظامي، وإنما يعد أحد المقومات الرئيسة لتحقيق الاستدامة المالية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

وفي ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة عددًا من التوصيات العملية التي تستهدف مختلف الأطراف ذات العلاقة، وفي مقدمتها الشركات المدرجة، وهيئة السوق المالية، والمستثمرون، والمؤسسات المهنية والأكاديمية. وقد ركزت التوصيات على أهمية تطوير سياسات الإفصاح المالي، والالتزام الكامل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتعزيز دور الحوكمة ولجان المراجعة في ضمان جودة المعلومات المالية، إضافة إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى المستثمرين، والاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة في تطوير أنظمة الإفصاح الإلكتروني، بما يسهم في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تدعم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة.

ولم تقتصر الدراسة على تقديم التوصيات، بل سعت أيضًا إلى فتح آفاق بحثية جديدة من خلال اقتراح عدد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطوير المعرفة العلمية في مجال الشفافية المالية والاستثمار، مثل دراسة أثر الإفصاح غير المالي، ودور حوكمة الشركات كمتغير وسيط، وتأثير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإفصاح المالي، بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين السوق المالية السعودية وغيرها من الأسواق الإقليمية والعالمية. وتأتي هذه المقترحات استجابة للتغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي، وللحاجة المستمرة إلى تطوير النماذج التفسيرية المتعلقة بسلوك المستثمرين واتخاذ القرارات الاستثمارية.

تمثل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية في مجال الإدارة المالية والاستثمار، حيث قدمت إطارًا علميًا يوضح أهمية الشفافية المالية في تعزيز كفاءة الأسواق المالية وتحسين جودة القرارات الاستثمارية. كما تؤكد نتائجها أن توفير معلومات مالية تتسم بالدقة والوضوح والموثوقية وفي التوقيت المناسب يعد عنصرًا أساسيًا في بناء الثقة بين الشركات والمستثمرين، وتعزيز تنافسية

السوق المالية السعودية. ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية في هذا المجال، وأن تشكل مرجعاً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية، وأن تدعم جهود صناع القرار والجهات التنظيمية والشركات المدرجة في تطوير سياسات الإفصاح المالي والحوكمة، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعزز مكانة السوق المالية السعودية كواحدة من أكثر الأسواق كفاءة وجاذبية للاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي.

ملحق الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الأسئلة العامة
60+	60-50	50-40	40-30	30-20	العمر
			أنثى	ذكر	الجنس
دكتوراه	ماجستير	شهادة عليا	درجة البكالوريوس	شهادة الدراسة الثانوية	الدرجة العلمية
					2- أسئلة الإستبيان
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تتسم التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بالشفافية والوضوح.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل منتظم ودقيق للمستثمرين.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	توفر الشركات معلومات كافية عن أدائها المالي تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد الشفافية المالية في تقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم جودة الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم عرض القوائم المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم للمستثمرين.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	توفر الشركات معلومات كافية عن المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم الشفافية في تقليل احتمالية التلاعب أو تضليل المستثمرين.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الكشف عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الوقت المناسب.

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد الشفافية المالية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم التقارير المالية الشفافة في زيادة جاذبية الشركة للاستثمار.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الاعتماد على المعلومات المالية المعلنة عند اتخاذ قرارات الشراء أو البيع للأسهم.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر الاستثمار في الشركات المدرجة.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تحقق الشركات ذات الشفافية العالية معدلات أعلى من ثقة المستثمرين في السوق.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم الشفافية المالية بشكل عام في تحسين قرار الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

- <https://forms.gle/CcRJyFwR7u42mGiQ8>

أدوات البحث:

م	أداة البحث	الهدف من استخدامها	عدد الفقرات	طريقة القياس
1	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس مستوى الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية	5	ليكرت الخماسي
2	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس مدى وضوح وموثوقية المعلومات المالية المنشورة	5	ليكرت الخماسي
3	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس درجة الالتزام بالمعايير المحاسبية والإفصاح النظامي (IFRS)	5	ليكرت الخماسي
4	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس مستوى ثقة المستثمرين في المعلومات المالية المنشورة	5	ليكرت الخماسي
5	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس مدى تأثير الشفافية المالية على قرارات الاستثمار (الشراء/الاحتفاظ/البيع)	5	ليكرت الخماسي

- Adewale, T. T. (2022). Blockchain-enhanced financial transparency: A conceptual approach to reporting and compliance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387400146_Blockchain-enhanced_financial_transparency_A_conceptual_approach_to_reporting_and_compliance
- Apooyin, A. (2023). Integrated Reporting and Its Impact on Financial Transparency: A Pathway to Enhanced Corporate Accountability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/388644681_Integrated_Reporting_and_Its_Impact_on_Financial_Transparency_A_Pathway_to_Enhanced_Corporate_Accountability
- Bchennaty, B. (2025). Corporate Governance and Financial Transparency in Saudi Companies Listed in Tadawul: A Quantitative Panel Study. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/400352099_Corporate_Governance_and_Financial_Transparency_in_Saudi_Companies_Listed_in_Tadawul_A_Quantitative_Panel_Study
- Dewi, K. I. (2019). The Determinants of Delay in Publication of Financial Statement. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/332892232_The_Determinants_of_Delay_in_Publication_of_Financial_Statement
- Ebaid, I. E.-S. (2023). Nexus between sustainability reporting and corporate financial performance: evidence from an emerging market. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/367620903_Nexus_between_sustainability_reporting_and_corporate_financial_performance_evidence_from_an_emerging_market
- Hastuti, P. M. (2025). Transparency or Illusion? An Analysis of Financial Report Quality and Investor Confidence. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/397671115_Transparency_or_Illusion_An_Analysis_of_Financial_Report_Quality_and_Investor_Confidence
- Hussain, M. A. (2024). The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on the Performance of Saudi Arabian Companies: Evidence from the Top 100 Non-Financial Companies Listed on Tadawul. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/17/7660>

- Khawaja, J. (2021). Factors influencing investor behavior: an empirical study of Saudi Stock Market. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/349291809_Factors_influencing_investor_behavior_an_empirical_study_of_Saudi_Stock_Market
- Mesioye, O. (2024). Evaluating Financial Reporting Quality: Metrics, Challenges, and Impact on Decision-Making. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384853125_Evaluating_Financial_Reporting_Quality_Metrics_Challenges_and_Impact_on_Decision-Making
- Morshed, A. (2024). Assessing the Economic Impact of IFRS Adoption on Financial Transparency and Growth in the Arab Gulf Countries. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/12/8/209#Discussion>
- Munawaroh, F. (2024). Investment Decisions' Impact on Corporate Value: Analyzing Profitability, Leverage, Company Size, and Age Moderation Effects. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/386530760_Investment_Decisions'_Impact_on_Corporate_Value_Analyzing_Profitability_Leverage_Company_Size_and_Age_Moderation_Effects
- Roszkowska-Menkes, M. (2024). True transparency or mere decoupling? The study of selective disclosure in sustainability reporting. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1045235423001612>
- Wang, J. (2024). The Impact of Financial Information Transparency on Corporate Governance Effectiveness. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384849244_The_Impact_of_Financial_Information_Transparency_on_Corporate_Governance_Effectiveness